تقرير
المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة
لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى

---

١ تموز/يوليه ١٩٩٢ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والأربعون
الملحق رقم ١٣ (A/48/13)

الأمم المتحدة

تقرير

المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة
لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى

---

١ تموز/يوليه ١٩٩٢ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والأربعون
الملحق رقم ١٣ (A/48/13)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٤

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة الى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

[الأصـــــل: بالانكليزيـــــة]
[٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣]

المحتويـــات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	كتاب الإحالة		هـ
	رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى المفوض العام من رئيس اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى		ز
	تمهيد		ي
أولا	- مقدمة	١-٥٣	١
ثانيا	- التطورات العامة في برامج الوكالة	٣٦-٦٣	١٥
	ألف - التعليم	٣٤-٦٣	١٥
	باء - الصحة	٤٤-٤٤	١٦
	جيم - خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٤٧-٥٤	١٨
	دال - التدابير الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة	٥٥-٥٥	٢٠
	هاء - برنامج المساعدة الموسع	٦٠-٦٣	٢٢
ثالثا	- المسائل المالية	٦٧-٦٧	٢٤
	ألف - هيكل الصناديق	٦٨-٦٨	٢٤
	باء - الميزانيات ومصادرالتمويل	٧٠-٧٧	٢٥
	جيم - الوضع المالي الراهن	٧٧-٧٧	٢٥
رابعا	- المسائل القانونية	٨٠-٨٩	٢٨
	ألف - موظفو الوكالة	٨٤-٨٨	٢٨
	باء - خدمات الوكالة وأماكن عملها	٨٩-٨٩	٢٩
	جيم - مطالبة الحكومات بالتعويضات	٩٠-٩٢	٣١
خامسا	- الأردن	٩٣-٩٣	٣٢
	ألف - التعليم	٩٤-٩٨	٣٢
	باء - الصحة	٩٩-٩٩	٣٣
	جيم - خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية	١٠٠-١٢٠	٣٤

المحتويـــات

الفصل		الفقرات	الصفحة
سادسا	- لبنان	٨٢	٣٦
	ألف - التعليم	٨٣	٣٦
	باء - الصحة	٣٧	٣٧
	جيم - خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٨٢	٣٨
سابعا	- الجمهورية العربية السورية	٧٣	٤٠
	ألف - التعليم	٧٣	٤٠
	باء - الصحة	٧٣	٤١
	جيم - خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٧٣	٤٢
ثامنا	- الأرض المحتلة	٥٣	٤٤
	ألف - الضفة الغربية	٥٣	٤٤
	١ - التعليم	٥٣	٤٤
	٢ - الصحة	٤٤	٤٦
	٣ - خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٥٥	٤٧
	باء - قطاع غزة	٩٣	٤٩
	١ - التعليم	٩٣	٤٩
	٢ - الصحة	٥٣	٥٠
	٣ - خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٥٣	٥٢

المرفقـــات

الأول - معلومات إحصائية ٥٥

الثاني - الوثائق ذات العلاقة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ٧٣

كتاب الإحالة

٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

سيدي،

يشرفني أن أرفع الى الجمعية العامة تقريري السنوي عن أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، امتثالا للطلب الوارد في الفقرة ٢١ من القرار ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، والفقرة ٨ من القرار ١٣١٥ (د-١٣) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨.

ونظرا للتطورات الإيجابية الهامة باتجاه السلام، التي حدثت منذ انتهاء الفترة المستعرضة، فقد أضفت للمرة الأولى تمهيد يشير الى هذه الأحداث التاريخية، وآثارها المحتملة على الأونروا، والجوانب التي ينبغي مراعاتها في أي نشاط أو عمل ينجم عن هذه التطورات. ولذا، فإنه ينبغي تقييم المعلومات الواردة في التقرير، في إطار تطورات عملية السلام، مع انها مقصورة على الفترة التي يغطيها التقرير.

ففي المقدمة في الفصل الأول، استعرضت حالة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والاجراءات لسياسات التي تؤثر في ظروفهم. وقد تركز اهتمام الوكالة على التدهور الاقتصادي والاجتماعي في الحياة اليومية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة بعد الإغلاق الذي فرض في أواخر آذار/مارس ١٩٩٣، واستجابة الوكالة الطارئة له. كما يتناول هذا الفصل العجز المالي الذي تواجهه الوكالة في عام ١٩٩٣ والتدابير الإدارية التي اتخذتها بشأنه.

ويقدم الفصل الثاني معلومات عن برامج الوكالة الأساسية الثلاثة في ميادين التعليم، والصحة، وخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية. كما يتضمن معلومات عن التدابير الاستثنائية للوكالة في لبنان والأرض المحتلة، وبرنامج المساعدة الموسع.

ويوجز الفصل الثالث المسائل المالية ومسائل الميزانية، التي تم استعراضها بشكل أكثر في الإضافة للتقرير. وفيما يتصل بالعجز المالي الذي تواجهه الوكالة في عام ١٩٩٣، يهمني التوضيح بأنه قد تم تقليصه من ٢٨,٥ مليون الى نحو أربعة ملايين من دولارات الولايات المتحدة، نتيجة الاجراءات التقشفية وضبط النفقات الإدارية، وتلقي التبرعات الإضافية بشكل أساسي. وفي الأجواء الراهنة، فإني متفائل بأن مزيدا

رئيس الجمعية العامة
الأمم المتحدة
نيويورك

من التبرعات ستأتي الى الأونروا. وأعتقد أن سخاء المتبرعين في هذا الوقت سيعكس دعمهم لعملية السلام.

ويتناول الفصل الرابع المسائل القانونية، وبخاصة تلك المتصلة بموظفي الوكالة، وخدماتها، وأماكنها.

ويستعرض الفصل الخامس عمليات الوكالة في الأردن، والفصل السادس في لبنان، والفصل السابع في الجمهورية العربية السورية، ويتصل الفصل الثامن بالضفة الغربية وقطاع غزة.

وتقدم المرفقات بيانات احصائية ومالية تتصل بأعمال الأونروا، فضلا عن إحالات مرجعية الى الوثائق ذات الصلة للجمعية العامة وهيئات أخرى في الأمم المتحدة.

وتتناول إضافة ميزانية الوكالة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

وقد سبق توزيع مشروع التقرير على الأعضاء العشرة للجنة الاستشارية وروعيت أية ملاحظات لهم بكل عناية، كما نوقش مشروع التقرير مع اللجنة في اجتماعها المعقود في فيينا، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وترد آراء اللجنة في الرسالة الموجهة الي من رئيس اللجنة الاستشارية، والمؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وتظهر أدناه نسخة من الرسالة.

وقد واصلت ممارسة اطلاع ممثلي حكومة اسرائيل على مشروع تقريري، وإيلاء اهتمامي لملاحظاتهم في إطار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ للاضطلاع بمعظم عمليات الوكالة هناك.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) إلتر تركمان
المفوض العام

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة الى المفوض العام من رئيس اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

عزيزي السيد المفوض العام،

نظرت اللجنة الاستشارية للأونروا، في اجتماعها العادي المعقود في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، في مشروع تقريركم السنوي عن أنشطة الوكالة وعملياتها خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الذي سيقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. كما درست اللجنة مشروع تقرير ميزانية الأونروا لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

وعبرت اللجنة الاستشارية عن تقديرها الكبير لبرامج الأونروا في مساعدة ما يربو على ٢,٨ مليون لاجئ فلسطيني في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والأرض المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ورحبت اللجنة الاستشارية، كخطوة أولى، بتوقيع إعلان بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، ولا سيما آثار ذلك على الحالة في الأرض المحتلة. كما أعربت عن أملها في أن تفضي التطورات الأخيرة الى بدء عهد جديد في المنطقة.

وترى اللجنة الاستشارية انه لضمان إحراز مزيد من التقدم في عملية السلام، لا بد من تحقيق تحسن كبير وعاجل في الخدمات والرعاية الاجتماعية، وفي الحياة اليومية للفلسطينيين في الأرض المحتلة، وهي تؤكد أن لدى الأونروا كفاية فريدة في هذه المجالات، بمن لديها من الموظفين، وما لديها من البنية الأساسية والخبرة، بما في ذلك ما اكتسبته من خلال برامجها ومساعداتها العامة. ولذا، بات من الضروري بناء قاعدة مالية ثابتة للوكالة، تمكنها من التغلب على الصعوبات المالية القائمة. ولهذا، فإن اللجنة الاستشارية دعت الى تقديم الدعم والتعاون الدوليين الكاملين، كما دعت الدول الأعضاء والبلدان المانحة للإسهام بسخاء في تمويل أنشطة الأونروا.

السيد إلتر تركمان
المفوض العام

وأثنت اللجنة الاستشارية على الحكومات على الحكومات المضيفة في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، للتعاون الذي قدمته الى الأونروا في أداء مهامها، وللتبرعات والمساعدات التي قدمتها تلك الحكومات للاجئين الفلسطينيين.

وتؤكد اللجنة الاستشارية في هذا الصدد، انه فيما يتركز الاهتمام الدولي على الأرض المحتلة، فإن أحوال اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، ينبغي أن تحظى باهتمام مماثل. كما تؤكد اللجنة ضرورة تعزيز الخدمات المقدمة للاجئين في هذه البلدان الثلاثة. ولهذا، فإن اللجنة تدعـــو الدول الأعضاء والبلدان المانحة الى تسهيل مهمة الدول المضيفة بالسعي لتوفير كل مساعدة ضرورية لها.

وأشارت اللجنة الاستشارية الى التطورات الجديدة في المنطقة، والتي قد تؤثر على الأجواء التي تعمل فيها الأونروا. وهي ترى أن مدى التغييرات الجارية وانعكاساتها، ينبغي تقييمها بمزيد من الوضوح، وأخذها بعين الاعتبار في أنشطة الأونروا مستقبلا.

ورأت اللجنة الاستشارية أن مشروع تقريركم السنوي غطى فترة سبقت التطورات الهامة التي حدثت في الأشهر الأخيرة، بحيث تعذر أخذها في الاعتبار. إلا أن اللجنة تثني على الأونروا للتقرير الذي قدمته وتوصي الجمعية العامة بالموافقة عليه.

وفيما يتصل بشؤون الميزانية والتمويل، فإن اللجنة الاستشارية، كانت قد علمت بقلق بالغ في آذار/مارس، بعجز متوقع قيمته ٢٨,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة، تواجهه الوكالة في عام ١٩٩٣. ثم أحاطت علما بأن هذا العجز قد تقلص الى نحو ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة، بعد جهود مختلفة بذلتها الأونروا، وتلقي تبرعات إضافية.

ولدى نظرها في ميزانية الأونروا لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، أطلعت اللجنة الاستشارية على تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وهي تقدر الملاحظات والتوصيات التي اشتمل عليها. وقد لاحظت اللجنة الاستشارية أن الوكالة قد أعدت ميزانيتها لفترة السنتين المقبلة على أساس المعطيات نفسها التي وجهت عملها في ضوء العجز المتوقع في عام ١٩٩٣. إلا أنه ليس بمقدور اللجنة ولا الوكالة، في هذا الوقت، مراجعة ميزانية هذين العامين، لأخذ التغييرات التي قد تحدث مستقبلا في الاعتبار. على أن اللجنة درست الوثيقة وأوصت برفعها الى الجمعية العامة لاعتمادها نهائيا. وهي إذ تفعل ذلك فإنها ترى انه قد يكون من الضروري للأونروا، أن تجري تعديلا على المبالغ المرصودة والنفقات لتساير المتطلبات والحاجات المستجدة، ضمن إطار المجموع العام، والبرامج، والبنود المشمولة في الميزانية.

وختاما، يطيب لأعضاء اللجنة الاستشارية أن يعبروا عن تقديرهم لكم، يا سيادة المفوض العام، لعملكم والتزامكم في رئاسة الوكالة، وللزخم الذي أعطيتموه لها. كما يسرهم أن يعبروا لجميع موظفي الوكالة عن الامتنان لهم، والثقة فيهم، لقيامهم بواجباتهم بتفان وفعالية في ظل ظروف صعبة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) كونيزاداكومي
رئيس اللجنة الاستشارية

تمهيد

نظرا لأن هذا التقرير يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، فقد رأيت لزاما علي أن أضيف إليه للمرة الأولى، تمهيدا يتعلق بالأحداث التاريخية التي وقعت منذ انتهاء الفترة المستعرضة، لكن من الواضح انها ينبغي أن تبقى في الأذهان لدى قراءة هذا التقرير السنوي.

إن تبادل رسائل الاعتراف وتوقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، يشكلان نقطة تحول في المنطقة عموما، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة خصوصا. ولذا، فإني آمل أن يغطي هذا التقرير عهدا قد انتهى الى الأبد. والأهمية الحقيقية لهذا التقرير، ربما تكمن في تأكيده مدى حيوية الوصول الى مثل هذا الاتفاق.

ومن الواضح أن التطورات الأخيرة، سيكون لها أثر على عمليات الأونروا وبرامجها بأشكال مختلفة، وبخاصة في الفترة الأولى. فما من شك أن البرامج والوكالات الأخرى المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، سيكون لها من الآن فصاعدا إسهام بارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي في استقرارهما السياسي. ونظرا لحجم وجودها في المنطقة، ولكون معظم موظفيها فلسطينيين، ولخبرتها التاريخية، فإني آمل أن تسهم الأونروا مساهمة أساسية في هذه الجهود المتضافرة. وفي الوقت نفسه، فإنه ينبغي عدم التغاضي عن ضرورة استمرار تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية.

وفي هذه المرحلة، يسرني أن أبدي اعتزازي بتقدير منظمة التحرير الفلسطينية للدور الذي قامت به الأونروا في حياة الشعب الفلسطيني، وبالدعم القوي الذي عبرت عنه منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني لاستمرار عملياتنا بطريقة تتلاءم والظروف الجديدة.

كما انني سعيد بعلاقة العمل الجيدة وروح التفاهم التي تم التوصل إليها مع السلطات الاسرائيلية وأتطلع الى أن تستمر هذه العلاقة لتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود في الاتفاق المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرئيلية.

وأعرب عن امتناني للبلدان المانحة على عروضها الطوعية من الدعم المالي، لتمكين الأونروا من مواجهة التحديات في المرحلة الأولى من الوضع المستجد.

إلتر تركمان
المفوض العام

أولا - المقدمة

١ - تميَّزت الفترة المستعرضة باستمرار مفاوضات السلام. وبالرغم من أنه كانت هناك خيبات أمل عديدة لم يتخلَّلها أية انفراجات، فقد كان من الجدير بالملاحظة أن جميع الأطراف واصلت دعمها وتكريس نفسها لعملية السلام. غير أنه مما يدعو الى الأسف أن المفاوضات لم تقترن بتحسُّن في المناخ السياسي، والوضع الأمني والاقتصادي الذي يؤثر على الفلسطينيين. بل على النقيض من ذلك، فقد حدث تدهور خطير في الحالة بلغ ذروته بتسجيل واحد من أعلى الأرقام في عدد الوفيات في قطاع غزة منذ بدء الانتفاضة والاجراءات الاسرائيلية المضادة. وقد رافق ذلك ازدياد الأحوال الاقتصادية والاجتماعية سوءا على نحو لم يسبق له مثيل. وأضاف إغلاق الأرض المحتلة بعدا جديداً للوضع. لكنه عند إعداد هذا التقرير، كان من الصعب تقدير المدى الذي تركته هذه التطورات السلبية على رؤية الأطراف المشتركة في محادثات السلام، غير أنه كان واضحاً أن إغلاق الأرض المحتلة قد أضاف متغيرا سياسياً معقداً إلى عملية شاقة أصلاً وهي عملية التوصل الى اتفاق.

٢ - وعلى النقيض من التدهور الخطير في الموقف في النصف الثاني من السنة المستعرضة، فإن شعوراً نسبياً بالتفاؤل تلا انتخاب حكومة جديدة في اسرائيل في منتصف عام ١٩٩٢، أعلنت التزامها بدفع عملية السلام الى الأمام. وبالفعل، فقد ألغت الحكومة الجديدة أوامر الابعاد التي كانت الحكومة السابقة قد أصدرتها في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٢، ضد ١٠ فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأطلقت سراح نحو ٦٠٠ فلسطيني كانوا محتجزين لأسباب أمنية، قبل انتهاء مدد أحكامهم، كما فتحت بعض الشوارع التي كانت مغلقة ببراميل من الاسمنت في السنوات السابقة وأعلنت أنها ستنظر في إعادة فتح المنازل التي كانت قد أغلقت قبل الانتفاضة. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الجديدة بعد وقت قصير من توليها السلطة، اختارت عدم اللجوء الى القوة لإنهاء حصار حول جامعة النجاح في الضفة الغربية، حيث ذكر أن الجيش كان يحاصر بعض الفلسطينيين المطلوبين من جانب قوات الأمن ومئات من الطلاب. وقد تمَّ التفاوض على ايجاد حل لتلك الأزمة، قبل بموجبه عدد من الطلاب الابعاد الطوعي الى الأردن لفترة محدودة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أعلنت الحكومة أنها ستمنح تصاريح زيارة قابلة للتجديد للأزواج والأطفال الفلسطينيين غير المقيمين الذين يحملون بطاقات هوية صادرة عن السلطات الاسرائيلية. ويتوقَّع أن يشمل ذلك القرار نحو ١ ٠٠٠ فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، ممن دخلوا الى الأرض المحتلة بموجب تصاريح زيارة في أواسط عام ١٩٩٢، والذين لولا هذا القرار، كان عليهم إما أن يغادروا الأرض المحتلة لكي يتقدموا مرة أخرى بطلب تصاريح جديدة أو يواجهوا الابعاد. وقد انخفض بشكل بارز هدم المنازل أو إغلاقها كإجراء عقابي بعد انتخاب الحكومة الجديدة .

٣ - إلا أنه في أواخر عام ١٩٩٢، بات التدهور الملحوظ ظاهراً في الوضع الأمني والاقتصادي في الأرض المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة. وسُجِّلت أعداد كبيرة من الوفيات في قطاع غزة قرب نهاية الفترة المستعرضة، واطرد تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً، عقب إغلاق الأرض المحتلة في أواخر آذار/مارس بأمر من السلطات الاسرائيلية. وكان لما اتخذته قوات الأمن من تدابير أكثر تشددا انعكاساتها على الناحيتين الاقتصادية والأمنية، واسهامها في خلق جو من الاحباط العام بشأن التطورات على المستوى السياسي.

٤ - وأخذ الوضع الأمني يتدهور في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، حين بدأ الفلسطينيون المحتجزون في السجون الاسرائيلية في الأرض المحتلة وداخل اسرائيل، إضراباً عن الطعام احتجاجاً على ظروف احتجازهم. وتلقت الأونروا تقارير متتالية عن سوء معاملة موظفيها خلال الاستجواب وعن الأوضاع المتردية في مراكز الاعتقال. فقد أكّد بعض الموظفين المحتجزين، على سبيل المثال، أنه لم يكن يسمح لهم بالمعالجة الطبية من أمراضهم المزمنة، على الرغم من طلبات وجهها محاموهم والأونروا الى سلطات السجون بهذا الشأن. وأنهى السجناء إضرابهم في أواسط تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، بعد أن أفادت التقارير أن الحكومة استجابت لبعض المطالب ووافقت على النظر في مطالب أخرى. وقد رافقت الاضراب عن الطعام اعتصامات وتظاهرات تأييد للسجناء. وخلال الاضراب، تواترت المصادمات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الاسرائيلية واتسع نطاقها، وارتفعت أعداد الاصابات الناجمة عنها وبخاصة في قطاع غزة. وفي الأشهر التي تلت الاضراب، أبلغ المحتجزون عن تحسن بعض الظروف المتعلقة بالاحتجاز. غير أنه يبدو أن هذا التحسن كان محدوداً. وعند نهاية السنة المستعرضة، كان هناك ما يقدَّر بنحو ٠٠٠ ١٣ فلسطيني قيد الاحتجاز في الأرض المحتلة واسرائيل، وقد اعتبر احتجازهم في اسرائيل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والتي تحظر نقل أفراد من السكان المشمولين بالحماية الى خارج الأرض المحتلة، والتي تنص على أن احتجاز أشخاص كهؤلاء وقضاءهم مدد أحكامهم ينبغي أن يتما في الأرض المحتلة .

٥ - وازداد الموقف تدهوراً في أواسط كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، عقب قرار حكومة اسرائيل إبعاد ما يربو على ٤٠٠ فلسطيني من الأرض المحتلة الى منطقة تقع الى الشمال مباشرة من المنطقة التي أعلنتها اسرائيل "حزاماً أمنياً" في القسم المحتل من جنوب لبنان. وقد عزت حكومة اسرائيل ذلك القرار الى تزايد هجمات الفلسطينيين على الأفراد العسكريين الاسرائيليين وكان ١٣ شخصا من قوات الأمن الاسرائيلية قد قتلوا في هجمات كهذه خلال عام ١٩٩٢. وبدءاً من منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وعقب اختطاف حارس حدود اسرائيلي من داخل اسرائيل وقتله فيما بعد، تمَّ اعتقال أكثر من ٠٠٠ ٢ فلسطيني، يعتقد أنهم ينتمون الى حماس أو الجهاد الاسلامي، بينهم عدد من موظفي الوكالة. وقد قامت الحكومة فور ذلك بإبعاد ما يزيد على ٤٠٠ فلسطيني لفترات تتراوح من ستة أشهر الى سنتين، بعد تغيير قانون الاستئناف، الذي كان يتيح لأولئك الذين يواجهون أمر الابعاد الفرصة في أن يطعنوا فيه قبل تنفيذه. وكان من بين المبعدين ١٦ موظفاً لدى الأونروا. وقد رفضت حكومة اسرائيل تزويد الوكالة بمعلومات عن أسماء الموظفين الذين احتجزوا في حملة الاعتقالات، كما أنها لم تستجب لاحتجاجات الوكالة على الابعاد الجماعي .

٦ - وتزايدت الى حد كبير المصادمات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الاسرائيلية في الأسابيع والأشهر التي تلت الابعاد. وعلى سبيل المثال، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وعقب رفع مؤقت لحظر التجول على مدار الساعة كان مفروضا منذ ما قبل الابعاد، وقعت مصادمات أطلقت في أثنائها قوات الأمن النار وقتلت سبعة أشخاص من مخيم خان يونس للاجئين في قطاع غزة، بينهم طفلة في التاسعة من العمر، وطوال كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بل خلال معظم الفترة المستعرضة، ردَّت القوات الاسرائيلية على الاضطرابات المدنية، بما فيها المظاهرات الصغيرة، بنمط ثابت من اللجوء المتكرر والمفرط للقوة المميتة. وعقب

الابعاد، تزايدت هجمات الفلسطينيين ضد الجنود والمستوطنين والمدنيين الاسرائيليين داخل اسرائيل وفي الأرض المحتلة. ففي آذار/مارس ١٩٩٣ وحده، قتل ١٥ اسرائيلياً في هجمات كهذه .

٧ - وفي ٢٩ آذار/مارس، أغلقت الحكومة قطاع غزة يوماً واحداً بعد مقتل اسرائيلي في مستوطنة نيسانيت الواقعة في الجزء الشمالي من قطاع غزة. وفي اليوم التالي، وعقب مقتل شرطيين اسرائيليين داخل اسرائيل، أعلنت الحكومة أن الضفة الغربية ستغلق أيضاً اعتبارا من ٣١ آذار/مارس. ولم تكن هذه هي المناسبة الأولى التي يتم فيها إغلاق قطاع غزة خلال الفترة المستعرضة. ونتيجة الاغلاقات التي فرضت أربع مرات، فقد عزل قطاع غزة عن العالم الخارجي لما مجموعه أربعة أشهر خلال ١٢ شهراً انتهت في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣. فقد أغلق قطاع غزة وفرض عليه حظر التجول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وقت الابعاد الجماعي. وكان على الأونروا أن تستجيب للضائقة الناجمة عن ذلك، بتوزيع المواد الغذائية على ٠٠٠ ٨٠ شخص تقريبا. واستمر إغلاق الأرض المحتلة الذي بدأ في آذار/مارس طوال ما تبقى من الفترة المستعرضة، ويبدو أنه أصبح سمة دائمة لا يسمح معها إلا لعدد محدود فقط من العمال وغيرهم بالدخول الى اسرائيل بشكل منتظم. وبجعلها الدخول الى القدس الشرقية للفلسطينيين الذين يحملون بطاقات الهوية الصادرة في الضفة الغربية أو قطاع غزة مشروطاً بالحصول على تصاريح خاصة صادرة من الادارة المدنية، فقد عززت السلطات الاسرائيلية تقسيم الأرض المحتلة الى أربع مناطق منفصلة ومعزولة، وهو تقسيم نتج عن نظام تصاريح المرور الذي كان قد فرض عقب حرب الخليج ولم يتم التشدد في تطبيقه. وهكذا، فقد قسمت الأرض المحتلة فعلياً الى شمالي الضفة الغربية، وجنوبي الضفة الغربية، والقدس الشرقية وقطاع غزة. ومنذ عام ١٩٦٧، جرى توسيع الحدود البلدية للقدس الشرقية بحوالى ٦٠ كم مربعاً داخل الضفة الغربية، لتشمل منطقة تمتد تقريبا من بيت لحم الى رام الله. ولأن تلك المنطقة الموسَّعة كانت قد ألحقت سابقا باسرائيل، فقد أدى الإغلاق الى عزلها عن الضفة الغربية. ويعيش أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ فلسطيني ضمن الحدود الموسعة للقدس الشرقية .

٨ - وقد أدَّى إغلاق كل من الضفة الغربية وقطاع غزة الى تفاقم ملحوظ في الضائقة الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن نحو ٠٠٠ ١٣٠ فلسطيني حرموا فجأة من أجور كانوا يتقاضونها سابقاً في اسرائيل، وتقدَّر بنحو ٢,٧٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة يوميا. وقبل الاغلاق، كان أكثر من ثلث الناتج القومي الاجمالي للضفة الغربية ونصفه لقطاع غزة، يأتي بشكل أساسي من أجور العمال في اسرائيل. وسرعان ما عانى الاقتصاد المحلي من آثار الانخفاض الكبير في الدخل المتاح لهؤلاء العمال، ومن التقسيم الفعلي للأرض المحتلة الى مناطق منعزلة، أصبحت التجارة فيما بينها أمراً شبه مستحيل. وفي غضون أسابيع من الاغلاق، بدأت الأعمال التجارية المحلية في تسريح عمالها. وقد أفيد أن الانتاج الصناعي في نابلس انخفض بنسبة ٤٥ في المائة بحلول أواخر حزيران/يونيه، وأنه ألغيت في رام الله للسبب نفسه خطط لانشاء ١٧ مصنعا جديداً خلال عام ١٩٩٣. كما تأثرت الزراعة بانخفاض دخل المستهلكين، وإغلاق الأسواق الخارجية، وتقسيم الأرض المحتلة نفسها. فعلى سبيل المثال، انخفضت أسعار البيض بنسبة ٥٠ في المائة في الضفة الغربية، أي الى ما هو أدنى من كلفة الانتاج. وذكر أن العديد من مزارع البيض قد اضطرت للتوقف عن العمل. وراحت السلطات الاسرائيلية بعد الاغلاق تحتجز، عند جسر اللنبي، الشاحنات التي تنقل الحمضيات الى عمَّان لفترات أطول من المعتاد. وبحلول أواخر أيار/مايو ١٩٩٣، كان

نحو ربع أسطول الشاحنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، المرخص لها بعبور الجسر، قد أوقف عنده. ونتيجة لهذه العراقيل الادارية والأمنية، تضاعفت تكاليف نقل الحمضيات في قطاع غزة، وهي ثاني أكبر مصدر للدخل بعد الأجور التي كانت تكسب في اسرائيل. وكان معنى ذلك أن كلفة قطف البرتقال وتعبئته وشحنه عبر عمّان، كانت أعلى من سعره في السوق، الذي كان قد انخفض بنسبة ٥٠ في المائة في أواخر أيار/مايو. وفي مطلع حزيران/يونيه، وهو الوقت الذي كان يفترض أن يتم فيه تصدير معظم المحصول، كان هناك ٠٠٠ ٢٥ طن من البرتقال متروكة على الأشجار.

٩ - وقد أدّى هذا المزيج من فقدان العمل في اسرائيل والتسريحات منه في الأرض المحتلة الى انتشار البطالة بنسبة ٦٠ في المائة تقريباً في قطاع غزة وبنسبة مماثلة في الضفة الغربية خلال نيسان/ابريل وأيار/مايو. وأخذ الفلسطينيون في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ينفقون مدخراتهم ويبيعون ممتلكاتهم الشخصية وأجهزتهم المنزلية لشراء الطعام، وتسديد الديون ودفع الايجارات. وتغيرت أنماط الاستهلاك عقب الاغلاق، مما أدى الى انخفاض كبير في شراء اللحوم، والفواكه وحتى الخضراوات، التي كانت أسعارها قد هبطت نتيجة لاغلاق الأسواق الخارجية. وبدأت عائلات كثيرة تقتات على الخبز والأرز والعدس بشكل أساسي.

١٠ - وكان من أسباب قلق الأونروا أنه ما لم تسترجع الدخول مستواها العادي في غضون فترة قصيرة، وما لم يتوفر حد كاف من الاغاثة، فإن نسبة الأطفال بطيئي النمو دون سن الثالثة قد ترتفع، مما يعني أن المزيد من الأطفال قد يعانون سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين، وهو أمر مرتبط بشكل وثيق بمعدلات الوفيات بين الرضّع والأطفال، وقد يؤدي الى زيادة وفياتهم. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان قد سمح لنحو ٠٠٠ ٢٠ فلسطيني من الضفة الغربية و ٠٠٠ ١٥ من قطاع غزة بالعودة للعمل في اسرائيل. وإضافة الى ذلك، فان نحو ٠٠٠ ١٠ - ٠٠٠ ١٥ شخص في الضفة الغربية و ٦٠٠ ٦ شخص في قطاع غزة كانوا مستأجرين بالتناوب لتنفيذ برامج أعمال قصيرة الأجل. وقد موّلت الخزانة الاسرائيلية هذه البرامج عبر الادارة المدنية، بمبالغ تعتبر سلفة على حساب العوائد الضريبية لعام ١٩٩٣، التي يفترض جمعها من الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وبقيت هذه الاجراءات عاجزة الى حد كبير عن التعويض عن البطالة المتزايدة التي سبّبها الاغلاق، سواء بسبب فقدان العمل في اسرائيل أو بسبب التسريحات التي حدثت في الأرض المحتلة نفسها .

١١ - وفي ضوء تقييمها للوضع السائد، استجابت الأونروا بالمبادرة الى توزيع مخزونها من الطحين، ووجهت نداء عاجلا للحصول على سلع مستوردة كالطحين والأرز والسكر، لتوزيعها على ٠٠٠ ٣٩ عائلة في الضفة الغربية و ٠٠٠ ١٢٠ عائلة في قطاع غزة كمرحلة أولى. وكانت التبرعات التي وردت استجابة لذلك النداء كافية لسد الاحتياجات الفورية للأرض المحتلة، غير أنها لم تسمح للأونروا بتوفير المستوى المطلوب من المساعدة لما تبقى من عام ١٩٩٣. ذلك أن مقدار الحاجة المستجدة والعاجلة لمساعدات الاغاثة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي نجمت عن الاغلاق، تعدّى الموارد المتاحة للأونروا. ومما يقلق الوكالة أنه اذا استمرت الأحوال دون اتخاذ تدابير مناسبة لمواجهة الحاجات الفورية للعاطلين عن العمل،

ودون تغييرات كبيرة في القيود الاقتصادية، فان الحاجة الى نطاق واسع من الاغاثة قد تتجاوز الى حد بعيد قدرة الأونروا والوكالات الأخرى على تلبيتها .

١٢ - ولقد أبرز الاغلاق أهمية نفقات الأونروا في الأرض المحتلة. فبرنامج الوكالة لدرّ الدخل كان قد قدّم نحو ٣,٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة على شكل قروض لأكثر من ١٤٠ مؤسسة في الأرض المحتلة في أواسط عام ١٩٩٣، مسهماً بذلك في ايجاد فرص عمل في الاقتصاد المحلي. ومع تفشّي البطالة بشكل واسع، أصبح أكثر وضوحا، أن الرواتب التي تدفعها الأونروا كانت عامل استقرار بين اللاجئين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من موظفيها. ويمثل تشغيل ٨٠٠٠ موظف يعملون لدى الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة ثاني أكبر مصدر للتوظيف بعد السلطات الاسرائيلية. ومن حيث النفقات، فقد بلغت ميزانية الوكالة العادية والطارئة عام ١٩٩٣، نحو ٥٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة للضفة الغربية و٧٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة لقطاع غزة. وتم استثمار مبلغ اضافي قدره ٢٠,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة في الضفة الغربية و٢٠,٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة في قطاع غزة، في مشاريع قيد التنفيذ حالياً. وتمثل هذه الأرقام ما يقرب من ٤٥ في المائة من نفقات الادارة المدنية الاسرائيلية في الأرض المحتلة .

١٣ - وقد عرقل الاغلاق عمل الوكالة ومؤسسات أخرى مقرها القدس. فعلى سبيل المثال، اقتضى الوصول الى المرافق الطبية في القدس الحصول على تصاريح. وحتى في حالات طوارئ عديدة، منعت سيارات الاسعاف التابعة للأونروا وغيرها من الدخول الى المدينة. ومع نهاية الفترة المستعرضة، أي بعد نحو ثلاثة أشهر على الاغلاق، لم يكن يستطيع سوى عدد قليل من الفلسطينيين في قطاع غزة السفر الى القدس لتلقي العناية الطبية. وكان عدد مرضى الضفة الغربية الذين أدخلوا الى مستشفى أوغستا فكتوريا المدعوم من الوكالة في القدس، أقل بنسبة ٢٥ في المائة عن السنة السابقة. وبسبب صعوبة الوصول الى مستشفيات القدس، فان التحسينات التي نفذتها الأونروا أو خطّطت لتنفيذها في مستشفى قلقيلية اكتسبت أهمية خاصة. وتعطّل تعليم المئات من الشبان الفلسطينيين بسبب اشتراط حصول الطلبة والمعلمين على تصاريح لدخول القدس أو حتى المرور بها الى المؤسسات الواقعة في تلك المدينة أو في الجزء الشمالي من الضفة الغربية. وتوقفت الدورات في مراكز التدريب التابعة للوكالة في قلنديا ورام الله لما يزيد على شهرين، لأنه لم يكن يسمح للطلبة من سكان قطاع غزة بالذهاب الى الضفة الغربية أو البقاء فيها آنذاك. كما أن الطلبة من جنوب الضفة الغربية وقطاع غزة ممن يدرسون في جامعة بير زيت لم يكن بمقدورهم العودة الى صفوفهم، فيما واجه طلبة جامعة بيت لحم من شمالي الضفة الغربية وقطاع غزة مشاكل مماثلة.

١٤ - وقد رافق الاغلاق تدابير أمنية مشددة، وبخاصة في قطاع غزة، حيث شهد أيار/مايو ١٩٩٣ أعلى رقم من الوفيات في شهر واحد منذ بدء الانتفاضة والاجراءات الاسرائيلية المضادة لها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وقد شملت التدابير التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية تكثيف الوجود العسكري في مخيمات اللاجئين وتشديد الاجراءات ضد الفلسطينيين المطلوبين من جانب قوات الأمن، وضد أولئك الذين تعتقد السلطات أنهم يساعدون المطلوبين. ورافق إعادة تسيير الدوريات المتتالية في المناطق المأهولة،

اللجوء الى استخدام المباني العالية كأبراج مراقبة. وهذه الأبراج التي أريد لها أن تكون بمنأى عن راشقي الحجارة، أصبحت محوراً للتظاهرات والمواجهات. فقد قتل اثنا عشر فلسطينيا من قطاع غزة، بينهم سبعة أطفال، بأعيرة نارية أطلقت عليهم من أبراج المراقبة هذه خلال الفترة من ١ نيسان/أبريل الى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٣. وضاعفت قوات الأمن جهودها ضد الأشخاص المطلوبين. فخلال الأشهر الثلاثة الأولى من الاغلاق، قتل ١٦ شخصا مطلوباً، وأفيد عن فرار خمسة وعشرين شخصاً عبر الحدود الدولية، واعتقال ٤٨ شخصاً على يد القوات الاسرائيلية. وتواصلت مضايقات قوات الأمن لعائلات المطلوبين، بما في ذلك التهديد بقتلهم، والاعتقال الفعلي لأفراد العائلة غير المطلوبين، وحرمانهم من إجازات العمل أو الغاؤها، والتهديد بهدم منازل العائلات، والاعتداء العنيف على أفرادها أثناء عمليات التفتيش المتتالية واليومية أحيانا.

١٥ - وشهدت الفترة التي أعقبت الاغلاق تشديد ممارسة كانت قد بدأت في تموز/يوليه ١٩٩٢، وتشمل إطلاق صواريخ مضادة للدبابات على منازل فلسطينية، قالت السلطات الاسرائيلية لاحقاً إنها تعتقد بأن أشخاصاً مطلوبين يتخذونها مخبأً. وخلال هذه العمليات، تمّ إجلاء عائلات من مناطق سكنية كاملة، وهوجمت بعدها المنازل التي جرى اخلاؤها بنيران الرشاشات الثقيلة والصواريخ المضادة للدبابات. وتلا ذلك، دخول الجنود الى تلك المنازل وهم يطلقون نيران الأسلحة الآلية على الممتلكات والأجهزة المنزلية. وعلاوة على ذلك، فقد حدث في مناسبات عدة، زرع متفجرات في المنازل، وقيام قوات الأمن بتفجيرها. وقد نفذت خلال السنة المستعرضة ٢٧ عملية من هذا النوع في قطاع غزة و ٣ عمليات في الضفة الغربية، مما أسفر عن تضرر أو تدمير ١٣٣ منزلاً كان يعيش فيها نحو ٣٠٠ ١ شخصاً. وفي ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٣، استخدمت قوات الأمن الصواريخ المضادة للدبابات ضد منازل في مخيمات خان يونس، والنصيرات ورفح وقرية بني سهيلة في قطاع غزة. ويختلف هذا النمط من تدمير المنازل عن الهدم والاغلاق كاجراء عقابي. ففي الحالة الثانية، كان السكان يتلقون أوامر إدارية مسبقة، ويعطون مهلة ٤٨ ساعة للاستئناف. على أنّ مثل هذا الاستئناف قلّما أدى الى إلغاء القرار الاداري الأصلي .

١٦ - وكان عدد القتلى والجرحى خلال السنة المستعرضة، وبخاصة بين الأطفال، أكبر بكثير منه خلال السنة السابقة. وكانت قوات الأمن مسؤولة عن وفاة ٨٠ فلسطينيا من الضفة الغربية، بينهم ٨ أطفال و ١٢٠ شخصا من قطاع غزة، منهم ٢٨ طفلا. ولا تزال اعتداءات مستوطنين اسرائيليين على الفلسطينيين مصدراً للقلق. فقد قتل ستة فلسطينيين على يد المستوطنين الاسرائيليين أو المدنيين المسلحين خلال الفترة المستعرضة. وحدث ذات مرة، أن أطلق مستوطن النار على فلسطيني مكبّل اليدين ومعصوب العينين، فقتله. وكان عدد الاصابات بالأعيرة النارية على يد القوات الاسرائيلية كبيراً بالقياس الى مجموع الاصابات : فعلى سبيل المثال، كان ما نسبته حوالي ٩٠ في المائة من الاصابات التي عولجت في عيادات الأونروا والمستشفيات المحلية في غزة بين شباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٩٣، ناجما عن استخدام الذخيرة الحية. ولا تزال الحالات التي أدّت الى وفيات، سواء كان ذلك على يد قوات نظامية أو وحدات سرية خاصة، سبباً لاتهام القوات الاسرائيلية بالقتل المتعمّد. من قبل مجموعات اسرائيلية، ودولية وفلسطينية لحقوق الانسان. وقد أحتجّت الأونروا على الافراط في استعمال القوة من جانب قوات

الأمن، وعلى سلوك هذه القوات، وارتفاع معدل الضحايا بين الفلسطينيين، وبخاصة الأطفال، وتدمير منازل الفلسطينيين وإلحاق الأضرار بها خلال عمليات البحث عن الأشخاص المطلوبين .

١٧ - وأدت الانعكاسات الأمنية والاقتصادية للاغلاق الى زيادة العقبات القائمة أمام وضع وتنفيذ تدابير فعالة لمعالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأرض المحتلة. وكما جاء في التقارير السنوية السابقة، فقد شملت هذه العقبات مصادرة أكثر من نصف مساحة الأراضي في الضفة الغربية و٤٠ في المائة منها في قطاع غزة، لكي تستخدم من جانب القوات الاسرائيلية أو المستوطنين. وبالرغم من قرار تجميد بناء المستوطنات،الذي أعلنته الحكومة الجديدة، فان القرار بإكمال الوحدات السكنية التي وصفت بأنها قيد الانشاء، سيؤدي الى بناء ٠٠٠ ١١ وحدة سكنية جديدة في الأرض المحتلة، يمكنها استيعاب ٠٠٠ ٦٠ مستوطن إضافي. وهذا العدد لا يشمل مدينة القدس المحتلة، حيث لم تفرض أية قيود على البناء. وأدت الأوامر العسكرية وقوانين التخطيط الى تقييد شديد لاستخدام الفلسطينيين ما تبقى من الأراضي، سواء لبناء المساكن، أو للزراعة أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وبقي السبيل أمام الفلسطينيين للحصول على موارد المياه في الأرض المحتلة أضيق بكثير مما هو أمام المستوطنين. فقد ذكر، على سبيل المثال، أن كمية المياه التي منحت للمستوطنين لأغراض زراعية كانت تشكل ١٣ ضعفاً من المياه المسموح بها للفلسطينيين في الضفة الغربية، وسبعة أضعاف المسموح به لهم في قطاع غزة، على أساس حصة الفرد من الماء. وكان الاستهلاك الخاص من الماء بين الفلسطينيين في الضفة الغربية بحدود ٣٥ متراً مكعباً للشخص الواحد في السنة تقريباً، بينما استهلاك المستوطن كان يزيد عن ١٠٠ متر مكعب. ويقدَّر بأن ٣٠ في المائة من إجمالي المياه التي تستهلك في اسرائيل، تؤخذ من موارد المياه في الضفة الغربية، أي ما يساوي ٨٠ في المائة من مخزون المياه الجوفية في الضفة الغربية .

١٨ - وبقيت الضرائب المفروضة على الأعمال التجارية والدخول الشخصية عالية بالقياس الى مستويات الايرادات التجارية والدخول الشخصية المنخفضة نسبيا في الأرض المحتلة، وظلت هذه تشكّل عاملاً كبيراً في العزوف عن الاستثمار في مشاريع إنتاجية. وتواصلت الحملات الضرائبية على المؤسسات الفلسطينية خلال الاغلاق، بالرغم من الانخفاض الكبير في النشاط الاقتصادي. والبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة، بما فيها الاتصالات، والطاقة، والتمويل، والنقل، ظلت متخلفة. وبالرغم من إعلان السلطات الاسرائيلية عن تخفيف القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي، وعن برنامج لتشجيع الاستثمار في الأرض المحتلة، فإن هذه المبادرات، لم تستطع الاسهام في تحسين الحالة الاقتصادية. غير أنه عند نهاية السنة المستعرضة تقريبا، وسَّعت السلطات الاسرائيلية المنطقة التي يسمح لصيادي الأسماك الفلسطينيين بالصيد فيها، من ١٢ الى ٢٠ كلم، وهو قرار ينتظر أن يعود بالفائدة على صناعة صيد الأسماك في قطاع غزة.

١٩ - وشهد قطاع غزة فترة لم يسبق لها مثيل من العنف بين فئات محلية في تموز/يوليه ١٩٩٢، أدت الى مقتل فلسطيني واحد وإصابة ما يزيد على ١٠٠ آخرين. وكان هذا أول اندلاع من نوعه لصراع بين فئات داخلية في الأرض المحتلة منذ بدء الانتفاضة. واستمر قتل المتعاونين المزعومين مع السلطات الاسرائيلية على وتيرته العالية في قطاع غزة، بالرغم من المحاولات التي قام بها زعماء المجتمع المحلي

للسيطرة على حوادث كهذه، من خلال مناقشات حول اتفاقية تعالج، بين أمور أخرى، موضوع المتعاونين المزعومين. غير أن هذه الجهود لم تكن مثمرة تماماً. فقد قتل خلال الفترة المستعرضة ١٠٤ أشخاص في قطاع غزة لتعاونهم المزعوم، بينهم أحد موظفي الوكالة. وفي الضفة الغربية، تواصلت الممارسة نفسها ولكن على نطاق أضيق، فقتل ٢٣ فلسطينيا.

٢٠ - ومما يؤسف له أن سلامة موظفي الأونروا المحليين والدوليين في الأرض المحتلة، ظلت تشكل مبعثاً للقلق خلال الفترة المستعرضة. فقد قتل اثنان من موظفي الوكالة باطلاق النار عليهما من جانب قوات الأمن الاسرائيلية في قطاع غزة في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٣. إذ قتل أحدهما، وهو ممرض من رفح أيضاً، بعد أصابته بالرصاص في مؤخرة رأسه أثناء قيامه بتقديم مساعدة طبية طارئة لشاب جريح. وقتل الآخر، وهو معلم من رفح أيضاً، أمام مأتم. ولم تكن هناك أية مواجهات قرب موقع كلتا الحادثتين آنذاك. وبالرغم من الطلبات المتكررة التي تقدمت بها الأونروا، فإن السلطات الاسرائيلية لم تبلّغها بما آلت إليه التحقيقات في الحادثتين حتى نهاية الفترة المستعرضة. وواصل أفراد من قوات الأمن الاسرائيلية إخضاع موظفي الوكالة للمعاملة السيئة كالضرب، والتهديدات، والاهانات، والتخويف والاحتجاز المؤقت. وواصلت قوات الأمن الاسرائيلية عرقلة خدمات الاسعاف، ومداهمة عيادات الوكالة ومدارسها، واستخدام مرافق الوكالة كمراكز استجواب. وقد احتجت الأونروا بانتظام على جميع هذه الحوادث، إلا أن أثر احتجاجها كان ضئيلا. وبالمثل، كانت الوكالة قلقة بشأن سوء معاملة موظفيها، بما في ذلك قتل أحدهم في قطاع غزة لتعاونه المزعوم، وإساءة استخدام مبانيها من جانب جماعات فلسطينية معينة. وقد احتجت الوكالة على حوادث كهذه لدى الفلسطينيين .

٢١ - وظلت الأونروا قلقة بشأن حالة الفلسطينيين الذي بقوا في الكويت. وقد أوفدت بعثة خاصة الى الكويت من تموز/يوليه الى أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لتقييم أوضاعهم. وتابعت باهتمام حالة الفلسطينيين الذين سافروا الى الكويت من قطاع غزة، بجوازات مرور صادرة عن الحكومة المصرية. وبالرغم من أنه تم السماح لأولئك الفلسطينيين بالبقاء في الكويت، إلا أنهم يواجهون مصاعب خاصة لأن معظمهم لا يستطيع الحصول على تصاريح عمل. وليس لدى هؤلاء امتيازات إقامة معترف بها من السلطات الاسرائيلية، تسمح لهم بالعودة الى قطاع غزة. ولا يبدو أن الحكومة المصرية راغبة في السماح لهم بالاقامة في مصر. والبلدان الراغبة في قبولهم قليلة جدا. وقد غادر بعض هؤلاء الفلسطينيين الكويت لاحقاً الى تلك البلدان القليلة التي سمحت لهم بالدخول إليها. وتمكن قليلون من الحصول على امتيازات الاقامة في قطاع غزة بموجب برنامج اسرائيلي يمنح مثل هذه الامتيازات الى الفلسطينيين القادرين على استثمار ٠٠٠ ١٠ من دولارات الولايات المتحدة على الأقل في الاقتصاد المحلي. وبحلول نهاية الفترة المستعرضة، كان هناك نحو ٠٠٠ ٢٥ فلسطيني قد بقوا في الكويت. وتشعر الوكالة بخيبة أمل، لأن المساعي التي بذلتها مع الحكومات المعنية، نيابة عن أولئك الفلسطينيين الذين ظلوا يعيشون ظروفا صعبة في الكويت، لم تحظ حتى الآن إلا بنجاح محدود، ولكن الوكالة تزمع مواصلة هذه المساعي.

٢٢ - وتابع الموقف العام في لبنان تحسنه بوتيرة ثابتة بعد انتخاب حكومة جديدة، جعلت المصالحة الوطنية وإعادة الاعمار في مقدمة أولوياتها. وحقق امتداد سلطة الدولة الى مختلف أنحاء البلد مزيدا من

التقدم، وتحسّن الموقف الأمني فيما الاستقرار السياسي بدأ يعود بعد ما يقرب من ١٦ عاما من الصراع. غير أن الأوضاع ظلت متوترة في جنوبي البلد، الذي بقي تحت الاحتلال الاسرائيلي. إذ اندلع القتال المتكرر هناك بين جماعات المقاومة اللبنانية من ناحية والقوات الاسرائيلية وقوات جيش لبنان الجنوبي الذي تدعمه اسرائيل من ناحية أخرى. كما كان هناك قتال متقطع اشتركت فيه قوات اسرائيلية وقوات جيش لبنان الجنوبي مع الفلسطينيين. وأدّت الاشتباكات المتواصلة في جنوبي لبنان الى عدد من الوفيات بين جميع الأطراف. وقد أعقب بعض الهجمات ضد مواقع القوات الاسرائيلية وقوات جيش لبنان الجنوبي، قيام القوات الجوية الاسرائيلية بغارات انتقامية ضد أهداف شملت في بعض الأحيان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

٢٣ - وكجزء من جهودها لاعادة إعمار البلد، بدأت الحكومة اللبنانية في معالجة المشكلة الصعبة للمهجرين من مناطقهم خلال سنوات الصراع. ومن بين هؤلاء المهجرين في لبنان، هناك نحو ٦ ٠٠٠ عائلة فلسطينية عدد أفرادها نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص، اعتبرتهم الوكالة خلال الفترة المستعرضة بحاجة الى المساعدة. وتتطلب إعادة الممتلكات الى أصحابها الشرعيين إجلاء المهجرين الفلسطينيين المقيمين فيها. وقد بذلت الأونروا لسنوات عدة، جهودا مكثفة لجمع أموال إضافية للمساعدة على إعادة إيواء اللاجئين الفلسطينيين المهجرين، غير أن أياً من نداءاتها لم يلق ردا ايجابيا. وقد كان مستقبل المهجرين الفلسطينيين، خلال الفترة المستعرضة، مصدر قلق كبير للأونروا، التي أقرت، منذ أمد بعيد، ضرورة الاشتراك في الجهود الرامية لتوفير المأوى للعائلات المهجرة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣، تسلمت أكثر من ١ ٠٠٠ عائلة فلسطينية إشعارات رسمية بإخلاء أماكنها. وقامت الوكالة تلقائياً بتخصيص الأموال لإعادة بناء المآوى المتضررة، غير أن هذه الأموال كانت أقل بكثير مما تتطلبه الحاجة لاعادة إيواء حتى تلك العائلات التي تلقت إشعارات الاخلاء. وكانت حالة حوالى ٣١٥ عائلة فلسطينية مهجرة تعيش بمحاذاة الطريق الساحلي بين بيروت وصيدا، موضع بحث بين ممثلي الحكومة اللبنانية، والأونروا، والفلسطينيين. وواصل العديد من العائلات الفلسطينية المهجرة في جميع أنحاء البلد، العيش في ظروف لا تطاق، حيث اتخذت، منذ سنوات عدة، ملاجئ لها في أكواخ أو مبان مهجورة أو متضررة تفتقر الى المرافق الصحية اللائقة وامدادات المياه المأمونة.

٢٤ - وبقيت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لمعظم اللاجئين الفلسطينيين غير مستقرة بسبب الضعف العام في الاقتصاد اللبناني. واقتصر تشغيل الفلسطينيين بشكل رئيسي في الأعمال الموسمية أو المؤقتة كالبناء أو الزراعة. وكان عدم توفر فرص العمل الدائمة للفلسطينيين سببا رئيسيا لارتفاع نسبة المسجلين في برنامج الأونروا لحالات العسر الشديد الى ١١,٨ في المائة، وهي أعلى نسبة في جميع مناطق عمليات الوكالة .

٢٥ - وفي الأردن، ظل استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، بمن فيهم الكثيرون من الفلسطينيين العائدين من دول الخليج، يمثل تحديا كبيرا للاقتصاد الأردني. وقد تجاوزت طلبات التوظيف لدى الأونروا عدد الوظائف الشاغرة لديها الى حد بعيد. وكان ذلك بمثابة مؤشر الى المشاكل التي تواجه البلد ككل. فعندما نشرت الوكالة، على سبيل المثال، إعلانا عن حاجتها الى توظيف ٤٥٠ معلما للسنة

الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٢، تلقت ٠٠٠ ٩ طلب. ومن المأمول أن يؤدي التحسن التدريجي في العلاقات الاقليمية الى عودة الامكانيات التجارية وازدياد المساعدات الخارجية، بما يدعم، بالتالي، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك، أوضاع اللاجئين. والأردن بما لديه من ١,٠٧ مليون لاجئ مسجل أي بزيادة ٦ في المائة عن السنة السابقة، واصل استضافة العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين بين مناطق عمليات الوكالة الخمس. وسيتكثّف وجود الأونروا في الأردن في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، من خلال عودة بعض الادارات وهي التعليم، والصحة، والاغاثة والخدمات الاجتماعية، وكذلك مكتبا الخدمات التقنية وتدقيق الحسابات. وقد اتخذ ذلك القرار لتعزيز الكفاءة العملية والاقتراب من ميادين العمل، وتحقيق وفر في النفقات.

٢٦ - وانسجاما مع سياسة إصلاح التعليم التي اعتمدتها الحكومة الأردنية، وسعت الوكالة بنجاح نظام التعليم الأساسي في مدارسها في الأردن بإضافة سنة عاشرة. ولاستيعاب ٨٧٠ ١٠ طالبا التحقوا بالسنة العاشرة، فقد وظفت نحو ٤٠٠ معلم إضافي وأنشأت أو استأجرت ما يزيد على ٧٤ حجرة دراسة جديدة. وكجزء من سياسة التعليم الجديدة، قررت الحكومة الأردنية أيضا رفع المستوى الأدنى لمؤهلات المعلمين في نظام التعليم الأساسي الى مستوى درجة جامعية أولى. وستقوم الوكالة، تمشيا مع هذا التطور، بإلغاء برنامجها لاعداد المعلمين ذي السنتين على مراحل، واستبداله بكلية للعلوم التربوية مدة الدراسة فيها أربع سنوات، تؤهل الملتحقين بها للحصول على شهادة جامعية أولى. ومن المقرر أن تستقبل الكلية، أول دفعة من الطلاب في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، وأن تعد معلمين جددا وترفع مستوى مؤهلات المعلمين الحاليين لتلبية المتطلبات الجديدة. وسيتم فتح كلية مماثلة في الضفة الغربية في أيلول/سبتمبر، تستند مناهجها الدراسية الى مناهج الحكومة الأردنية. وكما هي الحال في الأردن، فإن تلك الكلية ستدرب المعلمين الجدد، وأولئك الذين يعملون في مدارس الوكالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. والكليتان الجديدتان للعلوم التربوية، بوصفهما السبيل الأساسي لتوظيف المعلمين والمربين في الأرض المحتلة والأردن، تشكلان مساهمة كبيرة من جانب الوكالة في مواصلة ضمان حصول اللاجئين الفلسطينيين على فرص تعليمية جيدة بالرغم من سوء حالتهم الاجتماعية والاقتصادية .

٢٧ - وواصلت الأونروا عملياتها في الجمهورية العربية السورية بشكل جيد ودون مشاكل تذكر. وتقدم خلال الفترة المستعرضة مشروع إنشاء طريق جديد للمطار وشبكة للمجارير البلدية، كان قد أبلغ عنه في السنوات السابقة، مما يؤدي الى إعادة إيواء ٣٣٨ عائلة في مخيم جرمانا. وكانت الحكومة قد قدمت ضمانات بعدم إجلاء أية عائلة الى حين إنجاز بناء مساكن بديلة لها في الحسينية بضواحي دمشق. وواصلت الأونروا إنشاء مدرسة وعيادة صحية على أرض قدمتها الحكومة. ومن المتوقع أن تباشر الحكومة بناء وحدات سكنية في الحسينية بعد انتهاء الفترة المستعرضة. واستمرّ قلق الوكالة بشكل خاص على أوضاع القسم الأكبر من بنيتها الأساسية التعليمية في الجمهورية العربية السورية، وعجزها عن جمع أموال كافية لتحسين وضع المدارس القائمة، واستبدال المباني القديمة أو المستأجرة منها، والتي لم يطرأ عليها أي تحسين منذ ما يزيد على ٣٠ سنة. وهناك قلق مماثل لعدم توفر مبالغ كافية، تمكن الوكالة من مواجهة الحاجة الماسة لاستصلاح المآوي أو إعادة الاسكان، كما هي الحال في مخيم النيرب، حيث بقي الكثير من اللاجئين يعيشون في ظروف مكتظة في ثكنات أنشئت عام ١٩٥٠. ومن الممكن استخلاص أمثلة على فعالية

التعاون بين الأونروا والحكومة في مجال الصحة، حيث تعاونت الوكالة مع وزارة الصحة في برامج معالجة مرض السكر، والاشراف على برنامج موسع للتحصين ضد أمراض محددة، وفي خدمات تنظيم الأسرة.

٢٨ - واتجه الوضع المالي للوكالة نحو الأسوأ خلال الفترة المستعرضة، بحيث أصبح مصدر قلق بالغ، إذ اتسعت كثيرا الفجوة بين مستويات التمويل والاحتياجات التي نشأت عن تردي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة في لبنان والأرض المحتلة. وكانت التوقعات لعام ١٩٩٣ حرجة للغاية، بسبب عجز مالي قدره ٢٨,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة في مطلع السنة: ١٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة منها في الميزانية العادية و١١,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة في ميزانية التدابير الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة. وبالرغم من الجهود المركزة لتوسيع قاعدة المتبرعين وبخاصة بين بلدان المنطقة، ولضمان تبرعات إضافية من كبار المانحين التقليديين للوكالة، فلم يرد الى الأونروا حتى أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٣، إلا نحو ٦,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة. ولمجرد الحفاظ على مستوى الخدمات، فإنه ينبغي زيادة ميزانية الوكالة حوالي ٥ في المائة سنويا لمواجهة النمو السكاني وارتفاع التكاليف. غير أن الحاجات المالية للوكالة أصبحت، أكثر من أي وقت مضى، تواجه تقلصا في ميزانيات المعونة من المانحين، ومنافسة كبيرة من الحالات الطارئة في مختلف أنحاء العالم. وأدّت الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف في أسواق العملة، الى المزيد من تفاقم الوضع المالي للوكالة. وتوقعا منها للعجز المالي، اضطرت الوكالة الى تنفيذ تدابير تقشف كان لها وقع مباشر على نوعية الخدمات: فقد كان على الصفوف الدراسية المزدحمة أصلا أن تستوعب مزيدا من التلاميذ. فالوكالة لم تستطع سوى توظيف عدد قليل من المعلمين وبناء عدد قليل من حجرات الدراسة الجديدة، لاستيعاب ١ ٠٠٠ تلميذ إضافي التحقـــوا بالبرنامج التعليمي لدى الوكالة عام ١٩٩٢-١٩٩٣. واستمر تزايد عدد المرضى الذين يستقبلهم كل طبيب من أطباء الوكالة، رغم الجهود المبذولة، لسنوات عدة، لخفض هذا العدد الى ١٠٠ مريض للطبيب الواحد يوميا. ووضع حد أعلى لعدد العائلات التي يمكنها الافادة من برنامج حالات العسر الشديد، بالرغم من تفاقم الضائقة. وفي قطاع غزة، أوقف برنامج تدريب خاص، كان يقدم مساعدات نقدية ويوفر تدريبا أثناء الخدمة لما مجموعه ٤٥٠ خريجا من مراكز التدريب المهنية والجامعات، بسبب توقف التمويل لذلك البرنامج.

٢٩ - وكان هناك قدر كبير من القلق حول الآثار التراكمية لهذه التدابير وبخاصة أن الاطلالة على عام ١٩٩٤ لا تبعث كثيرا على الأمل في أن تزيد البلدان المانحة حجم تبرعاتها بالقدر اللازم. وفي غياب تمويل كاف، ستضطر الوكالة الى خفض مستوى الخدمات التي تقدمها وتضييق نطاقها. وعلى ضوء التدهور المتسارع للأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الأرض المحتلة، واستمرار الضائقة في لبنان، الى جانب التكاثر الطبيعي للحاجات في الأردن والجمهورية العربية السورية، فإن تبعات مثل هذا الخفض والتضييق لن تقتصر على المستفيدين من خدمات الوكالة، بل قد تؤثر على المناخ السياسي الدقيق في المنطقة. وفي الوقت الذي تواجه فيه الوكالة مصاعب مالية، فإن العبء المالي الذي طالما تحملته الحكومات المضيفة قد اكتسب أهمية أكبر. ونظرا لمحدودية موارد الحكومات المضيفة نفسها، والمعدلات المماثلة لتكاثر حاجات مواطنيها الى الخدمات، فإن المساعدات التي واصلت تلك الحكومات تقديمها، والتي تقدر بملايين الدولارات، في مجالات التعليم، والصحة والخدمات الاجتماعية وسواها، كانت ضرورية جدا لتلبية الحاجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين.

٣٠ - وفي الوقت نفسه، فإن تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في كل من الأرض المحتلة ولبنان قد ساهم في خلق مشاكل هيكلية ناجمة عن تردي البيئة وتعاظم حاجات أعداد متزايدة من اللاجئين مقابل موارد تتناقص باستمرار. ففي قطاع غزة، على سبيل المثال، أكدت دراسة أجريت أخيراً أن ٢٠ في المائة من السكان قد ولدوا خلال السنوات الخمس الماضية، وأن شخصاً واحداً من كل ٢٠ شخصاً في قطاع غزة يعمل بشكل دائم. وبلغت الكثافة السكانية في قطاع غزة ما يربو على ٨٠٠ ١ شخص للكيلومتر المربع الواحد في عام ١٩٩٣. وإذا احتسبنا الأراضي التي صودرت أو أخضع التصرف بها للقيود من قبل السلطات الاسرائيلية، فإن الكثافة السكانية بالنسبة الى المساحة الفعلية المتبقية للعيش، تتضاعف تقريباً. والمشاكل البيئية في قطاع غزة، سواء كانت متعلقة بالتخلص من النفايات المنزلية والتجارية، أو بظروف السكن أو استخدام الأرض أو نوعية المياه، فإنها تتزايد بمعدل كبير. غير أن الحاجات الفورية الناشئة عن الفقر المتفاقم من ناحية، والحاجة السنوية لبناء المزيد من الحجرات الدراسية، وتوظيف المزيد من العاملين الطبيين، وتقديم المساعدة استجابة لاجراءات حظر التجول والاغلاقات من ناحية ثانية، تعني أن الموارد الضرورية غير متوفرة بما يسمح للوكالة أن تواجه التهديد الطويل الأجل الناشئ عن الصحة البيئية المتردية. وفي السنة الماضية، وسّعت الأونروا بشكل خاص مبادراتها للصحة البيئية، ولا سيما في قطاع غزة ولبنان، حيث كانت المشاكل أكثر حدّة منها في الأقاليم الثلاثة الأخرى. وكان الهدف من هذه المبادرات توسيع قاعدة المعلومات المتوفرة عن قضايا البيئة، ووضع خطط لمعالجة تلك المشاكل على نحو متكامل، لتشمل مخيمات اللاجئين والمناطق المحيطة بها، والبدء في تنفيذ مشاريع تمكّنت الوكالة من توفير الأموال اللازمة لها.

٣١ - وخلال الفترة المستعرضة، كان ٢,٨ مليون لاجئ فلسطيني مسجل يعيشون في المناطق الخمس لعمليات الوكالة، ويمكنهم الحصول على خدمات مدارس الوكالة ومراكزها التدريبية، والمراكز الصحية، والعيادات المتخصصة، وعلى المواد الغذائية الأساسية والملابس عند افتقارهم الى مواردهم الخاصة. وكان هناك أكثر من ٠٠٠ ٣٩٢ تلميذ مسجلين في ٦٤١ مدرسة ابتدائية وإعدادية، وما يربو على ٠٠٠ ٥ متدرب في مراكز التدريب الثمانية التابعة للأونروا في جميع مناطق عملياتها. وقد تأمّنت للاجئين سبل الحصول على الرعاية الصحية الأولية من خلال مراكز الوكالة الصحية وعددها ١١٩ مركزا أو وحدة صحية أو عيادة لرعاية صحة الأم والطفل، و٦٢ عيادة لطب الأسنان، و ٣٩ عيادة متخصصة في أمراض الأطفال، والقبالة، وأمراض النساء، وأمراض القلب، وأمراض العيون ولمعالجة أمراض الأذن والأنف والحنجرة والأمراض الصدرية. واصلت الوكالة تطوير برنامجها للصحة العقلية والنفسية في الأرض المحتلة، والتحضيرات جارية لتنفيذ برامج اجتماعية للصحة العقلية في جميع المناطق في عام ١٩٩٤. وتتوفر الخدمات الاجتماعية، التي يجري ادارتها وتقديمها بمشاركة نشطة من المجتمعات المحلية لمخيمات اللاجئين، من خلال ٧١ مركزا لبرامج المرأة، قدمت خدماتها لـ ٨٠٠ ١٢ امرأة. وهناك ١٨ مركزا لاعادة التأهيل الاجتماعي بادارة محلية، توفر الخدمات للأشخاص المعاقين وعائلاتهم، بمساعدة تقنية من الأونروا. وشملت خدمات الوكالة للاجئين المعوقين نحو ٥٠٠ ١ طفلا وشابا في عام ١٩٩٣، أي بزيادة ٦٠٠ مستفيد عن السنة السابقة. وشملت المساعدة المقدمة لهؤلاء، الاحالة الى المؤسسات المتخصصة، وإعادة التأهيل من خلال مراكز مجتمعية، ودمج المعوقين في صلب المدارس ومراكز التدريب المهني. وقد أعيد تنشيط معظم مراكز أنشطة الشباب في الأرض المحتلة خلال الفترة المستعرضة، والتي كان الكثير منها قد أغلق بأوامر السلطات الاسرائيلية. وقد

تمّ تسجيل ٦,٥ في المائة من مجموع اللاجئين في برنامج حالات العسر الشديد، مما يؤهلهم للحصول على المواد الغذائية الأساسية، وملابس لأطفالهم، واستصلاح مآويهم وأفضلية الالتحاق بمراكز التدريب المهني، في جميع مناطق عمليات الوكالة .

٣٢ - وعلى صعيد الأونروا، التي مددت الجمعية العامة ولايتها لثلاث سنوات أخرى تنتهي في حزيران/يونيه ١٩٩٦، شهدت الفترة المستعرضة مزيدا من التقدم، تمثل في توحيد بعض التغييرات المتصلة بمفاهيم الوكالة وسياستها العامة، والتي استحدثت بعد حرب الخليج وبدء محادثات السلام. وهذان التطوران، الى جانب أسباب مختلفة، أمليا على الوكالة أن تدقق النظر في دورها الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، وأن تجري تغييرات تستهدف استخدام مواردها المحدودة بمزيد من الكفاءة والفعالية، لتوسيع مدى المساعدة التي تقدمها الى الحد الأقصى الممكن، في ظل ظروف اقتصادية هشة. وفي الوقت نفسه، أصبح من الجلي أن الوكالة بحاجة لأن تبحث عن طرق مبتكرة جديدة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين. وفي هذا السياق، أولت الأونروا مزيدا من الاهتمام لأنشطة التقييم، بما يتيح إجراء دراسة منتظمة لكفاءة برامج الوكالة وفعاليتها. فخلال السنة المستعرضة، أجرت الوكالة تقييمات شملت، بين مواضيع أخرى، الدورات التي تمنح درجة دبلوم للمساعدين الطبيين في برنامج التدريب المهني والتقني، وبرنامج المساعدة لحالات العسر الشديد، مما أدى الى استحداث تغييرات في كل من هذين النشاطين. واتخذت اجراءات لجعل التنظيم والادارة بالمقر في فيينا أكثر تماسكا وتكاملا، ولزيادة التركيز على عمليات الوكالة في الميدان. وبلغت نسبة ما أنفقته الوكالة على التنظيم الاداري بالمقر ٦,٤ في المائة من ميزانيتها لفترة السنتين ١٩٩٢ ١٩٩٣، ويتوقع لهذه النسبة أن تنخفض الى ٥,٧ في المائة في عامي ١٩٩٤-١٩٩٥.

٣٣ - ولتعزيز مردود نفقاتها، فقد بذلت الوكالة جهودا لزيادة المشتريات المحلية، مما يتوقّع له أن يساعد الفلسطينيين في مناطق العمليات بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وكمثال آخر على تكييف البرامج للظروف المتغيرة، قررت الوكالة أن تحول الى منح نقدية الملابس والبطانيات المستوردة للعائلات التي تعاني من حالات العسر الشديد. ومن خلال هذه المنح النقدية ستتوفر الفرصة أمام المستفيدين لاختيار تلك المواد بما يتلاءم وحاجاتهم، وسيجري إنفاق هذه الأموال محليا. وظل برنامج إدار الدخل، الذي بدأ عام ١٩٩١، يتميز بأهمية قصوى بالنسبة لكل من الأونروا والفلسطينيين، الذين يعتبرونه مبادرة أتاحت لهم مزيدا من الاعتماد على النفس، في ايجاد فرص عمل جديدة. وفي مجال الخدمات الاجتماعية، عملت الوكالة بشكل متزايد مع المجتمعات الفلسطينية وقدمت لها المساعدة التقنية وسواها، لتمكينها من توفير خدمات اجتماعية معينة لأبنائها. وفي فترة اشتدّت فيها القيود المالية، أتاح هذا النهج للأونروا أن تقدم المساعدة لأعداد أكبر من اللاجئين وبكلفة أدنى للشخص الواحد، مسهمة بذلك في تنمية الاعتماد على النفس لدى مجتمعات اللاجئين أكثر من أي وقت مضى. كما وسعت الوكالة مدى تعاونها مع المنظمات الدولية والفلسطينية غير الحكومية، ونفّذت مشاريع مشتركة مع تسع وكالات للأمم المتحدة على الأقل. وخلال الفترة المستعرضة، طرأ تحسّن كبير مماثل على علاقة عمل الوكالة مع حكومة اسرائيل، مما أتاح ايجاد حلول لبعض القضايا المعلقة، وسمح بتنسيق أكثر فعالية لمشاريع الوكالة الانشائية .

٣٤ - وبينما تستمر عملية السلام حول كيفية إقامة مرحلة انتقالية من الحكم الذاتي في الأرض المحتلة، فإن المجتمع الدولي والأطراف المشتركة في المفاوضات ظلت مهتمة ببرامج الأونروا وبنيتها الأساسية. وخلال السنة الماضية، تعاونت الأونروا بشكل وثيق مع الفلسطينيين، وتبادلت معهم الآراء حول دور الوكالة ومساهمتها المحتملة في أي وضع جديد قد ينشأ عن اتفاق بينهم وبين الاسرائيليين. وتأمل الوكالة أن تستطيع الابقاء على خدماتها ومرافقها بالمستوى الذي يساعد على تنفيذ أي اتفاق يجري التوصل اليه بين الفلسطينيين واسرائيل. غير أن القيود المالية التي ظهرت في عام ١٩٩٣، والتي يرجح استمرارها لعام ١٩٩٤، وربما بعده، بدأت تهدد بتراجع بطيء في التقدم الذي حققته الأونروا في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين للإبقاء على المستويات الصحية والتعليمية التي ماثلت نظيراتها في المجتمعات المجاورة، إن لم تكن أفضل في بعض جوانبها.

٣٥ - وهكذا، فإن السنة المستعرضة كانت مؤلمة، وشاقة، وحافلة بالتحديات للاجئين الفلسطينين والأونروا. وإنه لمما يدعو الى الاحباط، أن يجد المرء أن معظم اللاجئين، ليس في لبنان وقطاع غزة فحسب، بل أيضاً في أقاليم أخرى، ما زالوا يعيشون في فقر مدقع بعد مرور ٤٥ سنة. بقيت عائلات كثيرة محرومة من العنصر الأساسي للعيش، ألا وهو المأوى المناسب لتوفير الوقاية من الحر والبرد والمطر. ومن المحزن أيضاً أن يأخذ مستوى المعيشة في التراجع على نحو متزايد تحت ضغوط النمّو السكاني والعوامل السياسية، والاجتماعية والاقتصادية المتردية. ويبدو المستقبل قاتما، ما لم يتم التوصّل الى حل سياسي، يضع حدا لمحنة اللاجئين في المستقبل المنظور.

ثانيا - التطورات العامة في برامج الوكالة

ألف - التعليم

٣٦ - إن برنامج التعليم، الذي ظل أكبر أنشطة الأونروا، قد تنامى بشكل كبير خلال الفترة المستعرضة، كنتيجة لإضافة سنة عاشرة الى مرحلة التعليم الأساسي في الأردن وللنمو الطبيعي في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين. فقد بلغ مجموع عدد تلاميذ المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدارس الوكالة، وعددها ٦٤١ مدرسة، ٧٥٧ ٣٩٢ تلميذا، أي بزيادة ٣٥٠ ١٨ تلميذا عن السنة الدراسية السابقة. وفيما يتعلق بالتدريب المهني الذي يشمل دورات حرفية بعد المرحلة الإعدادية ودورات فنية بعد المرحلة الثانوية مدتها سنتان، فقد ازداد عدد مقاعده من ٢٩٦ ٤ الى ٤٩٦ ٤ مقعدا. وازداد عدد موظفي التعليم الذين أفادوا من برنامج التدريب أثناء الخدمة من ٨٥٧ الى ٠٧٥ ١ موظفا، بينما ارتفع عدد المنح الجامعية للطلاب المتفوقين من ٦٦١ الى ٧٤٦ منحة (ترد التفاصيل في الجداول ٥ و ٦ و ٧ من المرفق الأول لهذه الوثيقة). وعلاوة على هذه الأنشطة، وبالنظر الى تضاؤل فرص العمل أمام الفلسطينيين في منطقة الخليج، فقد استحدثت الوكالة في الأرض المحتلة دورات تدريب مهني قصيرة الأجل، مدتها ٢٠ أو ٤٠ أسبوعا، تهدف الى تلبية الحاجات الفورية لسوق العمل المحلية.

٣٧ - واعتمد برنامج التعليم مناهج الحكومات المضيفة في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، ومناهج الأردن ومصر في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين على التوالي. وعمل البرنامج التعليمي للأونروا بالتعاون التقني من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، التي أعارت الأونروا ١٢ موظفا. وبغية مواجهة الاحتياجات التعليمية المتغيرة لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين، وتقديم المزيد من الدعم التقني للمناطق الخمس فقد قررت الوكالة إعادة تنظيم إدارة التربية والتعليم التابعة لها، بضم جميع أقسامها الى معهد التربية التابع لها في عمان، الأردن، ونقل مكتب مدير التعليم من فيينا الى فرع مقر الأونروا في عمان اعتبارا من أول تموز/يوليه ١٩٩٣.

٣٨ - ووسعت الوكالة بنجاح مرحلة التعليم الأساسي في الأردن من ٩ الى ١٠ سنوات، تمشيا مع البرنامج الإصلاحي للحكومة المضيفة. وكان من المقرر إجراء توسيع مماثل لبرنامج الوكالة في الضفة الغربية بدءا من السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٤. لكن العجز المالي في عام ١٩٩٣، أدى الى تجميد هذا الإجراء بانتظار تحسن الوضع المالي للوكالة. أما الجانب الآخر من الإصلاح التعليمي في الأردن، فقد تمثل في رفع الحد الأدنى من الشهادات المطلوبة لتأهيل المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي ليشمل ذلك حصولهم على شهادة بإنهاء أربع سنوات جامعية. ونظرا لهذا التطور، ولكون أعداد كبيرة من خريجي دورات تدريب المعلمين لم يتمكنوا من إيجاد وظائف لهم في سوق العمل، فقد قررت الوكالة إلغاء برنامجها لإعداد المعلمين ومدته سنتان في حزيران/يونيه ١٩٩٣. وفي هذا السياق، انخفض عدد أماكن إعداد المعلمين في جميع مناطق عمليات الوكالة من ٨٥٠ الى ٦٤٥ مكانا. وبعد إجراء مشاورات مع الحكومة الأردنية والفلسطينيين، قررت الأونروا الاستعاضة عن دورات إعداد المعلمين في الأردن والضفة الغربية بكليات للعلوم التربوية، تمنح درجات جامعية أولى. وستوفر هذه الكليات إعداد المعلمين قبل الخدمة لنحو ٢٠٠ طالب في السنة، أو

نصف عدد الطلاب الذين كانوا يلتحقون بالدورات السابقة ومدتها سنتان. كما أنها سترفع عن طريق برامج لتدريب المعلمين في أثناء الخدمة، مؤهلات ما يزيد على ٠٠٠ ٦ معلم في الأردن، والضفة الغربية وقطاع غزة الى مستوى الدرجة الجامعية الأولى.

٣٩ - وبقي التحصيل المدرسي في لبنان والأرض المحتلة موضع اهتمام كبير للوكالة. ففي لبنان، أظهرت نتائج امتحانات المرحلة المتوسطة (البريفية) لعام ١٩٩٢ تحسنا معقولا بالنسبة لعام ١٩٩١. أما في الأرض المحتلة، حيث ظلت المدارس تعاني الإغلاق بأوامر عسكرية، وحظر التجول والاضرابات العامة، فقد تفاقم تدهور تحصيل الطلاب. واتضح مدى هذا التدهور في دراسة أجراها في الأردن والضفة الغربية في نيسان/ابريل و أيار/مايو ١٩٩٢، المركز الوطني الأردني للبحوث التربوية والإنماء، مستخدما اختبارات مقننة دولية في العلوم والرياضيات لطلاب الصف الثامن. ومع أن النتائج في مدارس الأونروا في الأردن والضفة الغربية كليهما كانت مخيبة للآمال بالمقارنة مع المعدل الدولي للنتائج في كلا الاختبارين، فإن نتائج تلاميذ الضفة الغربية كانت أدنى بكثير من نتائج نظرائهم في الأردن. وكان ذلك مؤشرا واضحا على أن الانقطاع المتوالي للدراسة منذ اندلاع الانتفاضة، ترك أثرا بارزا على التحصيل الدراسي لتلاميذ مدارس الوكالة. وأجريت امتحانات مماثلة لتلاميذ مدارس الوكالة في قطاع غزة، ولبنان، والجمهورية العربية السورية وينتظر ظهور نتائجها في أواخر عام ١٩٩٣. ومن بين ٢١ نظاما تعليميا شملتها الامتحانات في جميع أنحاء العالم، لم يشترك فيها سوى الأردن والضفة الغربية من العالم العربي.

٤٠ - وعانت كثيرا ثلاثة من أربعة مراكز تدريب تابعة للوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة من جراء أوامر الإغلاق العسكرية، وحظر التجول، والاضرابات، وإغلاق وعزل الأرض المحتلة في أواخر آذار/مارس ١٩٩٣. فقد أغلق مركز تجريب غزة بأوامر عسكرية مرتين خلال السنة الدراسية، ولفترة تجاوزت الشهر في كل مرة. كما توقف العمل في مركز تدريب رام الله للشباب ومركز التدريب المهني في قلنديا، وكلاهما في الضفة الغربية، لأكثر من خمسة أسابيع بسبب إغلاق الأرض المحتلة. ولم يستطع الطلاب من قطاع غزة، الذين يشكلون أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع الطلاب، العودة الى مركز رام الله لتدريب الشباب إلا في منتصف حزيران/يونيه، حين أعطت السلطات الاسرائيلية ١٠٢ من أصل ١٢٠ طالبا تصاريح لمغادرة القطاع. ومن أصل ٦٧ طالبا من قطاع غزة في مركز تدريب قلنديا، تقدموا بطلبات تصاريح، رفضت طلبات ١٧ متقدما، وبذلك حرموا من مواصلة دراستهم في الضفة الغربية. وبغية تعويض الوقت الدراسي الضائع، فقد واصلت الأونروا اتخاذ إجراءات استثنائية كتمديد اليوم الدراسي ساعة أو ساعتين دراسيتين، وتمديد السنة التدريبية، وتوزيع مواد للدراسة الذاتية، وتوفير صفوف خاصة للطلاب ذوي المشاكل التعلمية. ونظرا للقيود المالية التي تواجه الوكالة في عام ١٩٩٣، فقد تم تجميد الأموال المخصصة لتطوير وإنتاج مواد الدراسة الذاتية مستقبلا.

باء - الصحة

٤١ - تشمل الرعاية الصحية الأولية التي توفرها الأونروا الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية، وخدمات الصحة البيئية والمساعدة الغذائية الإضافية للحوامل، والمرضعات، والأطفال دون الثالثة من العمر. وقد

استكملت العناية الطبية الأولية بخدمات ثانوية كالاستشفاء وغيره من خدمات الإحالة والدعم. ويتولى تقديم هذه الخدمات أكثر من ٣ ٠٠٠ موظف فني وإداري، غالبيتهم من الفلسطينيين الذين يتم توظيفهم محليا، من خلال شبكة تضم ١١٩ مركزا أو وحدة صحية، وعيادات لرعاية الأم والطفل، و ٦٢ عيادة لطب الأسنان، و ٦٥ مختبرا، و ٣٩ عيادة متخصصة للأطفال، والقبالة وأمراض النساء، وأمراض القلب، وأمراض العين، ومعالجة الأمراض الصدرية وأمراض الأذن والأنف والحنجرة الى جانب ٢٠٤ عيادات للعناية الخاصة بمعالجة أمراض السكر وضغط الدم. وقد أكدت دراسة أجرتها أخيرا منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) في الأرض المحتلة، فعالية نظام الرعاية الصحية التابع للوكالة. فقد أظهرت الدراسة أن مخيمات اللاجئين تتمتع بأدنى معدل للوفيات بين الأطفال والرضع، وأنه بالرغم من الكثافة السكانية العالية، والمصاعب الاقتصادية والظروف المتردية للصحة البيئية، فإن معدل هذه الوفيات في قطاع غزة كان أدنى بكثير منه بين سكان الضفة الغربية بوجه عام. ويمكن أن تعزى تلك النتائج الى أن ما يقرب من ثلثي سكان غزة لاجئين، ويمكنهم الحصول على الرعاية الصحية التي توفرها الأونروا. وقد بلغ مجموع من استقبلتهم عيادات الأونروا في مختلف مناطق عملياتها خلال الفترة المستعرضة نحو ٦,١ مليون مريض.

٤٢ - وقد استحدثت الوكالة أو طورت عددا من الخدمات خلال هذه السنة. أبرزها، على وجه الخصوص، استكمال خدمات تنظيم الأسرة، لتشمل التربية الصحية، والترشيد، وتوفير عدد من وسائل منع الحمل ضمن برنامج رعاية الأم والطفل. وعلاوة على ذلك، فقد تم بذل المزيد من الجهود لمكافحة الأمراض غير المعدية كالسكر، وضغط الدم، وفقر الدم الوراثي ومعالجة فقر الدم الناجم عن نقصان الحديد. وطورت الأونروا كذلك برامجها للصحة العقلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع التركيز على معالجة الاضطرابات العصبية الناجمة عن الإصابات بين الأطفال، والتي يعود معظمها الى الوضع القائم. كما خططت الوكالة لإنشاء برامج مجتمعية للصحة العقلية في مناطق عمل أخرى. ومن خلال هذه المبادرات، عززت الوكالة تعاونها مع المنظمات المحلية غير الحكومية واحتفظت ببرنامج تدريب فعال لتنمية الموارد البشرية من خلال التدريب أثناء الخدمة وبعد التخرج، في جامعات خارج المنطقة، لواحد من الأطباء في كل من المناطق الخمس إضافة الى ذلك، تم تطوير آليات للتقييم المستمر لبرنامج الأونروا للصحة العقلية وتحديد مدى ملاءمته وجدوى نفقاته، وفعالية مكوناته الأساسية. والدراسة التقييمية السنوية التي بدأتها الوكالة في مراكزها الصحية على أساس تجريبي عام ١٩٩١، تجاوزت التوقعات، وأعيد إجراؤها في عام ١٩٩٢، حيث تبين أنها أداة إدارية فعالة لحفز الموظفين وضبط نوعية الخدمات الصحية وسلامة تنفيذها وبخاصة في المبادرات الجديدة. فقد جرى تقييم جميع المراكز الصحية التابعة للوكالة، وحظي المركز الصحي الذي حقق المستوى الأعلى في كل إقليم بتنويه خاص.

٤٣ - واستمر تزايد الطلب على الخدمات الطبية لدى الأونروا، سواء في العيادات العامة، أو المستشفيات أو الخدمات الأساسية الداعمة، بمعدل يفوق الموارد الإضافية التي أمكن توفيرها للبرنامج. ومن المرجح أن قسما كبيرا من هذا التزايد مرده الى ارتفاع كلفة الرعاية الطبية البديلة، وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية، التي جعلت الكثيرين من اللاجئين يخففون من على القطاع الخاص ليعتمدوا أكثر اعتمادهم على الوكالة. وخلال الفترة المستعرضة، واجهت الأونروا صعوبات متعاظمة حالت دون المحافظة على

مستوى الرعاية الصحية الثانوية التي تقدمها المستشفيات العامة والمتخصصة، ناهيك عن تحسينه. ونظرا لعدم توفر أموال إضافية من المتبرعين، بات على الوكالة، إما أن تعمد الى تقليص خدماتها بشكل كبير أو توسيع مدى تقاسم التكاليف مع المرضى.

٤٤ - وكانت الظروف السيئة للصحة البيئية في مخيمات اللاجئين في الأرض المحتلة ولبنان بمثابة تحد آخر تواجهه الوكالة. وقد حققت الأونروا خلال الفترة المستعرضة تقدما ملحوظا نحو إكمال مرحلة ما قبل التخطيط لتطوير البنى الأساسية المتصلة بالنظافة العامة والمياه في المخيمات. ويتطلب التنفيذ المستقبلي تمويلا كبيرا، وتطوير المؤسسات، وجهودا مكثفة لتنسيق العمل مع جميع الأطراف المعنية. ففي قطاع غزة، كان تلوث البيئة شديدا، مما شكل تهديدا خطيرا لصحة السكان، والموارد البيئية، والتطور المستقبلي. ففي داخل المخيمات، لم تزد نسبة المنازل المتصلة بالمجارير عن ٢٠ في المائة، بينما بلغت هذه النسبة ٤٠ في المائة خارج المخيمات، وفي البلديات والبلدات والقرى. وتخلص بقية السكان في قطاع غزة من الفضلات باستخدام حفر امتصاص، غالبا ما كانت تتدفق الى الشبكة السطحية للصرف الصحي، التي تفيض بدورها الى الطرقات والمنازل. وتجاوزت نسبة ملوحة المياه الحدود المقبول بها دوليا، فبلغت في بعض المناطق درجة عالية من الخطورة. كما أن تردي نوعية المياه كان مشكلة أخرى، حيث ارتفعت نسبة كثافة النترات في أوائل الثمانينات من نحو ضعف المقاييس المقبولة دوليا الى أكثر من ستة أمثال تلك المقاييس حاليا. وتنشأ النترات عن تسرب النفايات السائلة ومياه الأمطار الى جوف الأرض، وعن الأسمدة المستخدمة في الأراضي الزراعية. أما في الضفة الغربية، فإن مشاكل الصحة البيئية كانت أقرب الى كونها محلية، وأقل ظهورا مما هي عليه في قطاع غزة غالبا. لكنها شكلت في بعض المناطق تهديدا للصحة والبيئة بصورة فورية وعلى المدى الطويل. ذلك أن التطور الكبير في شبكات المياه في الضفة الغربية، لم يواكبه تطور مماثل في شبكات الصرف الصحي للمياه الآسنة، مما جعل عملية الصرف مشكلة كبرى. وكانت مياه المجارير والقاذورات تتدفق عادة الى الشبكات السطحية للصرف الصحي في المدن والمخيمات مما أدى بدوره الى غمر الشوارع والمنازل. وتأخذ هذه الفضلات طريقها في نهاية الأمر الى الوديان والأراضي الزراعية، مما يشكل تهديدا خطيرا للوضع الصحي والبيئي. وكما هي الحال في قطاع غزة، فإن سوء تصريف الفضلات الصلبة كان أيضا مصدرا للقلق الشديد لأن البلديات لا تملك مكبات صحية للنفايات. وقد لجأت بدلا من ذلك، الى طمر الفضلات وحرقها في العراء بشكل عشوائي مما أدى الى تلوث الهواء والمياه السطحية والجوفية، وأسهم في انتشار الفئران والحشرات بمعدلات مرتفعة. لكن معظم المخيمات في الأرض المحتلة تجمع القمامة وتتخلص من الفضلات الصلبة وتنقلها الى مواقع طمر تابعة للبلديات بطريقة آلية. وفي لبنان، كانت الظروف البيئية والصحية في العديد من المواقع التي يقطنها المهجرون من اللاجئين الفلسطينيين مصدرا للقلق الشديد، كما أن تلك الظروف كانت سيئة داخل مخيمات اللاجئين، بسبب الأضرار التي أصابت البنى الأساسية للصحة البيئية خلال سنوات الصراع بشكل أساسي.

جيم - خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية

٤٥ - إن برنامج خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية يوفر الإغاثة المباشرة للاجئين غير القادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومأوى، وينمي مبدأ الاعتماد على الذات لديهم ولدى غيرهم من

اللاجئين المحرومين، من خلال استراتيجيات إنمائية للرعاية الاجتماعية. وخلال الفترة المستعرضة، ازداد الطلب على كلا المنحيين بشكل يتعدى قدرة الوكالة المالية على تلبيته بالشكل المطلوب. وأدى الركود الشديد في النشاط الاقتصادي الفلسطيني في الأرض المحتلة، واستمرار القيود المفروضة على تصاريح العمل للفلسطينيين في لبنان، الى إضعاف قدرتهم على الاعتماد على الذات. ونظرا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية، وبخاصة في قطاع غزة، فقد أصر اللاجئون على ضرورة قيام الوكالة بتقديم إغاثة مباشرة ودائمة لأعداد أكبر منهم. وفي الوقت ذاته، فإن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة في الأرض المحتلة، وفي لبنان بشكل أقل، عطلت المبادرات الإنمائية للمجتمعات المحلية التي تدعمها الأونروا. ذلك أن الموارد المحلية المحدودة ظلت تستخدم لتلبية الاحتياجات الأساسية. وفي خضم هذا التزايد في الاحتياجات وتقلص الموارد، أجرت الأونروا تقييما لبرنامجها الخاص بحالات العسر الشديد، الذي شمل في حزيران/يونيه ١٩٩٣، ما نسبته ٦,٥ في المائة من مجموع اللاجئين. وفي ضوء دراسة نتائج التقييم، اتخذت قرارات لإعادة تنظيم البرنامج بهدف استخدام الموارد المحدودة على نحو أكثر فعالية وأفضل تلبية للحاجات الفورية التي تحددها عائلات اللاجئين الذين يتلقون هذه المساعدة. وبالرغم من المصاعب الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، فقد أدت القيود المالية عام ١٩٩٣ الى إبقاء برنامج حالات العسر الشديد، وبخاصة عنصر إصلاح المأوى، في حدود ميزانية عام ١٩٩٢.

٤٦ - وازداد عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة خلال الفترة المستعرضة بنسبة ٥,٦ في المائة أي من ٢,٦٥ مليون الى ٢,٨ مليون لاجئ. والنمو السكاني الطبيعي هو أحد أسباب هذه الزيادة. واستحدثت الوكالة في أواخر عام ١٩٩٢، بطاقة تسجيل جديدة التصميم. وكانت البطاقة القديمة تحمل اسم رب العائلة فقط وعدد أفراد ذريته المباشرين، بينما تتضمن البطاقة الجديدة أسماء جميع أفراد العائلة. على أن هذا الإجراء الإداري لم يغير شيئا من استحقاق اللاجئين للخدمات، ولكنه استهدف تسهيل الحصول عليها وتبسيط العملية الإدارية اللازمة لاثبات الأهلية الفردية لها. وبما أن العديد من اللاجئين، يعلمون بأن سجلات عائلاتهم ليست كاملة، فقد طلبوا استكمال ملفاتهم. وتتطلب هذه العملية بعض الوقت، وقد تتسبب في زيادة عدد اللاجئين المسجلين في السنة القادمة. والفلسطينيون الباقون في الكويت حريصون بشكل خاص على أن تكون سجلاتهم صحيحة. وخلال السنة المستعرضة، طلب ١ ١٠٢ عائلة منهم إفادات تثبت كونهم لاجئين فلسطينيين مسجلين، وقد حصل هؤلاء على تلك الإفادات.

٤٧ - وفي مجال الخدمات الاجتماعية الإنمائية، تم تعزيز وتوسيع المبادرات القائمة على صعيد دور المرأة في التنمية، وإعادة تأهيل المعوقين وتخفيف حدة الفقر، من خلال برامج الإعالة الذاتية للعائلات المسلجة في برنامج حالات العسر الشديد، وبرامج إدرار الدخل والمحافظة عليه في مراكز برامج المرأة وإعادة التأهيل الاجتماعي كما في صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية. وقد بذلت جهود كبيرة لتعزيز قدرة المجتمع المحلي على توفير الخدمات الاجتماعية لأفراده، بدعم تقني وتمويل مكمل من الوكالة. وبحلول نهاية الفترة المستعرضة، كان هناك ٥ مراكز من أصل ٧١ مركزا لبرامج المرأة تديرها لجان من اللاجئات الفلسطينيات أنفسهن. وقد ارتفع عدد مشاريع إعادة التأهيل الاجتماعي للاجئين المعوقين والتي تديرها المجتمعات المحلية، من ١٤ الى ١٨ مشروعا، مع التركيز على الزيارات المنزلية وإعادة التأهيل المهني. وتم تدريب ممثلين للمجتمعات المحلية، يسهمون في كلا البرنامجين، على إدارة المشاريع واكتساب

المهارات التقنية التي يتطلبها دور كل متطوع. وارتفع عدد مشاريع الإعالة الذاتية العاملة للاجئين الأكثر فقرا، والقائمة على المنح أو القروض غالبا، الى ٦٧٢ مشروعا، منها ٥٩٣ مشروعا جاريا. كما ازداد عدد المشاريع التي نفذت بإشراف صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية فوصل الى ١٠ مشاريع. وكان هذا الصندوق قد أسس في مطلع عام ١٩٩٢ لتقديم الدعم التقني والمساعدة المالية للأعمال أو الخدمات الداعمة التي تديرها النساء. وكانت المنظمات المحلية والدولية غير الحكومية شركاء مهمين للأونروا في هذه التطورات. غير أن القيود المالية التي واجهت الوكالة في نهاية الفترة المستعرضة، وما استلزمته من تدابير تقشفية، بدأت تؤثر في قدرة الأونروا على التنفيذ التام لاستراتيجيتها بشأن الإعاقة، والتي كانت قد اعتمدتها منذ سنة واحدة فقط لتنشيط إعادة التأهيل الاجتماعي والتربية المتخصصة وغيرهما من الخدمات. إلا أن المزيد من اللاجئين المعوقين ظلوا يتلقون المساعدة من الوكالة بالمقدار نفسه تقريبا من الموارد المالية.

دال - التدابير الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة

٤٨ - تركت الانتفاضة والإجراءات الاسرائيلية المضادة أثرا كبيرا على الاقتصاد الأرض المحتلة، الذي كان قد عانى فعلا من انتكاسات عديدة في السنوات الأخيرة. وفي لبنان، بقيت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين غير مستقرة، بالرغم من تحسن الوضع الأمني هناك، ونتيجة لذلك، واجهت الوكالة احتياجات طارئة متزايدة للسكان. وفي السنوات الخمس المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بلغ إجمالي النفقات على برنامج التدابير الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة أكثر من ١٣٩ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. وخلال عام ١٩٩٢، تم إنفاق ١,٦٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة، بما في ذلك قيمة التبرعات العينية، في إطار هذا البرنامج في لبنان. وأنفق مبلغ ٦,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة في الضفة الغربية و ٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في قطاع غزة. ورصد في ميزانية عام ١٩٩٣ مبالغ إضافية، نقدا ومواد عينية، قدرها ٢,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة للبنان، و ٨,٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة للضفة الغربية و ١٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة لقطاع غزة.

٤٩ - ولمواجهة الحاجة الى توزيع مواد غذائية طارئة خلال الفترة المستعرضة، فقد رصد مبلغ ٧,٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتغطية كلفة ما مجموعه ٢٧٠ ١٤ طنا من هذه المواد في قطاع غزة و ٢٣٧ ٧ طنا في الضفة الغربية. غير أن حظر التجول والإغلاقات وما ترتب عليهما من تناقص في الدخل أظهر أن الحاجة الى مساعدات غذائية طارئة تتجاوز كثيرا هذه الكميات. وعقب فترات طويلة من حظر التجول في عدة مناطق وإغلاق قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وجهت الوكالة نداء طالبت فيه بتبرعات إضافية من المواد الغذائية، ووزعت أغذية على نحو ٠٠٠ ٨٠ عائلة. وفي أيار/مايو ١٩٩٣، وبعد إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة معا، قامت الأونروا بتوزيع مخزونها، ووجهت نداء عاجلا لتبرعات خاصة من الطحين والأرز والسكر لتوزيعها على ٠٠٠ ١٢٠ عائلة في قطاع غزة و ٠٠٠ ٣٩ عائلة في الضفة الغربية.

٥٠ - وقدمت الوكالة مساعدات نقدية قدرها ٠٠٠ ٠٤٤ ١ من دولارات الولايات المتحدة، إضافة الى خيام وبطانيات قيمتها ٠٠٠ ٤٦ من دولارات الولايات المتحدة، كمساعدة طارئة لعائلات محتاجة من اللاجئين في الأرض المحتلة، ممن اعتقل معيلوها أو أبعدوا أو توفوا أو أصيبوا أثناء المواجهات، أو ممن دمرت أو تضررت مآويهم نتيجة عمليات تفتيش المنازل أو هدمها بأوامر عسكرية. وقد ازداد بشكل ملحوظ تدمير المآوي وإلحاق الأضرار الجسيمة بالممتلكات في قطاع غزة. وأدت العمليات العسكرية التي جرت في شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٩٣ الى إلحاق أضرار جسيمة بـ ٥٨ منزلا أصبح ٢٦ منها غير صالح. واستجابة لذلك، أنفقت الوكالة ٠٠٠ ١٠ من دولارات الولايات المتحدة كمساعدة طارئة فورية من مواد غذائية وخيام وبطانيات وفرش وأدوات للطبخ ومياه للشرب. وبالإضافة الى ذلك، تم إنفاق ٢٥٠ ٦٠ من دولارات الولايات المتحدة كمساعدة نقدية طارئة للعائلات المتضررة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ساعدت فرق الطوارئ ٥٤ عائلة في مخيمي الشاطئ وجباليا في قطاع غزة، حين داهمت السيول مآويهم وأصابتها بأضرار نتيجة الأمطار الغزيرة. وشملت المساعدة تقديم مبالغ نقدية، وصفائح للسقوف، وفرشا ومواد غذائية.

٥١ - وفي قطاع الصحة، استمرت الإجراءات الاستثنائية التي كانت قد بدأت عام ١٩٨٨ لمواجهة الحاجة المتزايدة الى الرعاية الطبية الطارئة، بما في ذلك تشغيل عيادات مسائية في الضفة الغربية وأخرى مسائية وليلية في غزة، تطلبت ١٨٤ موظفا جديدا بينهم ٣٧ طبيبا. وواصلت الوكالة، بالتعاون مع اليونيسيف، تشغيل ست عيادات للعلاج الطبيعي في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. وخصصت الوكالة ٠٠٠ ٨٩٥ من دولارات الولايات المتحدة من ميزانية الطوارئ، لمساعدة الرضع الأكثر عرضة للخطر بسبب سوء التغذية، والأطفال في سن الدراسة، والحوامل، والمرضعات.

٥٢ - وللتعويض عن الوقت الدراسي الضائع في الأرض المحتلة، أنفقت الأونروا عام ١٩٩٢ مبلغ ٠٠٠ ١١٠ من دولارات الولايات المتحدة على التجهيزات والمعدات اللازمة لإنتاج مواد الدراسة الذاتية لتلاميذ المدارس الابتدائية والإعدادية. وقد انتجت كميات كبيرة من هذه المواد ووزعت في قطاع غزة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ للتعويض عن الوقت الدراسي الضائع خلال معظم شهري تشرين الأول/اكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. إلا أن الصعوبات المالية التي تواجه الوكالة في عام ١٩٩٣، أوقفت تمويل هذا البرنامج. وبغية استيفاء الشروط التي فرضتها قوات الأمن الاسرائيلية للسماح بإعادة فتح بعض المدارس التي أغلقت بأوامر عسكرية، فقد أنفقت الوكالة ٠٠٠ ٤٦٨ من دولارات الولايات المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٢ لبناء أو إعادة بناء أسوار للمدارس وتركيب سياجات جديدة من الأسلاك المشبكة حول المباني المدرسية. وقد تضررت هذه الأسوار والسياجات مرارا أثناء العمليات الأمنية مما اقتضى إعادة بنائها.

٥٣ - وتم تمويل برامج مسؤولي شؤون اللاجئين والمساعدات والمعونات القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي يرد ذكرها بالتفصيل في مكان آخر من التقرير، بما مقداره نحو ٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في السنة، وذلك من ميزانية الطوارئ.

٤٥ - وفي لبنان، لا يزال نحو ٠٠٠ ٦ عائلة فلسطينية مهجرة بفعل سنوات القتال، وتعيش في ظروف لا تطاق خارج المخيمات، وتنتشر غالبا في المباني المتضررة أو غير المنجزة التي تفتقر الى المرافق الأساسية كمياه الشرب، والكهرباء والمرافق الصحية اللائقة. وقد أصبحت مشكلة إعادة إيواء هذه العائلات أمرا ملحا بعد قرار الحكومة بإعادة المهجرين اللبنانيين الى بيوتهم. إذ يتطلب ذلك إجلاء المهجرين الفلسطينيين بغية إعادة الممتلكات الى أصحابها الشرعيين. ولم تتلق الأونروا أية استجابة لمناشدتها المالية لمساعدة المهجرين الفلسطينيين، علما بأن إجمالي الموارد التي استطاعت الوكالة تخصيصها لهذا الغرض لا يتجاوز ٠,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة، بينما تقدر كلفة المتطلبات الفورية بمبلغ ٣,٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٣، تلقى أكثر من ٠٠٠ ١ عائلة فلسطينية إشعارات إخلاء رسمية يسري مفعولها في نهاية ذلك الشهر. وقد بدأت الوكالة حوارا مع مسؤولين حكوميين وممثلين للاجئين في محاولة لحل المشكلة، وجددت نداءها للحصول على عون مالي. وزادت الحالة تعقيدا لامتناع بعض عائلات اللاجئين عن مغادرة أماكن وجودهم المؤقت قبل تلقي تعويضات عن تهجير جديد.

٥٥ - واستمرت عمليات الأونروا للطوارئ في لبنان بمساعدة الفلسطينيين الأكثر تضررا من الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتردية. وتم توزيع الطحين، والأرز، والسكر والزيت والحليب المقشود وغيرها من المواد على ٠٠٠ ٧٠٠ ١٥ عائلة يبلغ عدد أفرادها ٠٠٠ ٨١ شخص. وتم توفير ٠٠٠ ٤٦١ من دولارات الولايات المتحدة لمساعدة اللاجئين على ترميم أو إعادة بناء مآويهم. وظلت الوكالة تسهم في نفقات الاستشفاء للاجئين عموما، وللاجئين المحتاجين غير المسجلين بكلفة إجمالية قدرها ٠٠٠ ١٠٤ من دولارات الولايات المتحدة. واستمرت خدمات الرعاية الطبية، التي استحدثت كإجراء طارئ عام ١٩٨٦، للاجئين غير المسجلين، نظرا لعدم تمكنهم من الحصول على رعاية صحية بديلة. ونشأت مشكلة إنسانية بإبعاد ما يزيد على ٤٠٠ فلسطيني، بينهم ١٦ موظفا لدى الوكالة، من الأرض المحتلة الى جنوب لبنان. وقد بادرت الأونروا في الفترة الأولى التي تلت الإبعاد، الى تقديم الرعاية الطبية، ومساعدات الإغاثة، بما فيها المياه، والغذاء، والخيام، والبطانيات، ووقود التدفئة، والمواد الطبية وسواها من الضروريات.

هاء - برنامج المساعدة الموسع

٥٦ - استجابة للأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة وتفشي البطالة، استحدثت الوكالة عام ١٩٨٨ برنامجا موسعا للمساعدة في الأرض المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة. ويهدف هذا البرنامج الى تحسين الأوضاع المعيشية في مخيمات اللاجئين ورفع مستوى البنى الأساسية التي تقدم الوكالة الخدمات من خلالها. وشمل البرنامج أيضا أهدافا محددة لتشجيع العمالة المستديمة، ورفع مستوى مرافق الوكالة وإصلاح البنى الأساسية، ورفع مستوى النظافة البيئية في المخيمات. ومنذ استحداث هذا البرنامج الموسع، تم تحسين عدة مرافق تابعة للأونروا، وبنيت مرافق جديدة، بينها مدارس، وحجرات دراسية إضافية، ومراكز صحية ومراكز لبرامج المرأة حتى منتصف عام ١٩٩٣، وبلغت واردات هذا البرنامج والمبالغ المتعهد دفعها له ٥٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة تقريبا، مقابل مبلغ مستهدف قدره ٦٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة.

٥٧ - وفي أعقاب حرب الخليج، وفي محاولة لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني المحلي، وتوفير فرص عمل دائمة، وتشجيع الاعتماد على الذات، أنشأت الوكالة صندوقا دائرا للقروض في عام ١٩٩١، في قطاع غزة

أولا، ثم في الضفة الغربية في الأردن ولبنان على نطاق أضيق. وكان الهدف الأساسي من برنامج ادرار الدخل هو المساعدة على تنشيط العمالة عن طريق توفير رأسمال على شكل قرض لإقامة أو توسيع المؤسسات الفلسطينية في الأرض المحتلة. ففي قطاع غزة، تم تقديم ١٠٥ قروض، زاد مجموعها على ٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة حتى نهاية الفترة المستعرضة. ويشمل هذا المبلغ نحو ٠٠٠ ٢٥٠ من دولارات الولايات المتحدة سددها مقترضون ووزعت كقروض جديدة. وتم تقديم ٢٨ قرضا في الأردن، بلغ مجموعها ٠٠٠ ١٨٠ من دولارات الولايات المتحدة، بينما قدم ١٣ قرضا في لبنان بلغ مجموعها ٠٠٠ ٨٢ من دولارات الولايات المتحدة، وتلقى ٣٧ مشروعا في الضفة الغربية قروضا بلغ مجموعها ١,٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان المتبرعون قد قدموا أو تعهدوا بتقديم مبلغ ٤,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة لصندوق الوكالة الدائر للقروض على وجه التحديد. وشملت المشاريع التي دعمها البرنامج مختلف القطاعات الاقتصادية. ففي الزراعة مثلا، دعمت قروض الأونروا إقامة مشتل جديد، وتوسيع مصنع للمعدات الزراعية، ينتج المحاريث وسواها من المعدات. أما المشاريع التجارية المدعومة فشملت عدة صيدليات ومختبرات لتظهير الأفلام، وفي مجال المواد الغذائية، ووفق على منح قروض لعدد من صانعي البسكويت والحلويات. وشملت مشاريع الخدمات الصناعية مشاغل لإعادة تصنيع أجهزة تعشيق التروس، وأسطوانات الكوابح وجلودها، وغيرها من لوازم السيارات، وفي مجال الصناعات الصغيرة، دعمت الأونروا صانعي القوالب الصناعية لإنتاج المكونات اللدائنية والمطاطية لقطع غيار السيارات.

٥٨ - وفي إطار برامجها الأساسية الثلاثة، التعليم، والصحة، وخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية، أنجزت الأونروا ٣٣ مشروعا لتحسين المرافق التي توفر الخدمات للاجئين الفلسطينيين. وبالإضافة الى ذلك، فإن ٧ مدارس، و ٣٣ غرفة للدراسة، وغرفا متخصصة كالمكتبات، ومختبرات العلوم، وغرفا متعددة الأغراض في عدة مدارس، كانت قيد الإنشاء أو التطوير مع نهاية الفترة المستعرضة. كما أن مركز تدريب قلنديا في الضفة الغربية، وهو واحد من أقدم مراكز التدريب التابعة للوكالة، كان أيضا قيد الترميم بتبرع خاص قدره ٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وكذلك فقد خصص مبلغ ٠,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتحسين المرافق الصحية في المدارس الابتدائية والإعدادية.

٥٩ - وخصص مبلغ ١٠,٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة تقريبا لمعالجة الأحوال البيئية السيئة في مخيمات اللاجئين ببناء شبكات للمجارير فيها، وتنفيذ مشاريع لتزويدها بالمياه، وتحسين شبكات الصرف الصحي. وكان هناك قيد الإنشاء حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٣، ثمانية مراكز صحية، وأربع عيادات للأمومة، ومركز صحي فرعي لرعاية الأم والطفل وأربعة مراكز للبرامج النسائية. كما خصص نحو ٣,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتحسين الإسكان في مخيمات اللاجئين في الأرض المحتلة والأردن.

٦٠ - وفي نهاية الفترة المستعرضة، كان ٤٥ مشروعا قيمتها ٢٧,٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة، موضوع مفاوضات مع متبرعين محتملين و ١٤٢ مشروعا تبلغ قيمتها ٤٦,١ مليون من دولارات الولايات المتحدة قيد التنفيذ. وفي الضفة الغربية، أفضى التنسيق مع السلطات الاسرائيلية الى تجنب أي تأخير لأي مشروع، غير أن خمسة مشاريع وثلاثة مشاريع فرعية في قطاع غزة تتوفر لها الأموال، لم يمكن تنفيذها نظرا للتأخير من جانب السلطات.

ثالثا - المسائل المالية

ألف - هيكل الصناديق

٦١ - تسلمت الأونروا خلال الفترة المستعرضة تبرعات وتحملت نفقات تحت العناوين الرئيسية التالية:

(أ) البرنامج العادي؛
(ب) التدابير الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة؛
(ج) برنامج المساعدة الموسع؛
(د) مشروع المستشفى العام في غزة.

وجرى تخصيص ميزانية البرنامج العادي ووضع حساباتها تحت البنود التالية:

(أ) الصندوق العام؛
(ب) الأنشطة الجارية الممولة؛
(ج) المشاريع الرأسمالية والخاصة.

٦٢ - وغطت ميزانيات الصندوق العام والأنشطة الجارية الممولة جميع النفقات المتكررة والمترتبة على تنفيذ برامج الأونروا العادية الرئيسية، أي برامجها العادية المتصلة بالتعليم والصحة وخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية، بالإضافة الى تلك الأنشطة اللازمة لدعم خدمات مثل الوظائف التقنية، ووظائف الإمداد والنقل، وتجهيز البيانات، والإدارة والتنظيم.

٦٣ - وبينما تشكل الأنشطة الممولة جزءا من برامج الوكالة العادية شأنها شأن البرامج الممولة من الصندوق العام، فإن هذه الأنشطة مولت بشكل منفصل من قبل متبرعين أخذوا على عاتقهم مسؤولية تمويل عدد من الأنشطة المحددة للوكالة.

٦٤ - وشكلت المشاريع الرأسمالية الاستثمارات المطلوبة لتحسين المرافق الأساسية لدى الوكالة مثل المدارس، والعيادات الصحية، ومختلف مراكز الإغاثة والخدمات الاجتماعية، بغية الارتقاء بها الى مستوى مقبول. وقد سعت الوكالة للحصول على تبرعات خاصة لهذه المشاريع من المتبرعين إضافة الى تبرعاتهم العادية لها.

٦٥ - ومولت المشاريع الخاصة جميعها بصورة منفصلة من تبرعات وردت خصيصا لها. ولهذه المشاريع، عادة، صفة الاستمرارية. ونظرا لهذه الصفة ولطريقة التمويل، فإن هذه المشاريع تشبه أنشطة الوكالة الجارية الممولة، إلا أن هناك فارقا هاما. فمع أن المشاريع الخاصة تشكل جزءا من برامج الأونروا العادية، إلا أنها ليست جزءا من أنشطة الوكالة الأساسية بالتحديد. وهذا معناه أنه إذا توقفت التبرعات الخاصة لمثل هذه المشاريع، فإنها لا تمول تلقائيا من الصندوق العام بل ربما توجب وقفها.

٦٦ - وقد أنشئ صندوق التدابير الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة، عام ١٩٩٠، بدمج صندوق الطوارئ في لبنان، الذي أنشئ عام ١٩٨٢، بصندوق مماثل في الأرض المحتلة أنشئ إثر بدء الانتفاضة والاجراءات الاسرائيلية المضادة لها. والغرض من هذا الصندوق هو تخفيف حدة المشاكل التي يواجهها اللاجئون في لبنان والأرض المحتلة، والناجمة عن الظروف البالغة الصعوبة هناك.

٦٧ - وقد أنشئ أيضا برنامج المساعدة الموسع في عام ١٩٨٨، عقب اندلاع الانتفاضة ورد الفعل الاسرائيلي عليها. وكان هدفه المساعدة في تحسين الأحوال المعيشية والبنى الأساسية المتردية في الأرض المحتلة.

٦٨ - وبدئ بمشروع المستشفى العام في غزة في عام ١٩٩٠، اعترافا بحاجة اللاجئين في غزة الماسة الى المزيد من أسرة المستشفيات والعناية الطبية الملائمة. فقد كان واضحا أن عدد الأسرة المتوفرة غير كاف. وقد تم تنفيذ الأعمال التحضيرية التي تشمل وضع التصاميم وعمليات المناقصة الأولية لبناء المستشفى. وفيما تأمن التمويل للبناء، فإن الوكالة مستمرة في السعي للحصول على مبالغ إضافية يتطلبها تجهيز المستشفى وتغطية نفقات تشغيله.

باء - الميزانيات ومصادر التمويل

٦٩ - كانت ميزانيات الأونروا تعد على أسس سنوية حتى نهاية عام ١٩٩١، وبدءا من فترة السنتين ١٩٩٢ -١٩٩٣، أعدت الميزانية لسنتين. وبلغ مجموع ميزانية فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ الى ٥٧٢ مليونا من دولارات الولايات المتحدة.

٧٠ - وتمول الأمم المتحدة نحو ٣,٥ في المائة فقط من الميزانية العادية للوكالة. ولهذا، فإن الأونروا ظلت تعتمد على التبرعات الطوعية والهبات العينية لتمويل الجزء المتبقي من الميزانية.

٧١ - وتقدم تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤ -١٩٩٥ في إضافة لهذا التقرير.

جيم - الوضع المالي الراهن

٧٢ - كان هناك زيادة إجمالية في النفقات على الايرادات لعام ١٩٩٢ قدرها ١٠,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وهذا الرقم، الذي تظهره بيانات الايرادات والنفقات في الحسابات المؤقتة للوكالة لعام ١٩٩٢، يشمل مايلي:

	بملايين الدولارات
الصندوق العام	(٢,٦)
صناديق المشاريع:	

الأنشطة الجارية الممولة	٢,٢
المشاريع الرأسمالية والخاصة	(٠,٢)
المجموع الفرعي: صناديق البرامج العادية	(٠,٦)
التدابير الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة	(٧,١)
برنامج المساعدة الموسَّع	(٦,٧)
مشروع مستشفى غزة	٤,٢
المجموع	(١٠,٢)

وأسفر التحليل لكشف ميزانية الوكالة عن الملاحظات الواردة أدناه.

٧٣ - إن العجز في الصندوق العام وقدره ٢,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة، يخفض رأس المال المتداول للوكالة بالمقدار نفسه، فيصبح ٣٧,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة، تشمل احتياطيا قدره ٦,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة لحالات الطوارئ وغيرها من الحالات المفاجئة.

٧٤ - وبحلول نهاية عام ١٩٩٢، تراكم عجز قدره ٦,٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة في تمويل نشاطين جاريين رئيسيين. وعلاوة على ذلك، فإن أساس برنامج الوكالة للتدابير الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة يظهر توازنا سلبيا قدره ١,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وهذا الرقم لا يشمل توازنا سلبيا آخر بمبلغ ٠,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة لمرة واحدة، في ميزانية مشاريع برنامج التدابير الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة، والتي تم تمويلها من تبرعات خاصة محددة. وطالما أنه لم يتم تأمين التمويل لتغطية هذا العجز المتراكم، فإنه سيغطى في النهاية من الصندوق العام.

٧٥ - ومع الانخفاض المتوقع لمستوى التبرعات في عام ١٩٩٣، والمقرون بضغط متواصل على الوكالة لزيادة نفقاتها بغية مواكبة النمو الطبيعي في عدد المستفيدين من خدماتها، ومواجهة تدهور أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، فإن وضع الوكالة المالي غير المرضي يميل إلى مزيد من التردي.

٧٦ - وبسبب عوامل خارجة عن سيطرة الوكالة، بينها انخفاض ميزانية المساعدة من المتبرعين، والطلبات المنافسة من حالات طوارئ جديدة في أنحاء أخرى من العالم، والتضخم المالي والنمو السكاني بين اللاجئين الفلسطينيين، فقد توقعت الوكالة في مطلع عام ١٩٩٣، مزيدا من العجز قدره ٢٨,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة في الصندوق العام وصندوق التدابير الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة لتلك السنة. وهذا العجز المالي المتوقع هدد بإجراء خفض في الخدمات التي تقدم للاجئين الفلسطينيين، بينما استمرت أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية في التدهور.

٧٧ - وقوبلت مناشدة الأونروا للمتبرعين في شباط/فبراير ١٩٩٣ برد إيجابي من بعضهم. وبذلت الوكالة جهودا كبيرة لتوسيع قاعدة المتبرعين لها، وتشجيع بلدان في المنطقة على زيادة تبرعاتها. ورغم أن

العديد من الحكومات أعربت عن تقديرها لأعمال الأونروا واعترفت بخطورة المصاعب المالية للوكالة، فإن المبالغ الإضافية التي تلقتها الأونروا أدت إلى تحسن طفيف فقط في وضعها المالي.

رابعا - المسائل القانونية

ألف - موظفو الوكالة

٧٨ - ازداد عدد موظفي الوكالة المعتقلين والمحتجزين دون محاكمة في الأرض المحتلة زيادة كبيرة خلال الفترة المستعرضة قياسا إلى السنة السابقة. وانخفض عدد الموظفين المعتقلين والمحتجزين في الأردن ولبنان، بينما ازداد عددهم من لا أحد إلى ثلاثة موظفين في الجمهورية العربية السورية. وبلغ مجموع الموظفين المحتجزين خلال الفترة المستعرضة ٧١ موظفا، منهم ٤٠ موظفا اعتقلوا ثم أطلق سراحهم دون توجيه تُهم إليهم أو محاكمتهم. و ٣ اتهموا وحوكموا وحكم عليهم وبقي ٢٨ موظفا رهن الاحتجاز في نهاية الفترة المستعرضة (انظر المرفق الأول، الجدول ١١). وكان هناك ستة عشر موظفا لدى الأنروا، بينهم ١١ موظفا من قطاع غزة و ٥ من الضفة الغربية، في صفوف أكثر من ٤٠٠ فلسطيني أبعدوا إلى لبنان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وكان هذا أكبر عدد من موظفي الأونروا الذين جرى إبعادهم من الأرض المحتلة في سنة واحدة منذ بدء الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧. ولم يكن هناك أي من موظفي الوكالة بين المبعدين الذين عادوا في الشهور اللاحقة بإذن من السلطات الاسرائيلية. ولم تسفر احتجاجات الوكالة لدى السلطات الاسرائيلية على عمليات الإبعاد هذه عن أية نتيجة.

٧٩ - وعلى الرغم من المحاولات المتتالية التي قامت بها الوكالة لدى السلطات المعنية خلال الفترة المستعرضة، فإنها لم تزود بمعلومات كافية في حينه عن أسباب اعتقال موظفيها واحتجازهم. ولعدم توفر هذه المعلومات، لم تستطع الوكالة أن تقرر ما إذا كان اعتقال واحتجاز موظفيها ناجما عن قيامهم بمهامهم الرسمية. ولذلك، فانه فيما يتصل باعتقال الموظفين واحتجازهم وإبعادهم، لم تكن الوكالة قادرة على التأكد من أن حقوقهم وواجباتهم الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦، والنظامين الأساسي والاداري لموظفي الأونروا ذوي الصلة تراعى المراعاة الواجبة.

٨٠ - وتمكنت الوكالة من الوصول إلى ١١ موظفا من الضفة الغربية و ١٨ موظفا من قطاع غزة محتجزين في السجون ومراكز الاعتقال في الأرض المحتلة وإسرائيل. والمعاملة التي يلقاها موظفو الأونروا المحتجزين في الأرض المحتلة وإسرائيل هي مصدر قلق شديد للوكالة، وبخاصة أن موظفيها الذين يطلق سراحهم يشكون من تعرضهم لمعاملة سيئة تشمل الضرب والاساءة النفسية. وبالرغم من الجهود التي بذلتها الوكالة، فلم يتيسر لها زيارة موظفيها المحتجزين في أماكن أخرى.

٨١ - وقتل اثنان من موظفي الأونروا على يد أفراد من قوات الأمن الاسرائيلية في قطاع غزة خلال الفترة المستعرضة. ففي شباط/فبراير ١٩٩٣، أصيب ممرض في الثامنة والعشرين من العمر برصاصة في مؤخرة رأسه أثناء قيامه باسعاف شاب جريح في رفح. وفي آذار/مارس ١٩٩٣، قتل معلم لدى الوكالة في السابعة والأربعين من العمر باطلاق الرصاص عليه أثناء مشاركته في مأتم في رفح. ولم يكن قد أبلغ عن وقوع أية مصادمات أو اضطرابات في تلك المنطقة آنذاك. وهذان هما أول حادثي قتل بين موظفي الوكالة

على يد قوات الأمن منذ اندلاع الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وقد قتل موظف محلي للوكالة على يد فلسطينيين في قطاع غزة بدعوى تعاونه مع السلطات الاسرائيلية.

٨٢ - ولا يزال موظفون دوليون ومحليون تابعون للأونروا، يتعرضون أثناء أدائهم واجباتهم لشتى أشكال سوء المعاملة من جانب قوات الأمن الاسرائيلية، بما في ذلك، الضرب، والتهديد، والاهانات، والتخويف والاحتجاز المؤقت. وقد سجلت ٣٩ حادثة إساءة معاملة في قطاع غزة و ٦٤ حادثة في الضفة الغربية خلال الفترة المستعرضة. فعلى سبيل المثال، قام جنود اسرائيليون بسحب موظف دولي يعمل مسؤولا لشؤون اللاجئين، مع مساعدة من مركبة تابعة للأمم المتحدة قرب مخيم الجلزون في الضفة الغربية في نيسان/أبريل ١٩٩٣. وقد صوبت بندقية إلى حنجرته بينما تعرض مساعده للكم على رأسه وجسمه.

٨٣ - وازدادت بشكل كبير الصعوبات المتعلقة بتنقل الموظفين المحليين لدى الوكالة من الضفة الغربية وإليها. وكما أوردت تقارير السنوات السابقة، فقد كانت هناك فترات تأخير طويلة في إصدار تصاريح من السلطات الاسرائيلية لموظفي الأونروا للسفر في مهام رسمية. ولا تزال الوكالة تواجه صعوبات في الحصول على تصريح بدخول السائقين المحليين لديها إلى مطار بين غوريون في اسرائيل، على الرغم من تأكيد السلطات الاسرائيلية بتسهيل ذلك. وقد أعيقت حرية تنقل موظفي الوكالة بسبب تكرار فرض حظر التجول والاصرار المستمر من قبل السلطات الاسرائيلية على أن يكون بحوزة الموظفين المحليين تصاريح بالتجول خلال فترات الحظر. ولا تزال جهود الوكالة للحصول على تصاريح بالتجول لموظفيها المحليين في قطاع غزة تخضع لعمليات لتأخير بيروقراطية مطولة من جانب السلطات الاسرائيلية، كما أن العدد الذي يسمح له بالتجول بقي أقل بكثير مما تطلبه الوكالة. والتحديد التعسفي للمناطق العسكرية المغلقة يشكل أيضا عائقا أمام التنقل المشروع لموظفي الوكالة، بمن فيهم الموظفون الدوليون.

٨٤ - وفي أواخر آذار/مارس ١٩٩٣، أعلنت السلطات الاسرائيلية إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة عن اسرائيل والقدس الشرقية. وقد أثر ذلك على ما يقرب من ٤٠٠ موظف لدى الوكالة، كان عليهم الانتقال بانتظام من منازلهم في الضفة الغربية إلى القدس الشرقية حيث يقع المكتب الميداني للأونروا. وقد تم الاتفاق مع السلطات الاسرائيلية على بعض الإجراءات العملية للحد من وقع الاغلاق على عمليات الوكالة. غير أن هذه الاجراءات لم تحل سوى جزء من المشاكل القائمة.

باء - خدمات الوكالة وأماكن عملها

٨٥ - في سياق تقديم الخدمات الأساسية للسكان في الأرض المحتلة، عملت الوكالة في أجواء تتميز بالعنف المستمر. فقد سجلت الوكالة مقتل ٢٠٠ شخص وإصابة ١٩٨ ٥ آخرين بينهم عدد كبير من النساء والأطفال، في مصادمات مع قوات الأمن الاسرائيلية خلال الفترة المستعرضة (انظر المرفق الأول، الجدول ١٢). وبلغت نسبة الأطفال المصابين بأعيرة نارية ٣٥ في المائة من مجموع الاصابات المماثلة التي سجلت بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وكان ازدياد العنف في قطاع غزة مصدرا للقلق عند نهاية الفترة المستعرضة، إذ سجلت ٢٩ وفاة في أيار/مايو ١٩٩٣. وقد شكل ذلك أكبر عدد من الوفيات في شهر واحد منذ اندلاع الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

٨٦ - واستمر موظفو الوكالة، وبخاصة مسؤولو شؤون اللاجئين والمسؤولون القانونيون، في بذل جهودهم لتوفير السلامة والأمن للسكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وضمان حقوقهم القانونية والانسانية، بتوفير قدر معين من الحماية والمساعدة الانسانية لهم في ظروف عديدة. وقد نجح أحيانا تدخل موظفي الوكالة لدى السلطات العسكرية المحلية في المساعدة على تهدئة التوتر وتقليل عدد الاصابات في أوضاع كانت قابلة لاندلاع العنف. وساعد مسؤولو شؤون اللاجئين في إجلاء الجرحى وتسهيل تقديم الخدمات الطبية لهم، في ظل ظروف بالغة التوتر والتعقيد غالبا. وقاموا أيضا بتسهيل عمليات الوكالة كتأمين استمرار العمل في العيادات والمدارس، والتأكد من نجاح عمليات توزيع المواد الغذائية، وضمان مراعاة امتيازات وحصانات موظفي الوكالة ومرافقها. وكثيرا ما ساعد تدخلهم لدى السلطات العسكرية المحلية في حل مختلف المشاكل اليومية التي يواجهها الفلسطينيون، بما في ذلك مشاكل الاعتقال والاحتجاز، ومصادرة بطاقات الهوية، وإجراء مراسم الجنائز، وفرض حظر التجول والقيود على التنقل. وواصلت الوكالة تقديم المشورة القانونية والمساعدة المالية للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين يطلبون العون عبر الآليات القانونية المتوافرة.

٨٧ - وأصبحت التدابير التي تبنتها القوات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر قساوة في جوانب معينة خلال الفترة المستعرضة، مما دعا الوكالة إلى الاحتجاج على عدد من التدابير المتخذة، بما في ذلك تزايد استخدام الذخيرة الحية خلال الاضطرابات المدنية، وهدم المنازل وإغلاقها كاجراء عقابي، والتدخل في سير الخدمات الطبية، وبخاصة توقيف وتفتيش سيارات الاسعاف ومضايقة طواقمها وفرق الطوارئ. وقد اتسمت الفترة المستعرضة بظاهرة جديدة احتجت عليها الأونروا، وهي إطلاق الصواريخ واستخدام العبوات الناسفة ضد منازل الفلسطينيين أثناء عمليات التفتيش التي تقول السلطات إن الغرض منها هو إلقاء القبض على أشخاص مطلوبين. كما احتجت الوكالة على حوادث إطلاق نار القناصة من أبراج مراقبة، أدت في حالات عدة إلى وفيات وإصابات، في حالات لم يكن يبدو فيها أن هناك خطرا مباشرا يتهدد الجنود المسؤولين عنها. وعندما كانت السلطات الاسرائيلية ترد على احتجاجات الوكالة ضد هذه الحالات، كانت تتخذ من الاعتبارات الأمنية تبريرا لاجراءاتها.

٨٨ - وخلال الفترة المستعرضة، كان هناك ٧٧ حادثة تعدي على مرافق الأونروا في الضفة الغربية من قبل قوات الأمن الاسرائيلية، و ١٨٦ حادثة مماثلة في قطاع غزة. وفي بعض الأحيان، نجم عن تلك التعديات تهديد موظفي الوكالة وإصابتهم بجروح، وإلحاق الضرر بممتلكات الوكالة. وقد سجلت الوكالة ٧٨ حادثة تعدي على عياداتها ومستشفياتها. واستخدمت أماكن الوكالة أحيانا من جانب قوات الأمن الاسرائيلية في سياق العمليات العسكرية. فقد استخدمت مدارس الوكالة في قطاع غزة أحيانا، كمراكز استجواب مؤقتة. واحتجت الوكالة على هذه الأعمال باعتبارها انتهاكات لامتيازاتها وحصاناتها. والردود التي تلقتها الأونروا من السلطات الاسرائيلية أحيانا كانت تتذرع بأسباب أمنية، وهناك تعديان مطولان على مرافق الأونروا، ورد ذكرهما في تقارير السنوات السابقة، ما يزالان قائمين على الرغم من الاحتجاجات المتكررة من جانب الوكالة. وهذان هما وجود نقطة مراقبة عسكرية على سطح مدرسة تابعة للوكالة في مخيم عقبة جبر في الضفة الغربية، على نحو مستمر منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وقيام السلطات العسكرية الاسرائيلية باقامة سياج حول مركز برنامج المرأة في مخيم جباليا في قطاع غزة منذ أيار/مايو ١٩٩٠.

٨٩ - وخلال الفترة المستعرضة، أصبحت حالات تدخل قوات الأمن في خدمات الأونروا الطبية وفي حركة سيارات الاسعاف التابعة لها أكثر تواترا. ففي قطاع غزة، سجلت ٦١ حادثة، أوقفت فيها سيارات الاسعاف وجرى تفتيشها وأطلقت النار عليها أحيانا، وفي أحيان أخرى، ضرب سائقوها والطواقم الطبية المرافقة لها وصودرت بطاقات هوياتهم. وكان هناك ١١ حادثة ماثلة في الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أوقفت سيارة إسعاف للأونروا في مخيم البريج من جانب جنود اسرائيليين قاموا بسحب شابين جريحين من السيارة، ثم ضربوهما بأعقاب البنادق والطوب. وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٣، أوقف جنود اسرائيليون سيارة إسعاف للأونروا، في مخيم البريج أيضا. وقد أنزل سائقها عنوة وأسقط أرضا وركله الجنود.

٩٠ - واستمر هدم المنازل والمآوي في المخيمات لأغراض عقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع أنه لم تهدم منازل داخل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، إلا أن السلطات الاسرائيلية أغلقت ٩ مآو، تتألف من ٣٢ غرفة، مما أثر على ٩ عائلات تضم ٦٤ شخصا. وخارج المخيمات، تم تدمير ١٠٩ منازل وأغلق ٢١ منزلا بشكل جزئي أو كلي، مما أثر على ١٣٠ عائلة، مجموع أفرادها ٨١٤ شخصا. وداخل مخيمات اللاجئين في قطاع غزة هدمت السلطات الاسرائيلية ست غرف في مأوى واحد، مما أثر على ٣ عائلات، عدد أفرادها ١٥ شخصا، وأغلقت ٣٤ غرفة أخرى مما أثر على ١٩ عائلة تضم ١٣٤ شخصا. وبالاضافة إلى ذلك، فلقد دمر ١٣٠ منزلا في قطاع غزة و ٣ منازل في الضفة الغربية بشكل كلي أو جزئي باستخدام الصواريخ والعبوات الناسفة من جانب القوات العسكرية أو قوات الأمن دون أية مواجهة من أحد، وفي ظروف سبق وصفها، مما أثر على نحو ٣٠٠ ١ شخص. واحتجت الوكالة على هذه الأعمال لكونها تناقض المادتين ٣٣ و ٥٣ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب. وبقيت السلطات الاسرائيلية تعترض على إعادة بناء المآوي المهدمة في المخيمات، على الرغم من تعهدات سابقة من وزارة الخارجية الاسرائيلية بعدم إثارة هذه الاعتراضات. وبالاضافة إلى ذلك، فقد هدم مالا يقل عن ١٠٥ منازل في الضفة الغربية و ٣٨ منزلا في قطاع غزة من جانب السلطات الاسرائيلية بحجة أن مالكيها لم يحصلوا على التراخيص اللازمة للبناء.

٩١ - وكما جاء في التقارير السنوية منذ ١٩٨٨/١٩٨٩، فإن الحكومة الاسرائيلية أعلنت في آب/أغسطس ١٩٨٨، أنه نظرا لقيود ميزنة موقتة، فإنها أوقفت دفع نفقات التخليص والتخزين والنقل التي كانت مسؤولة عنها فيما يتعلق بامدادات الأونروا بمقتضى اتفاقية كوماي - ميتشلمور لعام ١٩٦٧ ودفعت الأونروا سلفا مبالغ لتغطية تلك النفقات خلال فترة التوقف عن دفعها من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩١، باعتبار أن هذه المبالغ سوف تسددها السلطات الاسرائيلية لاحقا. وبدءا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، استأنفت الحكومة الاسرائيلية دفع النفقات الجارية ووافقت لاحقا على أن تسدد للوكالة ٤,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة على ثلاث دفعات متساوية، دفعت الأولى منها في نيسان/أبريل ١٩٩٣.

جيم - مطالبة الحكومات بالتعويضات

٩٢ - تعرب الوكالة عن أسفها لعدم إحراز أي تقدم بشأن تسوية مطالباتها المتكررة بالتعويضات من الحكومات.

خامسا - الأردن

ألف - التعليم

٩٣ - تمكّنت مدارس الأونروا في الأردن، وعددها ٢٠١ مدرسة، من العمل بشكل منتظم طوال الفترة المستعرضة، وتوفير التعليم الأساسي على المستويين الابتدائي والاعدادي لما مجموعه ٣٥٠ ١٥٢ تلميذا، أي بزيادة أكثر من ٣٥٠ ١٢ تلميذا عن السنة السابقة، بينهم ٨٧٠ ١٠ تلميذا إضافيا في السنة العاشرة، التي استحدثت في نظام التعليم مع بداية السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٢، كجزء من سياسة إصلاح تربوية اعتمدتها الحكومة المضيفة. ولاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، فقد وظفت الوكالة ما يزيد على ٤٥٠ معلما إضافيا وأنشأت أكثر من ٦٠ غرفة جديدة للدراسة. وعلاوة على ذلك،أنشأت الوكالة ثلاث مدارس جديدة في مخيمات البقعة ماركا وسوف، لتحل محل مبان جاهزة الصنع ومتصدعة، وكانت هناك خمس مدارس أخرى قيد الانشاء في نهاية الفترة المستعرضة. وتلقى ما يربو على ١٨٠ طالبا من اللاجئين الفلسطينيين منحا من الوكالة للدراسة في الجامعات الأردنية.

٩٤ - وفي أيار/مايو ١٩٩٣، أصدر المركز الوطني الأردني للبحوث التربوية والانماء تقريرا عن نتائج دراسة أجراها في نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٩٢، مستخدما اختبارات مقننة دولية في الرياضيات والعلوم لطلاب الصف الثامن. وحل تلامذة جميع المدارس في الأردن في المرتبة ١٨ بين ٢١ نظاما تعليميا، جرى اختبارها في مختلف أنحاء العالم. أما في العلوم فاحتلوا المرتبة الخامسة عشرة. وحصل تلامذة الأونروا في الأردن على درجات أعلى قليلا من تلك التي حصل عليها طلاب المدارس الحكومية في الرياضيات، ولكن أقل في العلوم. وتقوم الوكالة بتحليل نتائج مكونات الاختبارين لوضع خطة عمل تهدف الى تحسين الوضع في مدارسها.

٩٥ - وكان من بين التطورات الرئيسية في برنامج التعليم في الأردن، القرار الخاص بترقية قسم إعداد المعلمين في مركز عمان للتدريب الى مستوى كلية للعلوم التربوية، مدة الدراسة فيها أربع سنوات، تمنح بعدها درجة جامعية أولى. وستوفر هذه الكلية بعد تأسيسها، برامج لإعداد المعلمين قبل الخدمة بالاضافة الى رفع كفاءات نحو ٣٠٠ ٢ معلم لدى الوكالة الى مستوى درجة جامعية أولى. وتتخذ الترتيبات حاليا لإعداد خطة الدراسة، والمناهج، وشروط القبول والتخرج، وتوظيف ملاك جديد للكلية بحيث تصبح معتمدة لدى وزارة التعليم العالي الأردنية. ومن المقرر افتتاح كلية العلوم التربوية الجديدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٩٦ - عمل مركزا تدريب عمان ووادي السير بشكل منتظم طوال الفترة المستعرضة، حيث وفّرا أماكن لتدريب ٤١٧ ١ متدربا من بينهم ١٩٢ ١ متدربا في دورات تدريب حرفية وشبه فنية، و ٢٢٥ متدربا في برنامج إعداد المعلمين قبل الخدمة. وقد انخفض عدد المتدربين في قسم إعداد المعلمين في مركز عمان للتدريب لعام ١٩٩٣/١٩٩٢ بنسبة ٥٠ في المائة، عملا بقرار الوكالة القاضي بالغاء برنامج السنتين تدريجيا بحلول عام ١٩٩٣. وظلت نسبة عالية جدا من الطلاب في كلا المركزين تحرز النجاح في الامتحانات العامة الشاملة التي تنظم لجميع كليات المجتمع في الأردن. وقد أحرز متدربو مركز وادي السير في الامتحانات

التي أجريت في أواسط عام ١٩٩٢ نسبة نجاح بلغت ٩٦,٦ في المائة بينما أحرز متدربو مركز تدريب عمان نسبة نجاح بلغت ٩٥,٣ في المائة مقابل نسبة عامة قدرها ٨٣ في المائة في تدريب المعلمين و ٦٧ في المائة في التدريب المهني.

٩٧ - ووفر مركز تدريب عمان دورات شبه فنية بعد المرحلة الثانوية لمساعدي الصيادلة، ومساعدي فنيي المختبر، وإدارة الأعمال التجارية. واستحدثت دورة جديدة في الأعمال المصرفية والادارة المالية ضمّت ٢٤ متدربا. كما نظمت دورة لتصفيف الشعر لمتدربات أنهين المرحلة الاعدادية. وفي مركز تدريب وادي السير، نظمت دورات في الحرف الميكانيكية والكهرباء والبناء، الى جانب دورات شبه فنية كالهندسة المدنية، والرسم المعماري ومسح الأراضي. ويجري حاليا بناء ورشتين استعدادا لدورة جديدة في الالكترونيات الصناعية الالكترونية اعتبارا من السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٤. وبغية استيفاء شروط الاعتماد لدورات حرف البناء، فقد وفرت الوكالة معدات خاصة، وعكفت على إعداد وحدة للحرف اليدوية، ومختبر لنظم النظافة العامة وآخر لفحص الجوامد والمواد.

٩٨ - واستمر برنامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة في توفير التدريب للمعلمين، ومديري المدارس والمدربين، للارتقاء بمؤهلاتهم، ومواجهة التغيرات في المناهج، وتحديث طرق التدريس، وتعزيز المهارات الادارية. وبلغ عدد الملتحقين بهذه الدورات التدريبية من الملاك التعليمي ٢٨١ متدربا.

باء - الصحة

٩٩ - وفرت الوكالة الخدمات الصحية لأكثر من مليون لاجئ في الأردن من خلال شبكة تتألف من ٢١ مركزا صحيا وعيادة لصحة الأم والطفل، و ١٦ عيادة لطب الأسنان و ١٨ مختبرا، و١٢ عيادة متخصصة في الأمراض الجلدية، والقبالة وأمراض النساء، وأمراض العيون، ومعالجة أمراض القلب، والأذن، والأنف والحنجرة الى جانب ١٧ عيادة متخصصة في مرض السكر و ١٤ عيادة في أمراض ضغط الدم. وتواصل ازدياد الطلب على العلاج بشكل ملموس، إثر تدفق ٠٠٠ ٣٠٠ فلسطيني على الأردن نتيجة أزمة الخليج. وتجاوز عدد الاستشارات الطبية، بما فيها طب الأسنان وسواه، ١,٥ مليون استشارة، أي بزيادة ١٠ في المائة عن عام ١٩٩١.

١٠٠ - وحققت الأونروا تقدما ملحوظا في إنشاء مرافق صحية جديدة وتوسيع المرافق القائمة. فأقيم مركز جديد في العوجان في منطقة الزرقاء، حيث يقيم عدد كبير من العائدين من الخليج. وتم إنشاء مبان جديدة بدل المباني المتصدعة للمراكز الصحية في مخيمي عمان الجديد وسوف. كما أنجز توسيع المراكز الصحية في الحصن وجبل الحسين، وبناء مركز صحي لرعاية الأم والطفل في إربد. واتخذت تدابير إضافية لتسهيل تقديم الخدمات والحد من الاكتظاظ في المراكز الصحية في المخيمات بتوفير مختلف خدمات العيادات العامة للأطفال والنساء في سن الحمل من المراكز القائمة لرعاية الأم والطفل.

١٠١ - وتفشّت الحصبة في مخيم عمان الجديد بين أواخر عام ١٩٩٢ ومطلع عام ١٩٩٣، وبخاصة بين أطفال المدارس ممن هم في سن تتراوح بين ٥ سنوات و ١٤ سنة. وأبلغت وزارة الصحة بخبر تفشي وباء مماثل في المناطق المجاورة للمخيم. وأصيب نحو ١٨٥ طفلا لاجئا بالمرض، كان قد تم تطعيم أكثر من ثلثيهم خلال فترة الرضاعة. واستجابة لذلك، قامت الوكالة بحملة تحصين شاملة في الأردن، والضفة الغربية، وقطاع غزة، واعتمدت التطعيم ضد أمراض الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية للرضع ممن هم في سن ١٥ شهرا وللأطفال عند دخولهم المدارس، بغية تعزيز مناعتهم.

١٠٢ - وجرت مراجعة نظام تسديد نفقات الاستشفاء لضمان ضبط أفضل لتلك النفقات التي واصلت ارتفاعها نتيجة لارتفاع تكاليف الرعاية الطبية وتزايد الطلب على خدمات الاستشفاء من الوكالة، وللعدد الكبير من الفلسطينيين العائدين من الخليج. وحين تبيّن أن الميزانية المعتمدة لذلك الغرض لم تكن كافية لسد الاحتياجات، جرى تخصيص مبالغ إضافية. واعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أجيز تسديد نفقات العلاج في المستشفيات الحكومية الى حد معيّن، بينما أجيزت المعالجة في المستشفيات الخاصة على أسس طارئة فقط، شريطة أن لا تتجاوز التكاليف مستويات تسديد النفقات التي تقرها الوكالة للمرضى الذين يعالجون في المستشفيات الحكومية.

١٠٣ - واستعدادا لاستحداث خدمات تنظيم الأسرة في جميع المراكز الصحية خلال عام ١٩٩٣، نظمت الوكالة بالتنسيق مع اليونيسيف تسع حلقات عمل، لتدريب ١٣٠ موظفا يعملون في الطبابة والتمريض في مجال التوعية الوالدية وتنظيم الأسرة. وعقدت الأونروا بالتعاون مع جامعة الأردن للعلوم والتكنولوجيا، حلقة عمل في إربد، الأردن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ضمّت موظفين من مختلف المناطق، واستهدفت تقييم معارف ومهارات الموظفين الحائزين على مؤهلات جامعية عليا في الصحة العامة، وتحديد الاحتياجات المستقبلية للتدريب بعد التخرج وأثناء الخدمة، مع تركيز خاص على المهارات ذات العلاقة بمكافحة الأوبئة، والاحصاءات، واستخدام الحاسوب. كما استهدفت الحلقة استطلاع إمكانية إجراء مثل هذا التدريب في مؤسسات في المنطقة لديها القدرة على توجيه التدريب نحو حاجات محددة في بيئة العمل الفعلية. ومن شأن خطوة كهذه أن تتيح المجال لمشاركة عدد أكبر من الموظفين، لأن الكلفة ستكون أقل من كلفة الزمالات في الخارج.

جيم - خدمات الاغاثة والخدمات الاجتماعية

١٠٤ - ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأردن من ١,٠١ مليون في عام ١٩٩٢ الى ١,٠٧ مليون لاجئ خلال الفترة المستعرضة، أي بزيادة ٦ في المائة. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة وغير العادية الى عودة الفلسطينيين من دول الخليج وإلى رغبة اللاجئين في أن تكون سجلاتهم لدى الأمم المتحدة مستكملة. وشجّع استحداث بطاقات التسجيل الجديدة في الأردن العائلات الموسّعة على تحديد الوحدات الأسرية المكونة لها. وبذلك ارتفع عدد "الأسر" بنسبة ٨,٥ في المائة، أي من ١٤٥ ١٨٨ الى ١٥٧ ٦٥٩ "أسرة". وساعد الاستقرار الاقتصادي النسبي على ثبات عدد اللاجئين المصنفين في حالات العسر الشديد عند المستوى الذي كانوا عليه، أي ٢,٩ في المائة من عدد اللاجئين المسجلين، وهي أدنى نسبة مئوية مماثلة في جميع

مناطق عمليات الوكالة. وبدأت عائلات الشبان الذين كان يترتب عليهم سابقا أداء الخدمة العسكرية الالزامية في سن ١٨، تواجه مشكلة من نوع خاص بعد إلغاء الزامية هذه الخدمة. ذلك أن برنامج حالات العسر الشديد، يشمل فقط العائلات التي ليس لها ذكور بالغون وقادرون على العمل. ولهذا، لم تعد عائلات أولئك الشبان مؤهلة لتلقّي المساعدة من هذا البرنامج. وبموجب البرنامج العادي لاصلاح المآوي، فقد تم تصليح أو ترميم مآوي ١٠٨ عائلات من حالات العسر الشديد، بشكل مقبول خلال السنة المستعرضة. وإضافة الى ذلك، فقد تم في منتصف عام ١٩٩٢ اصلاح ٧٢٣ مأوى تضررت بفعل العواصف الشديدة غير المألوفة في الشتاء الماضي.

١٠٥ - وساهمت الأونروا في تطوير المؤسسات الصغيرة وإيجاد فرص عمل من خلال مبادرات عدة، بينها صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية والقروض بفوائد متدنية للقطاع الخاص. وخلال السنة التي يشملها التقرير، حضرت أكثر من ٢٠٠ امرأة دورة دراسية حول كيفية إقامة مشاريع صغيرة، وحصلت ست منهن على قروض، وتقدمت ٣٥ امرأة أخرى بمقترحات مختلفة للحصول على تمويل. وأعطيت قروض أخرى، بمعدل ٢٠٠ ٥ من دولارات الولايات المتحدة لكل قرض، لعشرين صاحب عمل من الرجال والنساء الأصحاء والمعوقين جسديا، أفرادا وجماعات - ممن تم تدريبهم على مهارات العمل والانتاج. وقد حال عدم توافر الأموال الكافية دون تقديم مساعدة من هذا النوع على نطاق أوسع. وبالاضافة الى ذلك، تلقت ١٨ عائلة مسجلة في برنامج حالات العسر الشديد منحا لمشاريع توفر دعما للدخل. وكان هناك ١٤٩ مشروعا ناشطا في الأردن. وأصبحت ١٣٣ عائلة مستقلة عن برنامج حالات العسر الشديد من خلال برنامج الاعالة الذاتية.

١٠٦ - وفي ٢٠ مركزا لبرامج المرأة، تركّز التدريب على رفع مهارات العمل والانتاج، لتنشيط ادرار الدخل وصيانته، وقد اجتذب ذلك ٣٠٠ ٥ امرأة من مخيمات اللاجئين والمناطق المحيطة بها. وافتتحت أربعة مرافق جديدة خلال السنة، كما وسعت المراكز القائمة في ماركا والزرقاء. وتم تحويل مركز غير مستخدم للتغذية الاضافية في الحصن، ووحدة للحرف اليدوية سابقا في الطالبية، الى مركزين لبرامج المرأة. وكان مركز الطالبية هو الأول من نوعه الذي يديره المجتمع المحلي كليا في الأردن. وقد افتتح هذا المركز بمبادرة نسائية محلية في شباط/فبراير ١٩٩٣، بعد تشكيل لجنة وإجراء تقييم لاحتياجات المخيم. وتم تنسيق برنامج لتدريب اللجنة على المهارات الادارية والاستراتيجيات الانمائية الأساسية بين الأونروا ومنظمة غير حكومية محلية. وفي مخيم عمان الجديد، شجّعت دورة نظمتها الأونروا لتعليم المبادئ القانونية، مجموعة من المشتركات على طلب المساعدة لتشكيل تجمّع شبه قانوني لمساعدة النساء وعائلاتهن ممن هم بحاجة الى معلومات ومشورة قانونية.

١٠٧ - وحقق برنامج إعادة التأهيل للمعوقين النابع من المجتمع المحلي تقدما خلال السنة التي يشملها التقرير، كما حظيت اللجان المحلية باعتراف رسمي وبتحويل مسؤولية الادارة المالية إليها من الأونروا. وتم تدريب أعضاء هذه اللجان والمتطوعين للعمل في مجال إعادة التأهيل. كما توطّد التعاون بين مراكز إعادة التأهيل الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية المحلية. وتحسنت الفرص لاستمرار البرنامج، رغم أن الدعم المالي من الأونروا أو عن طريقها بقي ضروريا، شأنه شأن الميادين الأخرى.

سادسا - لبنـان

ألف - التعليم

١٠٨ - نظرا لتحسن الوضع السياسي والأمني في لبنان، فقد حظي ١٧٢ ٣٣ تلميذا في مدارس الوكالة الابتدائية والاعدادية وعددها ٧٦ مدرسة بسنة دراسية عادية تقريبا. وقد انخفض عدد تلاميذ المدارس عام ١٩٩٣/١٩٩٢ بمعدل ٢٢٨ ١ تلميذا عنه في السنة السابقة، بسبب نسبة التسرب العالية جدا، إثر قرار الحكومة تنفيذ اجراءات صارمة بخصوص التلاميذ المعيدين، وإعادة العمل بامتحان المرحلة المتوسطة عام ١٩٩١.

١٠٩ - وقد عكست نتائج امتحانات المرحلة المتوسطة الرسمية لتلاميذ السنة الرابعة من المرحلة الاعدادية، والتي أجريت في تموز/يوليه ١٩٩٢، تحسنا معقولا في تحصيل الطلاب بالمقارنة مع نتائج الامتحانات المماثلة التي أجريت في تموز/يوليه ١٩٩١. ومن الممكن أن يعزى هذا التقدم مباشرة الى تحسن الوضع الأمني، وتوفير حصص دراسية إضافية، وإدراك التلاميذ والمجتمع المحلي أهمية امتحانات المرحلة المتوسطة، وتنفيذ خطط علاجية استنادا الى تحليل نتائج امتحانات تموز/يوليه ١٩٩١. وقد شملت هذه الاجراءات، التي طورت خلال الفترة المستعرضة، ساعات تعليم إضافية، ومقابلات فردية مع جميع التلاميذ، ودروسا خاصة لمجموعات من التلاميذ ذوي الحاجات المحددة. إلا أن التحصيل المدرسي المتدني بوجه عام بين التلاميذ الفلسطينيين في لبنان ظل مصدر قلق كبير للأونروا. وأجري تقييم داخلي لادارة برنامج التعليم في لبنان في آذار/مارس ١٩٩٣، بهدف تحسين العملية التربوية. واستنادا الى الدراسة، يجري تنفيذ أنشطة علاجية ضرورية. وأجري في أيار/مايو ١٩٩٣ تقييم منفصل لتحصيل التلامذة في لبنان باستخدام اختبارات مقننة دولية في الرياضيات والعلوم لتلاميذ الصف الثامن. ويتوقع صدور النتائج قبل نهاية عام ١٩٩٣.

١١٠ - وعمل مركز سبلين للتدريب بشكل منتظم خلال السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٢، موفّرا أماكن لتدريب ٦٤٤ طالبا، بينهم ٥٣٧ متدربا و١٠٧ متدربات، ومن هؤلاء ٣٤٠ متدربا داخليا. واستحدثت دورتان جديدتان، إحداهما في الكترونيات السيارات والأخرى في تصفيف الشعر، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، مما رفع عدد الدورات المهنية والتقنية في المركز الى ١٩ دورة. وعلى الرغم من توفير مبالغ إضافية، فإن المركز لا يزال بحاجة الى تحسينات كبيرة كاستكمال الأجهزة، وبناء مشاغل إضافية وترميم المشاغل القديمة.

١١١ - وتواصل برنامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة دون انقطاع. وأكمل أربعة وعشرون مدربا مهنيا السنة الثانية من دورة في التدريب المهني للمدربين مدتها ثلاث سنوات، بينما التحق ٢١٣ معلما ومدير مدرسة في سبع دورات للتدريب أثناء الخدمة. وقدمت الأونروا ٤٢ منحة دراسية للطلاب اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

١١٢ - وتم تأمين الأموال لاعادة بنـاء مبنيين مدرسيين في منطقة صيدا، أحدهما في مخيم عين الحلوة والآخر في مخيم الميه ميه، كانا قد أصيبا بأضرار جسيمة من جراء القصف في أواسط عام ١٩٩١. إلا أنه

بحكم الصعوبة في تأمين موقع في مخيم الميه ميه، فقد خصصت تلك المبالغ لايواء العائلات المهجـَّرة التي تلقـَّت إشعارات بإخلاء أماكن سكنها المؤقت. وعلاوة على ذلك، فقد تم تأمين المبالغ اللازمة لبناء مدرسة في صبرا/مار الياس لتحل محل مبان مدرسية غير ملائمة. وهنا أيضا، وبسبب مشكلة تأمين موقع مناسب، فقد خصصت هذه المبالغ لبناء مدرسة في مخيم البص وتوفير مبالغ إضافية للمدرسة الجديدة في عين الحلوة. وتم بناء مركزين جديدين للموارد التعلـُّمية خلال الفترة المستعرضة. واستؤجر مبنى مدرسي جديد في منطقة صيدا بدل مبنى متصدع كان يستوعب مدرستين إعداديتين. وفي الناعمة، الواقعة بمحاذاة الطريق الساحلي جنوبي بيروت، استأجرت الوكالة مبنى يمكن استخدامه كصفوف ابتدائية واعدادية لتلامذة العائلات المهجرة، الذين كان عليهم سابقا الذهاب يوميا الى المدارس الواقعة بالقرب من سبلين.

باء - الصحة

١١٣ - بقيت الأونروا الجهة الأساسية التي توفر الرعاية الصحية لنحو ٠٠٠ ٣٣٠ لاجئ فلسطيني في لبنان. وتم تقديم الخدمات الصحية من خلال بنى أساسية موسعة تضم ٢٦ مركزا أو وحدة صحية أو عيادة لرعاية الأم والطفل، و ١٥ عيادة لطب الأسنان، و ١٩ عيادة لتنظيم الأسرة، و ١٢ مختبرا و ١٥ عيادة متخصصة لأمراض القلب، والقبالة وأمراض النساء، وأمراض العيون، وأمراض الأطفال، ولمعالجة أمراض الأذن والأنف والحنجرة، الى جانب ٢٤ عيادة للعناية الخاصة بمعالجة كل من أمراض السكري وضغط الدم. وأجرت الوكالة دراسة خاصة حول مخيم ويفل، حيث يعاني السكان من ظروف سكنية رديئة ونسبة بطالة عالية، لاستكشاف العلاقة بين الاكتظاظ الشديد في مآوي المخيم وأمراض التنفس الحادة والمزمنة. وقد كشفت الدراسة أن معظم المآوي في المخيم تفتقر الى التهوية الملائمة، وأنها ضيقة للغاية بحيث لا توفر أكثر من مساحة ثلاثة أمتار للشخص الواحد، كما تبين أن أكثر من ٨٠ في المائة من المساكن المكتظة تضم أفرادا يعانون أمراض تنفس حادة جديدة، وأن نحو ٩٠ في المائة من المآوي الشديدة الاكتظاظ تضم أفرادا يعانون أمراض تنفس مزمنة.

١١٤ - ودأبت الوكالة على تنفيذ خطتها للحد من الاعتماد على التعاقد في الخدمات الصحية، عن طريق تحسين بناها الأساسية للرعاية الصحية الأولية. فقد تم إنجاز بناء مراكز صحية جديدة بدل تلك غير الملائمة في مخيم البص في منطقة صور، ومخيم الميه ميه في منطقة صيدا، ومخيم برج البراجنة في منطقة لبنان الوسطى. وتم توسيع المركز الصحي في عين الحلوة لكي يستوعب مختبرا سريريا ووحدة للأشعة، وتوسيع المركز الصحي في نهر البارد ليضم وحدة جديدة للأشعة. وأنشئ ثلاث عيادات لطب الأسنان وثلاثة مختبرات سريرية في مخيمات برج البراجنة، وبرج الشمالي، والميه ميه، كما في ثعلبايا، الواقعة بين بيروت وبعلبك.

١١٥ - وكجزء من استراتيجية الأونروا لدمج برنامج تنظيم الأسرة في الخدمات الصحية للأم والطفل، جرى تنفيذ برنامج تدريب شامل بالتنسيق مع الجمعية اللبنانية لتنظيم الأسرة. وتلقى جميع الأطباء والممرضين تدريبا في كيفية تقديم المشورة وضمان استخدام وسائل منع الحمل بأمان. وقد زودت الجمعية اللبنانية لتنظيم الأسرة ١٩ عيادة تابعة للوكالة بوسائل لمنع الحمل.

١١٦ - ولم يسلم لبنان من مشكلة التصاعد المطرد في تكاليف الاستشفاء، التي تواجهها أقاليم أخرى. ومما زاد المشكلة تعقيدا بالنسبة للأونروا، أن معظم الفلسطينيين عاجزون عن تسديد التكاليف الباهظة للاستشفاء، نظرا لارتفاع نسبة البطالة وتكاثر المصاعب الاجتماعية والاقتصادية. وبسبب التكاليف المتزايدة، اضطرت الوكالة لتقليص عدد الأسرة المخصصة للمرضى اللاجئين في المستشفيات الخاصة المتعاقدة، ولحصر النفقات ضمن الحدود الموافق عليها في الميزانية. واستحدثت إجراءات جديدة لاحتواء النفقات، بما في ذلك اقتصار الاحالة الى المستشفيات المتعاقدة على الحالات الطارئة المحتاجة لعلاج ينقذ حياة المريض.

١١٧ - وواصلت الوكالة محاولاتها لجمع المبالغ اللازمة لتنفيذ خطتها الأولية الرئيسية لعام ١٩٩١، والرامية لتحسين البنى الأساسية من إمدادات المياه، والمجارير ووسائل التخلص من الفضلات الصلبة في المخيمات. وقدرت تكاليف هذه التحسينات بنحو ١٢ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. ولمعالجة مشاكل الصحة البيئية العاجلة، فقد خصصت الوكالة هذه الأموال لتغطية كلفة بعض الاجراءات العلاجية الفورية، بما فيها شبكة مياه جديدة، وشبكة مجارير داخلية في مخيم برج الشمالي، وتركيب مضخة ماء جديدة في مخيم الضبية، وإنجاز المرحلة الأولى من شبكة مجارير داخلية في مخيم نهر البارد. وإضافة الى ذلك، فقد تم تنفيذ حملة نظافة في موقع المبنى القديم لمستشفى غزة قرب مخيم شاتيلا، حيث مازالت بعض العائلات المهجَّرة من جراء القتال تعيش في ظروف بيئية مزرية. وفي منطقة البقاع، تم تمديد خط مياه لمجموعة أخرى من العائلات المهجرة.

جيم - خدمات الاغاثة والخدمات الاجتماعية

١١٨ - يعتبر الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين في لبنان واحدا من أصعب الأوضاع، ذلك أن بينهم أعلى نسبة من المسجلين في قوائم حالات العسر الشديد في جميع مناطق عمليات الأونروا. ومما يؤسف له، أن جهود الأونروا لمعالجة المشاكل الكبرى التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، لم تحظ إلا باستجابة محدودة من المتبرعين. وخلال الفترة المستعرضة، ارتفع عدد اللاجئين المسجلين الى ١٧٦ ٣٢٨ لاجئا، أي بزيادة ٢,٧ في المائة، وهي النسبة الأقل بين مثيلاتها في الأقاليم الأخرى. ويرجع ذلك جزئيا الى أن اللاجئين الفلسطينيين حرصوا على استكمال سجلاتهم العائلية لدى الأونروا خلال سنوات الاضطراب في البلد. وعجز معظم الفلسطينيين عن الحصول على تصاريح عمل رسمية بسبب قيود قوانين العمل. وكان من نتائج البطالة المتفشية، والمترتبة على ذلك، عدم قدرة العائلات الموسَّعة على العناية بأفرادها الأكثر فقرا، وبذلك وقعت مسؤوليتهم على عاتق الأونروا. ويشكل عدد المسجلين في برنامج حالات العسر الشديد ما نسبته ١١,٨ في المائة من عدد اللاجئين المسجلين. وفي بعض المخيمات، حيث يوجد غياب ملحوظ للرجال الذين في سن العمل، فقد تجاوزت النسبة ربع عدد السكان. وقد أصلح ١٣٤ مأوى لعائلات مشمولة ببرنامج حالات العسر الشديد، إضافة الى عمليات اصلاح طارئة شملت ٣٣ مأوى خلال السنة المستعرضة. وتواصل الأونروا تقديم المساعدات الطارئة للمهجرين وغيرهم من الفلسطينيين عبر برنامج التدابير الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة، الذي سبق ذكره في هذا التقرير.

١١٩ - ويجهد العديد من الفلسطينيين أن يعيدوا بناء حياتهم، مدفوعين بالاستقرار النسبي في البلد. وظل إقليم لبنان يتصدر برنامج الوكالة لمشاريع الإعالة الذاتية للاجئين الأكثر فقرا، حيث أصبح هناك ١٧٠ مؤسسة ناشطة في نهاية الفترة المستعرضة، كما أن ١٣٥ عائلة قد أصبحت مستقلة عن برنامج حالات العسر الشديد. وساعد برنامج ادرار الدخل ١٢ مشروعا، من خلال الصندوق الدائر للقروض الذي أنشئ في عام ١٩٩٢. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان في تسعة من أصل عشرة مراكز لبرامج المرأة وحدات إنتاج مدعومة بالتدريب على تنظيم الأعمال، لتوفير ضبط وإشراف أكثر فعالية. وتم تطوير تعاونية للحياكة في نهر البارد بمساعدة صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية، باعتماد التدريب على مهارات الانتاج والعمل وزيادة رأس المال. وتزايد الطلب على دورات، مثل الاصلاحات الكهربائية البسيطة، بقصد المحافظة على الدخل. واشتركت نحو ٨٠ امرأة في دورات محو الأمية لتعويضهن عن ضياع ١٦ سنة من الدراسة. وفي مخيم برج البراجنة، تم إنجاز مركز جديد لمحو الأمية في شباط/فبراير، تديره لجنة من نساء المجتمع المحلي.

١٢٠ - وباشر برنامج إعادة التأهيل للاجئين المعوقين النابع من المجتمع المحلي في نهر البارد برنامج دعم منزلي للأطفال المعوقين وأسرهم. كما شرع في مشاريع أخرى يديرها المجتمع المحلي في مخيمي البداوي والبص، وافتتح مركز للتدريب على المهارات للشباب المعوقين في مخيم البص. كما عقدت ترتيبات مع منظمة غير حكومية، ليحال الى المعالجة الأشخاص المحتاجون الى أعضاء صناعية. وتواصلت الجهود لدمج الاطفال المعوقين جزئيا في المدارس. وفي آب/أغسطس ١٩٩٢، أقيم مخيم صيفي بمساعدة مجموعة من الكشافة الفلسطينيين، شارك فيه ٣٥ طفلا معاقا. والتنسيق فيما بين الدوائر بشأن استراتيجيات الوقاية من الاعاقة، وإعادة تأهيل المعوقين، وتوفير تكافؤ الفرص لهم، حظي بدعم جديد تمثّل بإعلان سياسة الوكالة حول الاعاقة. وبدأت فرق يضم كل منها باحثا اجتماعيا، وممرضة، وموجها تربويا العمل مع المعوقين وأسرهم في المخيمات. وتم لأول مرة منح المسؤولة عن برنامج الوكالة للاعاقة زمالة للدراسات العليا في مجال اعادة التأهيل النابع من المجتمع المحلي.

سابعا - الجمهورية العربية السورية

ألف - التعليم

١٢١ - ازداد عدد التلاميذ المسجلين في ١١١ مدرسة تابعة للوكالة في الجمهورية العربية السورية ٤٢٧ ١ تلميذا، ليصبح مجموعهم ٢١٦ ٦٠ تلميذا. وظلت مباني مدارس الوكالة غير ملائمة، وغير كافية، وشديدة الاكتظاظ، حيث بقي ما نسبته ٩٧,٣ في المائة من صفوف المرحلة الابتدائية و ٩٠,٥ في المائة من صفوف المرحلة الاعدادية تعمل بنظام الفترتين. وهذا يعني أنه لم يكن بوسع الفترة الصباحية أو المسائية تنفيذ أنشطة خارج المنهج. وعلاوة على ذلك، فان ما نسبته ٢٤,٣ في المائة من المدارس كانت تعمل في مبان مستأجرة غير لائقة، وتفتقر الى المرافق المناسبة والضرورية للتعليم، كالاضاءة، والمساحة، والمختبرات، والمكتبات وساحات اللعب. ولم يكن لدى الوكالة المال الكافي لتنفيذ خطتها بناء مدارس لتخفيف الاكتظاظ واستبدال المباني المستأجرة. ومع ذلك، فقد أمكن تحقيق بعض التقدم، بما في ذلك بناء مدرستين جديدتين لتحلا محل مبنيين مستأجرين متصدعين، وبناء غرفتين متخصصتين و٢٦ غرفة دراسة لتجنب العمل بالنظام الثلاثي الفترات.

١٢٢ - وواجه برنامج التعليم في عام ١٩٩٢، وضعا استثنائي الصعوبة، نجم عن التقاعد الطوعي المبكر من قبل ٢٩٥ موظفا في جهاز التعليم، من معلمين ومديري مدارس، وموجهين تربويين، ورؤساء أقسام تعليم في المناطق، ومدربين. وقد ارتبط قرار التقاعد بالفرصة التي أتيحت أمامهم للحصول على سعر صرف أفضل لمدخراتهم يتعلق بتعويضات نهاية الخدمة آنذاك. ولمعالجة هذا الموقف غير المتوقع، فقد تم تعيين موظفي تعليم جدد قبل بدء السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٢. وقام الموجهون التربويون بتقديم إرشادات خاصة عن طرق التدريس والأمور المتعلقة بها للموظفين المعينين حديثا، كما نظمت لهم دورات تدريبية مكثفة. ونتيجة لذلك، لم يحدث أي انقطاع هام في برنامج التعليم. ويشهد على هذا أن تلامذة مدارس الأونروا أحرزوا معدل نجاح نسبته ٨٧ في المائة في الامتحانات الاعدادية العامة التي أجريت في أواسط عام ١٩٩٢ مقابل معدل عام نسبته ٤٨ في المائة. وقد حصل تلميذ لاجئ فلسطيني في إحدى مدارس الوكالة على ١٠٠ في المائة في الامتحان، وتبوأ المركز الأول بين جميع التلاميذ في الجمهورية العربية السورية. وقدمت الوكالة ١٥٦ منحة جامعية للطلاب المتفوقين للدراسة في الجامعات السورية.

١٢٣ - وبغية تقييم نوعية التعليم في مدارس الأونروا، فقد أجريت اختبارات موحدة ومعتمدة دوليا في الرياضيات والعلوم لتلاميذ السنة الثامنة في أيار/مايو ١٩٩٣. ومن شأن نتائج الاختبارات أن تمكن الوكالة من تقييم برنامجها التعليمي بالنسبة الى المقاييس الدولية والمناطق الأربع الأخرى التي أجريت فيها الاختبارات نفسها.

١٢٤- وعمل مركز دمشق للتدريب بشكل منتظم خلال الفترة المستعرضة. وبلغ العدد الفعلي للمتدربين في ٢٠ دورة ٨٥٧ متدربا، متجاوزين بذلك ٧٧٦ مكانا تدريبيا، كانت الوكالة قد رصدت لها الميزانية اللازمة. وبين أولئك المتدربين، كان هناك ١١٧ متدربة و ٢٠٠ متدرب داخلي. وشملت الدورات تشكيلة واسعة من

مهن الميكانيكا، والكهرباء، والبناء. وإضافة الى ذلك، نظمت دورات شبه فنية، بما فيها دورات لمساعدين طبيين وتقنيين وأخرى في الأعمال التجارية وإدارة المكاتب، والالكترونيات. وشأن المدارس الابتدائية والاعدادية، فإن المركز، الذي أنشئ في عام ١٩٦١، لم يطرأ عليه أي تطوير ولم تتم صيانته بشكل شامل نظرا لعدم توفر المال اللازم. وهكذا، بقيت مبانيه في حالة سيئة والكثير من معداته بحاجة الى استبدال. وظل الطلب على التدريب المهني عاليا في الجمهورية العربية السورية، متجاوزا قدرة مركز دمشق للتدريب الحالية على الاستيعاب.

١٢٥ - واستمر برنامج التدريب أثناء الخدمة للمعلمين، ومديري المدارس، والموجهين التربويين، والمدربين، للارتقاء بمؤهلاتهم، ومواجهة التغيرات في المناهج، وتحديث طرق التدريس، وتطوير المهارات الادارية. وبلغ عدد الملتحقين بدورات التدريب أثناء الخدمة في الفترة المستعرضة ٢٠٢ موظفين في ملاك التعليم.

باء - الصحة

١٢٦ - أفاد نحو ٠٠٠ ٣١٥ لاجئ فلسطيني من خدمات الرعاية الصحية التي توفرها الوكالة في الجمهورية العربية السورية. وقد قدمت هذه الخدمات من خلال ٢١ مركزا أو وحدة صحية أو عيادة لرعاية الأم والطفل، و ٨ عيادات لطب الأسنان، و ١١ مختبرا، و ٣ عيادات متخصصة لأمراض شرايين القلب، والقبالة، وأمراض الأطفال، ومرض النساء، الى جانب ٢١ عيادة متخصصة لمعالجة مرض السكر و ٢٠ عيادة لمعالجة أمراض ضغط الدم.

١٢٧ - وخلال الفترة المستعرضة، أحرز تقدم ملحوظ في بناء مرافق صحية جديدة وتوسيع العيادات القائمة. فقد أنجز مركز صحي جديد في الدوما، وأعيد تصميم المركز الصحي في درعا، وتم توسيع وتحديث المركز الصحي في قبر الست. وشيدت مبان إضافية لاستيعاب أربع عيادات لطب الأسنان في أليانس، وخان دنون، وخان االشيح، وسبينه، وستة مختبرات سريرية إضافية في المراكز الصحية في مدينة حلب، وأليانس، وعين التل، وحماه، وجوبر، والمزيريب.

١٢٨ - وتضافرت جهود وزارة الصحة، واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، والأونروا لإعداد خطة عمل عامة للتربية الصحية في الجمهورية العربية السورية. كما نسقت الأونروا جهودها وتبادلت المعلومات مع وزارة الصحة بخصوص برامج لمعالجة أمراض السكري، ومراقبة برنامج موسع للتحصين ضد أمراض معينة، وخدمات تنظيم الأسرة. وأجريت دراسة استقصائية حول التغذية على عينة من الأطفال في مدارس الأونروا. ولم تظهر الدراسة أية اختلافات مهمة عن المعايير الدولية لمقاييس الجسم البشري، ولكنها أكدت نتائج دراسات سابقة بأن فقر الدم الناجم عن نقصان الحديد والطفيليات المعوية متفشية الى حد كبير بين أطفال المدارس.

١٢٩ - وواصلت وزارة الصحة تقديم مساعدتها في تدريب الموظفين وتوفير وسائل منع الحمل المستخدمة في برنامج الوكالة لتنظيم الأسرة. وتم دمج خدمات تنظيم الأسرة بنجاح تام في عيادات رعاية الأم

والطفل، كما اتضح ذلك من ارتفاع عدد النساء اللائي اخترن وسائل منع الحمل مما يقل عن ٠٠٠ ٤ امرأة في عام ١٩٩١ الى أكثر من ٦٠٠ ٦ امرأة في عام ١٩٩٢.

١٣٠ - وقد ازدادت الكلفة المترتبة على الوكالة لقاء معالجة المرضى في المستشفيات الخاصة وتلك التابعة للمنظمات غير الحكومية المتعاقدة. وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع المعدلات المعتمدة حكوميا بعد إعلان وزارة الصحة عن رسوم عالية جديدة. وبغية الإبقاء على النفقات ضمن حدود الميزانية، فان إحالة المرضى الى هذه المستشفيات قد اقتصرت على الحالات الطارئة التي تستدعي عمليات جراحية.

جيم - خدمات الاغاثة والخدمات الاجتماعية

١٣١ - هناك ٠٣٩ ٣١٤ لاجئا فلسطينيا مسجلون لدى الأونروا في الجمهورية العربية السورية، أي بزيادة ٥ في المائة عن الفترة المستعرضة السابقة. وارتفع عدد المسجلين في برنامج حالات العسر الشديد الى ٧٣٦ ٢١ لاجئا، يمثلون ٦,٩ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين. وتحتاج مآوي ربع هذه العائلات تقريبا الى إصلاح. غير أن القيود المالية لم تسمح إلا بترميم أو إعادة بناء ١٤٠ مأوى فقط خلال الفترة المستعرضة. وتم تشجيع اللاجئين على المشاركة في ترميم المآوي من خلال توفير العمالة، والمواد أو المساعدة من الأقارب والأصدقاء، بينما ساهمت الأونروا غالبا بمنح نقدية، ومواد بناء وتوجيه تقني. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان هناك ٧٦ مشروعا ناشطا للاعالة الذاتية توفر لعائلات من حالات العسر الشديد دعما للدخل. وتطور ٢٨ مشروعا الى درجة سمحت بشطب أصحابها من سجلات المساعدة التموينية. وفي قرية المعلقة النائية الواقعة قرب مرتفعات الجولان، عولجت حاجة المجتمع المحلي للخدمات الأساسية عن طريق مشاريع لتوفير المرافق الصحية، والمراحيض العامة، وشبكة مياه محسنة. وفي شباط/فبراير ١٩٩٣، اشترك ٤٠ رجلا وامرأة من القرية في صفوف لمحو الأمية.

١٣٢ - وتوسعت بشكل ملحوظ أنشطة إدرار الدخل القائمة في مراكز برامج المرأة خلال الفترة المستعرضة. وبالاضافة الى ذلك، كان هناك خمس وحدات وتعاونيات إنتاجية تديرها النساء في درعا، والنيرب وقبر الست، تدعمها الأونروا من خلال التدريب على الانتاج، وضبط النوعية، والتسعير، والتسويق. وهناك مشروع ثالث، وهو وحدة لتصنيع الأغذية في درعا، تعمل فيها ١٠ نساء، بمساعدة صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية. وفي مركز برامج المرأة "ب" في اليرموك بدمشق، تم إنشاء جناح تسويقي لربط المؤسسات الصغيرة في المنطقة بتجار التجزئة والمستهلكين.

١٣٣ - وأقيمت مراكز جديدة لبرامج المرأة في درعا وخان دنون. وفي عين التل أنشئ مركز بمبادرة تقدمت بها نساء المجتمع المحلي الى الوكالة التي مولت بناء المركز وزودته بالدعم التقني والمعدات، بينما تولت النساء إدارته بأنفسهن. وبناء على طلب نساء اشتركن في دورات وأخريات يعملن خارج المنزل، تم إنشاء مرافق للأطفال دون سن الدراسة في أربعة من ١٢ مركزا لبرامج المرأة. ويدير هذه المرافق متطوعون تدربوا على أنشطة التعلم المبكر، والتعاطي البناء معها، وإدارة مشاريع تنموية للطفولة المبكرة. وقد جرى تعزيز دور اللجان النسائية في جميع المراكز من خلال تدريب النساء وتكليفهن من قبل الأونروا

بتحمل مسؤوليات إضافية. وأحدثت هذه التطورات تحسنا ملحوظا في مستوى الثقة بين المشتركات، واستحوذ البرنامج على اهتمام عدد أكبر من النساء.

١٣٤ - وركز برنامج إعادة التأهيل للمعوقين النابع من المجتمع المحلي جهوده على تطوير البرامج التي بدأت خلال الفترة المستعرضة السابقة في درعا والنيرب. وتم توفير التدريب في مجال رعاية الأطفال المعوقين للمتطوعين العاملين في مجال إعادة التأهيل والوالدين. وتم القيام بحملات توعية في المجتمع حول مواضيع مثل مكافحة الاعاقة لدى الأطفال، والحوادث المؤدية للاعاقة. وتحسنت نوعية حياة اللاجئين المعوقين من خلال ترتيبات جديدة مثل التوزيع الشهري لمواد "بريل" للقراءة، للمصابين بعجز في البصر. وفي آب/أغسطس ١٩٩٢، نظم في دمشق مخيم صيفي حول موضوع "أنقذوا الأرض"، اشترك فيه ١٥٠ طفلا يتيما ومعوقا من جميع أنحاء البلد. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، اشترك ١٧٠ طفلا معوقا في مهرجان رياضي. واشتملت المشاريع التي هي قيد الاعداد على برنامج ريادي مشترك مع برنامج الأونروا التعليمي لمساعدة بطيئي التعلم، وعلى مركز للخدمات والأعمال التجارية في وسط دمشق، يوظف المعوقين من خريجي المدارس الثانوية والجامعات.

ثامنا - الأرض المحتلة

ألف - الضفة الغربية

١ - التعليم

١٣٥ - وفرت ١٠٠ مدرسة ابتدائية واعدادية تابعة للوكالة في الضفة الغربية، الدراسة لما مجموعه ٣١٠ ٤٢ تلاميذ، أي بزيادة ٢٢٠ ١ تلميذا عن السنة الدراسية السابقة. وظلت مدارس الوكالة تعاني من الانقطاع المتكرر عن الدراسة ولكن بنسبة أقل منها في السنوات السابقة. وفي أواخر حزيران/يونيو ١٩٩٣، سجل ضياع ما نسبته ١٤,٨ في المائة من الأيام الدراسية نتيجة الاضرابات العامة والإغلاق بأوامر عسكرية، وحظر التجول. وأصيبت خدمات التعليم بنكسة قوية نتيجة لاغلاق الأرض المحتلة في أواخر آذار/مارس ١٩٩٣، وبخاصة المدارس الواقعة في منطقة القدس. وقامت الأونروا بنقل موقت، لمعلمين لديهم بطاقات هوية صادرة من الضفة الغربية، للتدريس في مدارس تقع في مناطق سكنهم، بغية الحد من ضياع الوقت الدراسي، الذي نجم عن منع هؤلاء المعلمين من الدخول الى القدس أو المرور بها. وللمساعدة على تعويض الوقت الدراسي الضائع وتحسين مستوى التحصيل المدرسي الذي تدهور خلال السنوات الخمس الماضية، فقد واصلت الوكالة تطوير مواد للتعلم الذاتي والنشرات التي وزعت على التلاميذ، وبخاصة أولئك المقيمين في المناطق الأكثر تضررا. كما طورت الوكالة مواد سمعية بصرية قائمة على منحى التعلم الذاتي. وأدت القيود المالية الى اتخاذ قرار بتأجيل استحداث السنة العاشرة في نظام التعليم الأساسي، الذي كان مقررا لشهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وظلت بعض المدارس في الضفة الغربية تعاني من الاكتظاظ نتيجة للنمو السكاني الطبيعي وعدم توافر المواقع المناسبة لبناء حجرات دراسة أو مدارس إضافية. ويشغل ثلث المدارس تقريبا مباني مستأجرة، العيد منها متصدع ويفتقرالى المرافق الملائمة، مما يجعل استبدالها أمرا لا بد منه. وعلاوة على ذلك، فان بعض المدارس التي شيدت قبل ٣٠ الى ٤٠ عاما، تدهورت الى حد يستدعي استبدالها الفوري لأسباب تتعلق بالسلامة. وقد أنشأت الوكالة خلال الفترة المستعرضة، ١٩ حجرة دراسة، و ٣ غرف متخصصة لتجنب الدوام الثلاثي الفترات واستيعاب السنة العاشرة المنتظرة. وفضلا عن ذلك، فقد تم تأمين المبالغ اللازمة لاستبدال أربع مبان مدرسية مستأجرة غير ملائمة أو مبان غير قابلة للترميم. واستمر التأخر في بناء المدارس لأن خطط البناء وضعت قيد المراجعة من جانب سلطات الاحتلال. غير أنه، بنهاية الفترة المستعرضة، أجازت السلطات الاسرائيلية جميع المشاريع التعليمية في الضفة الغربية، بما في ذلك بناء مدرسة العقربانية التي تأخر بناؤها أكثر من سنتين ونصف سنة .

١٣٦ - ونشرت في أيار/مايو ١٩٩٣ نتائج دراسة، أجراها في نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٩٢ المركز الوطني الأردني للبحوث التربوية والانماء، مستخدما اختبارات مقننة دولية في الرياضيات والعلوم لطلاب الصف الثامن. وجاء ترتيب طلاب الضفة الغربية التاسع عشر في اختبار الرياضيات من بين ٢١ نظاما شملها الاختبار، وفي العلوم كان ترتيبهم العشرين. وكان أداء مدارس الوكالة أدنى من مستوى أداء المدارس الحكومية والخاصة في الضفة الغربية. وقد أظهرت النتائج أن التحصيل المدرسي لتلامذة مدارس الوكالة قد تدهور الى حد كبير نظرا لعمليات الإغلاق المتكررة للمدارس منذ بدء الانتفاضة والاجراءات الاسرائيلية

المضادة لها. لذا، فقد أعدت خطة عمل تفصيلية للتنفيذ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بهدف تعزيز الاجراءات العلاجية لجميع مراحل الدراسة. وظل العنف في المدارس وحولها يؤدي الى تعطيل البرنامج التعليمي.

١٣٧ - ووفرت مراكز التدريب الثلاثة التابعة للوكالة في الضفة الغربية، اثنان منها في رام الله وواحد في قلنديا، ١٥٦ ١ مكانا تدريبيا في دورات مهنية وتقنية، أي بزيادة ٨٤ مكانا عن السنة التدريبية ١٩٩٢/١٩٩١. واستحدثت دورات جديدة في ميادين أخرى كإنتاج الخزف، والعمل الاجتماعي، والتسويق، والادارة المالية، في مركزي التدريب برام الله. وتلقى مركز قلنديا تبرعا خاصا قدره ٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتطوير مرافقه، وتحديث مشاغله ومعداته، وإدخال دورة جديدة في ميكانيكا محركات الديزل والآلات الزراعية في عام ١٩٩٦/١٩٩٥، بالاضافة الى الدورات الأخرى في حرف البناء، والكهرباء، والالكترونيات، والميكانيكا، والمعادن. ونظمت في مركز تدريب رام الله للنساء، دورات للمتدربات في تصفيف الشعر وإنتاج الثياب. كما نظمت المراكز الثلاثة دورات شبه فنية لمرحلة ما بعد الدراسة الثانوية، للمساعدين الطبيين، وفي أعمال البناء، وعلم الحاسوب، والأعمال التجارية وادارة الأعمال، فضلا عن التغذية والتدبير المنزلي. واستحدثت سبع دورات تدريب مهنية قصيرة الأجل في المراكز الثلاثة لتدريب مساعدي حسابات، ومساعدي باحثين اجتماعيين، وصانعي هياكل الخراسانات، وللمبتدئين في الأعمال المالية والمصرفية، والسكرتارية التنفيذية. وشملت الدورات الجديدة أيضا تصليح الأجهزة الكهربائية المنزلية واستخدام الحاسوب للأغراض التجارية. ووفر مركزا رام الله للتدريب ٤٢٠ مكانا تدريبيا في برنامج إعداد المعلمين قبل الخدمة، ومدته سنتان، أي بانخفاض قدره ١٣٠ مكانا تدريبيا عن السنة السابقة، وذلك تنفيذا لقرار الوكالة إلغاء هذا البرنامج بحلول عام ١٩٩٤.

١٣٨ - وتأثرت بشدة عملية التدريب في المراكز الثلاثة نتيجة لاغلاق الأرض المحتلة، وحظر التجول والاضرابات. فقد أغلقت مراكز رام الله وقلنديا من ٣٠ آذار/مارس الى ٨ أيار/مايو ١٩٩٣، إذ منع المتدربون والمدربون في المنطقة الجنوبية للضفة الغربية من الوصول الى المناطق الواقعة شمالي القدس حيث تقع المراكز. ولم يسمح للطلبة من قطاع غزة بمغادرة القطاع، واستغرق الحصول على التصاريح وقتا طويلا. واستؤنفت الدورات المهنية في مطلع أيار/مايو بينما الدورات شبه الفنية ودورات تدريب المعلمين ظلت معطلة، لأن العدد الكبير من المتدربين فيها من قطاع غزة وجنوبي الضفة الغربية. ويفترض تنفيذ خطط علاجية للمساعدة في تعويض الوقت التدريبي الضائع حالما يسمح للمدربين والمتدربين بالعودة الى المراكز.

١٣٩ - وكان من بين التطورات الكبرى خلال الفترة المستعرضة، قرار الوكالة باستبدال برنامج إعداد المعلمين المقرر إلغاؤه تدريجيا، ومدته سنتان، في مركزي تدريب رام الله، ببرنامج مدته أربع سنوات تفضي الى حصول المتدربين على شهادات جامعية أولى من خلال إنشاء كلية للعلوم التربوية. وكما هي الحال في الأردن، فإن هذه الكلية ستوفر إعداد المعلمين قبل الخدمة على مستوى جامعي أولي، والتدريب أثناء الخدمة لمعلمي الوكالة، بغية رفع كفاءاتهم الى مستوى الشهادة الجامعية الأولى. وكان من المقرر أن تباشر الكلية عملها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وقد التحق ١٦٢ معلما، ومدير مدرسة، ومدربا في ثماني دورات تدريبية أثناء الخدمة خلال الفترة المستعرضة، بغية الارتقاء بمؤهلاتهم، ومواجهة التغيرات في المناهج،

وتطوير مهاراتهم الادارية. وقدمت الأونروا منحا أفاد منها ١٥٨ طالبا، بينهم ٩٢ طالبة، للدراسة في جامعات المنطقة.

٢ - الصحـة

١٤٠ - قدمت الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية لنحو ٠٠٠ ٤٨٠ لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية من خلال شبكة تتألف من ٣٤ مركزا أو نقطة صحية، و١٥ عيادة لطب الأسنان، و١٧ مختبرا، و٣٤ عيادة للرعاية الخاصة بمعالجة كل من أمراض السكر وضغط الدم. وعملت ست عيادات للعلاج الطبيعي، بادارة مشتركة بين الأونروا واليونيسف، على معالجة حالات الاعاقة الناجمة عن الاصابات. وبالاضافة الى ذلك، وفر مستشفى الوكالة، الذي يضم ٣٦ سريرا في قلقيلية، الرعاية الاستشفائية، الى جانب أربع مستشفيات متعاقدة تابعة لمنظمات غير حكومية، حيث خصص ٢٠٦ أسرة لمعالجة المرضى من اللاجئين. وتم تحقيق تقدم على صعيد تطوير المراكز الصحية القائمة وإنشاء مرافق إضافية بما في ذلك مركز جديد في الدورا وتحديث المراكز الصحية في عقبة جبر، وبلاطة، وبيت لحم، وعين السلطان، والقدس، ورفع مستواها.

١٤١ - ونظرا للعجز المالي المتوقع في ميزانية الوكالة لعام ١٩٩٣، فقد تمت مراجعة اتفاقية الأونروا المعقودة مع مستشفى أوغستا فكتوريا في القدس، بحيث يفرض المستشفى اعتبارا من مطلع آذار/مارس ١٩٩٣، رسم دخول على مرضى الوكالة قدره ٦٠ شقلا اسرائيليا جديدا (٢١ من دولارات الولايات المتحدة). وزيد رسم المرضى الخارجيين للزيارة الأولى من ١٠ شقلات اسرائيلية جديدة الى ١٥ شقلا إسرائيليا جديدا (٣,٦٠ الى ٥,٣٥ من دولارات الولايات المتحدة). واستحدث رسم جديد قدره ١٠ شقلات (٣,٦٠ من دولارات الولايات المتحدة) لكل استشارة طبية لاحقة. واتخذت تدابير أخرى لاحتواء الارتفاع الهائل في تكاليف الاستشفاء، والذي استمر في التصاعد بمعدلات تفوق الموارد المتاحة. فقد قامت الوكالة، على سبيل المثال، بوضع حد أعلى لتسديد نفقات الاستشفاء لحالات إنقاذ الحياة في المستشفيات الاسرائيلية، وتقليص عدد الأسرة المتعاقد عليها مع بعض المستشفيات التابعة للمنظمات غير الحكومية. واتخذت أيضا تدابير لتحسين الادارة في مستشفى الوكالة في قلقيلية، ودعم كفاءته التشغيلية، مما أفضى الى زيادة ملحوظة في المتوسط اليومي للأسرة المأهولة وفي عدد العمليات الجراحية التي يتم اجراؤها. وتنوي الوكالة تنفيذ المزيد من التحسينات نظرا لأهمية المستشفى بالنسبة للمجتمع المحلي.

١٤٢ - وعملا باستراتيجية دمج تنظيم الأسرة في أنشطة الوكالة لرعاية الأم والطفل، فقد تم إعداد خطة عمل مفصلة لتنفيذ برنامج موسع لصحة الأم وتنظيم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تعهد صندوق الأمم المتحدة للسكان في تموز/يوليو ١٩٩٢ بتقديم مبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ من دولارات الولايات المتحدة على مدى سنتين ونصف سنة لتمويل هذا البرنامج. وتم تعيين موظفين للمشروع، كما طلبت التجهيزات وجرى وضع وتنفيذ إطار تدريبي للموظفين الطبيين والممرضين بالتنسيق مع الجمعية الأردنية لتنظيم الأسرة وحمايتها، في القدس، بدعم من المنظمة الأم: الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. وقام مستشاران من مراكز للحد من الأمراض ومكافحتها في الولايات المتحدة، بزيارة الضفة الغربية في آذار/مارس ١٩٩٣، وأنجزا المرحلة

الأولى من مهمة تهدف الى مساعدة الأونروا على إجراء استقصاء اجتماعي عن الخبرات، والمواقف والممارسات المتصلة بتنظيم الأسرة وتدريب الموظفين على الادارة المحسنة للبرامج.

١٤٣- وتم تكليف اثنين من الخبراء الاستشاريين لمنظمة الصحة العالمية في مجال التأمين الصحي لمساعدة الفلسطينيين على وضع خطة وطنية للتأمين الصحي للضفة الغربية وقطاع غزة. وقد بدأت البعثة عملها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، بالتعاون الوثيق مع فريق من الخبراء من مركز التخطيط والبحوث في القدس. وتم إعداد تقرير موقت يتضمن خيارات مختلفة وتحاليل لمحاسن ومساوئ كل خيار، لدراسته من جانب المركز. وينتظر إعداد التقرير النهائي حالما تتوفر جميع البيانات والمعلومات اللازمة ويتم انتقاء الخيارات المناسبة. ويعتبر التقرير إسهاما كبيرا في الارشاد الى طرائق وتكاليف نظام الرعاية الصحية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

١٤٤ - وفي قطاع الصحة البيئية، تحقق تقدم في إنشاء شبكة مجارير داخلية في مخيمات عايدة، والأمعري، وعسكر، وبيت جبرين، والدهيشة، وجنين، ونورشمس، وطولكرم، من المقرر ربطها في خاتمة المطاف بشبكة مجارير البلديات المجاورة. وتدرس الوكالة الخيارات الممكنة لتحسين الوضع في خمسة مخيمات أخرى بأمس الحاجة الى شبكات ملائمة للصرف الصحي، غير أن وقوعها في أماكن منعزلة يحول دون ربطها بشبكات المجارير الخارجية.

٣ - خدمات الاغاثة والخدمات الاجتماعية

١٤٥ - ارتفع عدد اللاجئين المسجلين في الضفة الغربية بنسبة ٤,٣ في المائة في الفترة المستعرضة ليصبحوا ٤٧٩ ٠٢٣ لاجئا. وترجع هذه الزيادة جزئيا الى أن العديد من العائلات اغتنمت فرصة بطاقات التسجيل ذات التصميم الجديد، التي وفرتها الوكالة لاستكمال سجلاتها. وظل عدد اللاجئين المسجلين في برنامج حالات العسر الشديد مستقرا نسبيا عند ٢٨٣ ٣٢ لاجئا، أي ٦,٧ في المائة من السكان، وهذا رقم يزيد قليلا عن معدله في جميع مناطق عمليات الوكالة، وهو ٦,٥ في المائة. أما العائلات المحتاجة التي لم يكن بالامكان مساعدتها في اطار برنامج حالات العسر الشديد، فقد تمت مساعدتها خلال برنامج التدابير الاستثنائية الذي ورد ذكره في مكان آخر من هذا التقرير. وفي الضفة الغربية، شملت هذه المساعدات عائلات الرجال الذين زودوا ببطاقات هوية خاصة من جانب سلطات الاحتلال، تمنعهم من العمل في اسرائيل أو في الوظائف الحكومية في الأرض المحتلة. وقد أدى إغلاق الأرض المحتلة في أواخر آذار/مارس ١٩٩٣ الى تقسيم فعلي للضفة الغربية الى ثلاث مناطق معزولة إحداها عن الأخرى، وكان لذلك أثر سلبي متفاوت على الضفة الغربية، التي تحملت نسبيا في السابق مثل هذه الاجراءات، لأن بنيتها الاقتصادية المحلية أكثر تطورا من مثيلتها في قطاع غزة. والعديد من العائلات التي تمكنت سابقا من التكيف مع التقلبات الاقتصادية، وجدت نفسها فجأة عاجزة عن إعالة نفسها. وتم إعادة تأهيل مآوي تسع وتسعين عائلة مشمولة بحالات العسر الشديد، كما بدأ ترميم ١١٠ مآوي أخرى. وبالاضافة الى ذلك، فقد تمت مساعدة ٧٩ عائلة في ترميم أو إعادة بناء مآويها التي تضررت من جراء الصدامات، أو نتيجة هدم مآو

مجاورة من جانب السلطات. وقامت إحدى وستون عائلة من هؤلاء بعملية الترميم، وفقا لمشروع المساعدة الذاتية، بينما وفرت الأونروا المواد والمشورة التقنية.

١٤٦ - وعطل الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الجهود الرامية الى تطوير المبادرات لانشاء مؤسسات صغيرة وايجاد فرص عمل بين المجموعات الأكثر عرضة للتأثر. واستمر العمل بسرعة أكثر حذرا مما كان متوقعا، في مشاريع يدعمها صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية، كإقامة جميعة تعاونية في عقبة جبر ومركز لأعمال المرأة في نابلس. ومع ذلك، فإن اشتراك النساء في إقامة نظام قادر على البقاء تحت إدارتهن، كان عاملا مهما في بناء الثقة في قدراتهن وإمكاناتهن على أداء دور قيادي في مجتمعاتهن. وقد تجلى ذلك أيضا في المناقشات التي أجريت مع نساء من أربع مناطق بشأن إنشاء مراكز لبرامج المرأة يديرها المجتمع المحلي. وشملت الدورات في مراكز برامج المرأة واحدة أقيمت في مخيم عسكر حول إنشاء أعمال تجارية صغيرة، وسلسلة من الحلقات الدراسية لتعليم المبادئ في الأمور القانونية في جنين، مما شجع الطلب على عقد دورات مماثلة في مناطق أخرى. واشترك أكثر من ١٤٠ امرأة في صفوف لمحو الأمية وتعلم الحساب، وهي خطوة مهمة نحو المزيد من الاعتماد على النفس. وتم افتتاح مرافق جديدة لبرامج المرأة في مخيم الأمعري، وتولت منظمة محلية إنشاء مرافق أخرى في مخيم الفارعة. وازداد عدد مراكز برامج المرأة في الضفة الغربية بثلاثة مراكز خلال الفترة المستعرضة، ليصل مجموعها الى ١٤ مركزا.

١٤٧ - وكانت تعبئة المجتمع لبرامج التنمية ناجحة جدا فيما يتصل باللاجئين المعوقين. ففي نهاية الفترة المستعرضة، كانت هناك ستة مراكز لاعادة التأهيل الاجتماعي في الضفة الغربية، وخمس لجان إضافية ترعاها الوكالة، تقوم بمعالجة المسائل التي تهم المعوقين. ومراكز إعادة التأهيل الاجتماعي، بما في ذلك المراكز الجديدة في مخيمات عرابة، وبلاطة، وشعفاط، وطولكرم، عملت كجهات تنسيق لمشاريع انتشار جديدة. وقد أولت مراكز إعادة التأهيل الاجتماعي في جميع المناطق اهتماما خاصا بدمج الأطفال المعوقين في المدارس. وفي مخيمات الدهيشة، والفوار، وجنين، كما في أريحا، والقباطية، وجه اهتمام إضافي للزيارات المنزلية. وتواصل تدريب المتطوعين في مجال إعادة التأهيل الاجتماعي بمساعدة اختصاصيين محليين ومنظمات دولية غير حكومية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أقيم مخيم شتوي شارك فيه ١١٠ أطفال معوقين في أريحا. وواصل ممثلو الوكالة القيام بدور نشط في دعم اللجنة المركزية الوطنية لاعادة تأهيل المعوقين، بما في ذلك التنسيق مع شركاء خارجيين كمنظمة العمل الدولية. وفي أيار/مايو أوفدت منظمة العمل الدولية خبراء استشاريين عبر الأونروا للمساعدة في تطوير إعادة التأهيل المهني وخدمات إدرار الدخل النابعة من المجتمع المحلي للمعوقين الفلسطينيين، وللعمل على تكامل الجهود المحلية الجارية لبناء قاعدة بيانات عن الاعاقة في الأرض المحتلة.

١٤٨ - وانطلاقا من قلقهما بشأن العقبات التي تعترض تطور الطفولة المبكرة، رعت الأونروا واليونسكو حلقة دراسية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، حول تعزيز سبل حصول الأطفال الفلسطينيين المحرومين في الأرض المحتلة على التعليم الابتدائي والأساسي باتباع نهج نابعة من المجتمع المحلي. وقد سمى المشتركون فريقا من الفلسطينيين المتخصصين للعمل على وضع مقترحات عملية المنحى، تأمل المنظمتان التابعتان للأمم المتحدة توفير التمويل لها. ولتوفير مرافق آمنة للعب الابداعي لأطفال محرومين من الحوافز، حصلت

الأونروا على مبالغ لاقامة حديقة للأطفال في عين السلطان، يديرها ممثلون محليون. وقد تم التخطيط لشاريع صغيرة ذات صلة، توفر مبالغ ضئيلة تسهم في تمويل مشاريع أخرى. واستمرت إعادة إحياء برنامج أنشطة الشباب، غير أن التقدم تعثر بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية. وسمحت السلطات الاسرائيلية بإعادة فتح مركز أنشطة الشباب في مخيم الدهيشة في حزيران/يونيو ١٩٩٣، بعد ١٢ سنة على إغلاقه من جانب تلك السلطات، التي لم تسمح بإعادة فتح مراكز الشباب في الأمعري وقلنديا. وأجرت الأونروا مناقشات مع المراهقين الأكبر سنا حول وضع برامج للأطفال في سن الدراسة. واستنادا الى النجاح الذي حظي به توجه مماثل في قطاع غزة، فسيؤدي الراشدون الناشئون دورا متكاملا في قيادة هذه الأنشطة بعد تدريب ملائم تنظمه لهم الأونروا. ولمواجهة مشكلة إساءة استعمال العقاقير بين الشباب بشكل خاص، عقدت حلقة دراسية حول الوقاية من الادمان على المخدرات بالتعاون مع منظمة محلية غير حكومية في تموز/يوليو ١٩٩١. وفي آب/أغسطس ١٩٩٢، أقيمت مخيمات صيفية للأطفال في سن الدراسة.

باء - قطاع غزة

١ - التعليم

١٤٩ - بلغ عدد التلاميذ في ١٥٣ مدرسة ابتدائية وإعدادية تابعة للوكالة في قطاع غزة ٧٠٩ ١٠٤ تلاميذ. أي بزيادة ٦٥٠ ٤ تلميذا عن السنة الدراسية السابقة، بما في ذلك ٨٠٠ تلميذ عادوا مؤخرا من دول الخليج مع عائلاتهم الى قطاع غزة. وبقي انقطاع التعليم يمثل مشكلة خطيرة خلال الفترة المستعرضة. ففي أواخر حزيران/يونيو ١٩٩٣، سجل ما نسبته ١٦,٤ في المائة من ضياع الأيام الدراسية نتيجة لاغلاق المدارس بأوامر عسكرية، وحظر التجول، والاضرابات العامة، وعوامل أخرى. وسجل أكبر ضياع للوقت الدراسي في تشرين الأول/اكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، حين فرض حظر التجول لفترات طويلة على معظم قطاع غزة. وأغلقت مدرستان في القطاع بأمر عسكري لمدة ثلاث سنوات تنتهي في حزيران/يونيو ١٩٩٥. وللتعويض عن الوقت الدراسي الضائع، فقد واصلت الوكالة توزيع مواد التعلم الذاتي والكراسات والنشرات التعليمية على جميع طلاب المدارس. وقد استخدمت مواد التعلم الذاتي، حتى خلال فترة الهدوء النسبي، كإجراء علاجي للتغلب على الضعف التراكمي في مستويات التحصيل الدراسي. وعلاوة على هذه الاجراءات، فقد خصصت دروس إضافية قبل الدوام المدرسي وبعده. وكان حضور هذه الدروس إلزاميا بالنسبة للتلاميذ فيما تولى المعلمون التدريس طوعيا. وطوال السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٢، كان للمداهمات العسكرية في المدارس، والمواجهات، والارتفاع المذهل في عدد التلاميذ الذين قتلوا أو جرحوا، وقْع سلبي على التحصيل الدراسي. وفي ٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣، عمد أطفال مخيم رفح الى خرق حظر التجول المفروض على مدار الساعة وتوجهوا الى مدارسهم في منطقة مجاورة لأداء امتحانات آخر العام.

١٥٠ - وأجريت عمليات تقييم لانعكاسات إغلاق المدارس على التحصيل الدراسي، بما في ذلك إخضاع كل التلاميذ لاختبارات تشخيصية. ووضعت خطط علاجية، غير أن نقص الأموال المطلوبة لانتاج مواد تعليمية بكميات كبيرة عرقلت تنفيذ هذه الخطط. وتعاونت الوكالة مع المركز الوطني الأردني للبحوث

التربوية والانماء في إجراء اختبارات مقننة دولية في الرياضيات والعلوم لطلاب الصف الثامن في أيار/مايو ١٩٩٣. ويفترض استخدام نتائج الاختبارات لإعداد أنشطة علاجية.

١٥١ - وعانت مدارس الوكالة في قطاع غزة من الاكتظاظ الشديد نتيجة التزايد المطرد في عدد التلاميذ. وقد تدهورت أحوال العديد من مدارس الوكالة، وبخاصة تلك التي شيدت في الخمسينات والستينات، حتى أن بعضها لم يعد آمنا، وينبغي استبداله فورا. ولمواكبة الزيادة الكبيرة في عدد التلاميذ المسجلين، تم تشييد مدرسة جديدة في رفح و ١٥ حجرة دراسة إضافية، بينها أربع وحدات للأشغال اليدوية. وتأخر إنشاء مشاريع أخرى خلال الفترة المستعرضة بسبب الوقت الذي أمضته سلطات الاحتلال في دراسة خطط البناء. وحتى نهاية الفترة المستعرضة، كان إنشاء مدرسة للبنات، تلبي الحاجة الماسة في منطقة الزيتون بمدينة غزة، وخمسة حجرات دراسة اضافية لتجنب الدوام الثلاثي الفترات، ما يزال قيد المراجعة من قبل السلطات الاسرائيلية. وهناك مدرستان، و١٦ حجرة دراسة، وغرفة متخصصة قيد الانشاء، في منطقة خان يونس.

١٥٢ - وخلال عام ١٩٩٣/١٩٩٢، وفر مركز غزة للتدريب ٧٢٨ مكانا تدريبيا شغلها ٦٩٢ متدربا و٣٦ متدربة. ونظم المركز ١٣ دورة مهنية، مدة كل منها سنتان، في حرف الميكانيكا، والكهرباء، والبناء، وثلاث دورات شبه فنية لمدة سنتين في العلاج الطبيعي، والالكترونات الصناعية، والأعمال التجارية وإدارة المكاتب. وهناك خطة لاستحداث ثلاث دورات للمساعدين الطبيين في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. غير أن الخطط لإنشاء مبان لاستيعاب هذه الدورات قد رفضت من جانب السلطات الاسرائيلية. وعلى ضوء هذا القرار، وتضاؤل فرص العمل أمام المساعدين الطبيين، فقد قررت الأونروا عدم تنفيذ هذه الدورات. واستحدثت لأول مرة دورات مهنية قصيرة الأجل لمدة ٢٠ أو ٤٠ أسبوعا في مجالات مثل البناء بالطوب والآجر والتخصيص. وبسبب الاغلاق المطول بأوامر عسكرية، وحظر التجول، والاضرابات العامة، فقد خسر المركز ٣٩,٣ في المائة من أيام التدريب مع نهاية الفترة المستعرضة، مما يستلزم تمديد السنة التدريبية ثلاثة أشهر على الأقل.

١٥٣ - وتم توفير برنامج لتدريب المعلمين أثناء الخدمة، أفاد منه معلمون، ومديرو مدارس، وموجهون تربويون، ومدربون، للارتقاء بمؤهلاتهم، ومواجهة التغيرات في المناهج، وتحديث طرق التدريس وتطوير المهارات الادارية. وبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج ٢٢٥ موظفا. وقدمت الأونروا منحا في مختلف الاختصاصات حصل عليها ٢٠٣ طلاب للدراسة في جامعات المنطقة.

٢ - الصحة

١٥٤ - قدمت الوكالة خدمات الرعاية الصحية الأولية لما يزيد على ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ فلسطيني في قطاع غزة من خلال شبكة تضم تسعة مراكز صحية، وثماني مراكز فرعية لصحة الأم والطفل، وثماني عيادات لطب الأسنان، وسبعة مختبرات، وست عيادات متخصصة لأمراض القلب والشرايين، والقبالة، وأمراض النساء، وأمراض العيون وأمراض الأطفال، وتسع عيادات للرعاية الخاصة بمعالجة كل من أمراض السكر وضغط الدم.

واستمر برنامج الأونروا/اليونيسف المشترك للعلاج الطبيعي، وبخاصة لمعالجة الاصابات الناجمة عن المواجهات، في ست عيادات قائمة. وبالاضافة الى ذلك، قامت الأونرا بتشغيل ست وحدات للولادة تضم ٦٠ سريرا، شهدت ولادة نحو ثلث العدد الكلي للمواليد. واكتمل العمل في إنشاء صيدلية جديدة، واستبدل المركز الصحي القديم في دير البلح، وأنشئ مركز إضافي لصحة الأم والطفل في مخيم النصيرات، كما أجريت ترميمات واصلاحات واسعة في المراكز الصحية في مخيمات البريج، وجباليا، والمغازي والنصيرات. ولا يزال التأخر في الحصول على ترخيص من السلطات يحول دون تنفيذ مشاريع ممولة لإنشاء مراكز صحية إضافية في مخيم الشاطئ، وبيت حانون وتل السلطان.

١٥٥ - ولتخفيف الاكتظاظ وتحسين نوعية الرعاية، زادت الوكالة عيادات الفترة المسائية لتوفير جميع الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية اللازمة. وأقيمت عيادات مسائية في المناطق الأكثر حاجة للخدمات الصحية، وهي مخيمات الشاطئ، وجباليا، وخان يونس، والنصيرات، ورفح، ومدينة غزة. وهذه الاجراءات، مصحوبة بتطبيق نظام مواعيد وتنظيم إداري محسن للمراكز الصحية، أدت الى تخفيف حجم العمل وتحسين نوعية الرعاية. إلا أنه نظرا لازدياد الطلب على خدمات الوكالة، وعجزها عن إنشاء مرافق إضافية كافية، إما بسبب نقص الأموال أو بسبب التأخر في الحصول على ترخيص رسمي للبناء، فإن معدل حجم العمل اليومي في العيادات العامة ظل كبيرا بشكل غير مقبول. وفي عام ١٩٩٢، كان معدل عدد المرضى للطبيب الواحد ١١٨ مريضا، وقد وصل العدد في عدة عيادات الى ما يربو على ٢٠٠ مريض. وذكرت التقارير من قطاع غزة أكثر من ٢ مليون معاينة طبية عامة، تشمل طب الأسنان وسواها من الخدمات. ويمثل هذا الرقم ثلث مجموع زيارات المرضى التي أبلغ عنها في جميع مناطق عمليات الوكالة. ولتحسين إمكانية حصول المرضى في قطاع غزة على خدمات طب العيون، شاركت الأونروا في تمويل مشروع لإنشاء وحدة لمعالجة أمراض العيون، توفر الفحوصات والمعالجة والجراحة البسيطة للعيون. وهكذا، فقد تأمنت خدمات طب العيون التي كان يوفرها مستشفى سانت جون في القدس لمرضى القطاع الذين كان يترتب عليهم سابقا السفر الى الضفة الغربية لذلك الغرض.

١٥٦ - وبعد توقيع اتفاق بين لجنة الاتحادات الأوروبية والأونروا لإنشاء مستشفى عام يضم ٢٣٢ سريرا في غزة، فقد قدم ٢١ مقاولا دوليا ومحليا للوكالة أوراقا تثبت أهليتهم لتنفيذ العمل. وقدمت أربع شركات من خمس اعتبرت قادرة على تنفيذ المشروع، مناقصات تجاوزت تقديرات الكلفة الأصلية. وقد تدارست الوكالة مع اللجنة جميع الخيارات الممكنة لخفض نفقات البناء، بما في ذلك إجراء مفاوضات مع المقاولين. وكان من المنتظر أن يتم توقيع عقد العمل في عام ١٩٩٣ ، وأن يبدأ البناء بعد ذلك. وبموازاة هذا النشاط، أجرت الوكالة دراسة استقصائية عامة لتقييم الاحتياجات المستقبلية للاختصاصيين وبقية الموظفين المتدربين. وكنتيجة لذلك، بدأ برنامج تدريبي خاص بعد التعليم الجامعي للأطباء في التخدير، والجراحة العامة، والطب الباطني، والقبالة وأمراض النساء، وأمراض الأطفال بمستشفى المقاصد في القدس. كما وافقت الوكالة على تولي مسؤولية إدارة المدرسة المعمدانية للتمريض في قطاع غزة لتلبية الحاجات المستقبلية من الممرضين المتخرجين والتطبيقيين، واتخذت اجراءات لاستمرار وتطوير الدورة الأساسية للقبالة ومدتها سنتان، بالتنسيق مع منظمة دولية غير حكومية.

١٥٧ - وبالنظر الى الخطر الجدي الناجم عن التدهور البيئي الذي يؤثر على صحة السكان في قطاع غزة، اتخذت الأونروا مجموعة من المبادرات المخطط لها، لتلبية الحاجات الفورية، والمتوسطة المدى، والطويلة الأجل في قطاع الصحة البيئية. وتم تأسيس إدارة جديدة للشؤون البيئية. وأجرى خبراء استشاريون دوليون دراسة تفصيلية لتحديد الخيارات الاستراتيجية لتحسين إمدادات المياه، والمجارير، والصرف الصحي، وما شابهها من أعمال في المخيمات الثماني والبلديات المجاورة. وأبرمت الأونروا اتفاقا مع أحد كبار المتبرعين لاجراء دراسة مفصلة لجدوى تنفيذ المشروع في مخيم الشاطئ، ومن المقرر اجراؤها بحلول نهاية عام ١٩٩٣. وبالاضافة الى ذلك، بدأ مشروع لاقامة قاعدة للبيانات ونظام معلومات مناسب لادارة تصميم المشروع وتنفيذه بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية. ووافقت الجماعة الأوروبية على تمويل دراسات مفصلة لجدوى مشروع تحسين المجارير والصرف الصحي في مخيمات اللاجئين والبلديات المجاورة. كما ساعدت الوكالة فريقا تقنيا على إجراء دراسة تمهيدية لتحسين سبل التخلص من الفضلات الصلبة.

٣ - خدمات الاغاثة والخدمات الاجتماعية

١٥٨ - إن مواصلة التدهور الاقتصادي الناجمة عن إغلاق قطاع غزة خلال الفترة المستعرضة دفعت أعدادا كبيرة من الفلسطينيين الى إقامة مشاريع ذات صفة اقتصادية هامشية تكفل لهم البقاء على قيد الحياة، وضاعف الحاجة الى زيادة كبيرة في الاغاثة الطارئة للاجئين الفلسطينيين المحتاجين. وبيعت المنتجات محليا بأسعار دون الكلفة خلال فترات الاغلاق، نظرا لانقطاع سبل تصديرها الى الأسواق الخارجية. وهكذا، فان المشكلة لم تكن مسألة نقص في المواد الغذائية بل فقدان الوسائل لشرائها. ومع أن دعم الدخل للعائلات من خلال تقديم المنح النقدية وتوزيع السلع الأساسية المستوردة كالطحين والأرز، يعتبر الاستجابة المثلى القصيرة الأجل، فإن الموارد المحدودة المتاحة للأونروا لم تسمح إلا بالاجراء الأخير فقط. وقامت الوكالة بتوزيع كميات كبيرة من المواد الغذائية في كانون الآول/ديسمبر ١٩٩٢، وباشرت توزيعا آخر في أيار/مايو ١٩٩٣. وازداد عدد اللاجئين المسجلين بنسبة ٧,٧ في المائة إذ بلغ عددهم ٣٨٢ ٦٠٣ شخصا خلال السنة المستعرضة. وتعزى هذه الزيادة الى النمو الطبيعي في عدد السكان والابلاغ عن ولادات جديدة تكفل جعل سجلات العائلات مستكملة. ولأن القيود المالية قد اضطرت الوكالة الى تحديد عدد العائلات التي يمكن تسجيلها في برنامج حالات العسر الشديد، فإن أيا من النمو السكاني وتزايد الحاجات، لم ينعكس بشكل كامل في عدد حالات هذا البرنامج، التي ارتفعت، رغم ذلك، الى ٥٧ ٠٦٤ شخصا، أي ما نسبته ٩,٥ في المائة من مجموع عدد السكان. وتمت مساعدة ٦ ٠٠٠ عائلة محتاجة أخرى، بمواد غذائية و/أو منح نقدية من خلال برنامج التدابير الاستثنائية، الذي سبق ذكره في هذا التقرير.

١٥٩ - ومستوى السكن للعديد من اللاجئين في قطاع غزة، شأنه شأن الصحة البيئية، بقي دون الحد الأدنى المقبول به. إلا أن موارد الوكالة أتاحت اصلاح ١٥١ مأوى فقط للعائلات المشمولة بحالات العسر الشديد خلال السنة المستعرضة. وتم أجراء الاصلاحات الضرورية لسقوف ٣٩٤ مأوى آخر. والمساعدة على اصلاح السقوف تتسم بصفة الدعم الذاتي على أساس تجريبي، تقدم الأونروا بموجبه المواد والارشاد التقني لأفراد العائلات الذين يتولون العمل بأنفسهم، وبمساعدة من أقاربهم وجيرانهم. ووفقا للتقديرات المتحفظة التي

أعدتها الوكالة بشأن ربع العائلات المشمولة بحالات العسر الشديد والتي بحاجة الى استصلاح مآويها، هناك نحو ٣ ٠٠٠ مأوى بحاجة الى اصلاحات كبيرة أو إعادة بناء .

١٦٠ - وهناك مجموعة أخرى من اللاجئين الذين ظلوا يعتمدون على الوكالة في تلقي الاغاثة المباشرة، وعددهم ٤ ٠٠٠ شخص ما زالو يقيمون في "مخيم كندا"، على الجانب المصري من منطقة رفح الحدودية. وبموجب اتفاق بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية، جرى التوصل إليه ضمن اتفاقات كامب ديفيد، فقد سمح لهذه العائلات بالعودة الى قطاع غزة، مع قيام الحكومة المصرية بدفع تعويضات لها عن المساكن التي تتركها وراءها. وبين عام ١٩٨٢، حين سمح للسكان لأول مرة بالعودة، وعام ١٩٩٢، لم يتمكن سوى ١ ٣١٧ لاجئا من الاستقرار في غزة. واستنادا الى تجربة السنوات الأربع الماضية، فإن إكتمال عودة جميع السكان سيتطلب وقتا طويلا. وقد فهم أن المشكلة تنحصر في عدم توفر المبالغ الكافية للتعويض. والظروف الاجتماعية والاقتصادية في "مخيم كندا" رديئة لأنه ليس بوسع سكانه العمل بشكل مشروع في مصر، مما يجعلهم يعتمدون على المساعدة من برنامج الوكالة لحالات العسر الشديد، وعلى التحويلات التي تصلهم من أقاربهم في الخارج أحيانا. وقد وفرت الوكالة لهم التعليم والخدمات الصحية ورعت أيضا مركزا للخدمات الاجتماعية يديره المجتمع، افتتح في شباط/فبراير ١٩٩٣، وهو يقدم برامج للمرأة والشباب، وللمعوقين من اللاجئين. وتلقى برنامج إعادة التأهيل للأطفال المعوقين المساعدة من منظمة غير حكومية مقرها في القاهرة.

١٦١ - وقد تطور برنامج إعادة التأهيل للمعوقين النابع من المجتمع المحلي في قطاع غزة بشكل ملحوظ. وتلقت اللجان المحلية دعما تمثل في رغبة كل من الفلسطينيين والمتبرعين الخارجيين للمساعدة في تمويل المشاريع، واتخذت مبادرات جديدة في خان يونس، والمغازي والنصيرات خلال السنة المستعرضة. وقامت مراكز إعادة التأهيل الاجتماعي في جباليا ورفح بتوسيع أنشطتها لتشمل دعم المعوقين وأسرهم داخل المنازل، وتم بذل جهود كبيرة لتأمين العمالة المحلية للمعوقين البالغين. ولتعزيز فرص العمل ودر الدخل للمعوقين في الضفة الغربية وقطاع غزة كليهما، استعانت الوكالة بخبرات منظمة العمل الدولية اعتبارا من أيار/مايو ١٩٩٣. وتم بذل جهد خاص لربط مراكز إعادة التأهيل الاجتماعي بالخدمات المحلية المخصصة للمعوقين، والتي وفرت التدريب للمتطوعين من أجل العمل في مجال إعادة التأهيل. وتم تشكيل أفرقة متعددة التخصصات تمثل برامج الوكالة الثلاثة في كل من مخيمات اللاجئين في شباط/فبراير ١٩٩٣، لتنسيق الدعم للاجئين المعوقين وللاتصال باللجان المعنية بإعادة التأهيل الاجتماعي. واتخذ مركز تدريب غزة التابع للوكالة خطوة مهمة لمصلحة المكفوفين، بإدخال الأطفال المصابين بعجز جزئي في البصر الى مدارس الوكالة الابتدائية والاعدادية.

١٦٢- واتخذ ١٥ مركزا لبرامج المرأة اجراءات لتعزيز قدرات المشتركات في اختيار وإدارة الأنشطة وفقا لحاجاتهن الخاصة. وقد بدأ التدريب على تشكيل اللجان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ واستمر طوال الفترة المستعرضة. وقد عانت برامج المرأة، شأنها شأن الأنشطة الأخرى، انتكاسات ناجمة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المتدهورة. ومع ذلك، فقد أمكن تنفيذ مشروعين بدعم من صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية، وهما مكتبة يديرها المجتمع المحلي، وتدريب على صيانة الأدوات الضرورية المنزلية.

وقد شجعت الحماسة لهذه الأنشطة، على اتخاذ قرار بالبحث عن تمويل لأنشطة مماثلة في مخيمات أخرى. والتحق ما مجموعه ١٩٨ امرأة بحملة لمحو الأمية نظمتها منظمة محلية غير حكومية خلال الفترة المستعرضة. وأعيد تنشيط برامج اجتماعية أخرى كانت معطلة لسنوات عديدة بعد اندلاع الانتفاضة والاجراءات الاسرائيلية المضادة لها. فقد أعيد، على سبيل المثال، افتتاح جميع مراكز الأنشطة الشبابية خلال الفترة المستعرضة، بما في ذلك مركز مخيم رفح، الذي كانت السلطات قد أغلقته طوال ١٠ سنوات. وقام شبان محليون بتجديد مرافق المركز، بمساعدة نقدية قدمتها الوكالة لتوفير المواد والصيانة. وفي الفترة بين تموز/يوليو وآب/أغسطس ١٩٩٢، أقيم ١٥ مخيما صيفيا لنحو ١٦٥٠ مشتركا من البنين والبنات الأصحاء والمعوقين على السواء.

المرفق الأول

معلومات إحصائية ومالية

قائمة الجداول

	الصفحة
١ - عدد الأشخاص المسجلين	٥٦
٢ - توزيع السكان المسجلين	٥٧
٣ - عدد حالات العسر الخاصة وتوزيعها	٥٧
٤ - برنامج الخدمات الاجتماعية	٥٨
٥ - توزيع التلاميذ اللاجئين الذين يتعلمون في مدارس الأونروا	٥٩
٦ - عدد أماكن التدريب في مراكز التدريب التابعة للأونروا	٦٠
٧ - الحاصلون على المنح الدراسية الجامعية ، حسب فرع وبلد الدراسة	٦١
٨ - خدمات الرعاية الطبية	٦٢
٩ - اتجاهات الاستفادة من العيادات الخارجية	٦٣
١٠ - اتجاهات الإصابة بأمراض سارية مختارة	٦٤
١١ - الموظفون المعتقلون والمحتجزون	٦٥
١٢ - الاصابات في الأرض المحتلة	٦٦
١٣ - التبرعات النقدية والعينية المقدمة من الحكومات ومن الجماعة الأوروبية	٦٧
١٤ - النفقات في عام ١٩٩٢ والميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥	٧٠
١٥ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بالأرقام	٧١